

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

مقومات تطبيق ادوات الهندسة المالية في المصارف الاسلامية
العاملة في فلسطين "دراسة تطبيقية "

محمد اسحق علي الجولاني

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1441هـ / 2020م

مقومات تطبيق ادوات الهندسة المالية في المصارف الاسلامية
"دراسة تطبيقية: المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين"

إعداد

محمد اسحق علي الجولاني

بكالوريوس محاسبة، الجامعة الإسلامية/ فلسطين.

المشرف: الأستاذ الدكتور علي شاهين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من معهد التنمية المستدامة
/ كلية الدراسات العليا / جامعة القدس.

القدس - فلسطين

1441هـ / 2020م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية
دراسة تطبيقية: البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

اسم الطالب: محمد إسحاق علي الجولاني
الرقم الجامعي: 21620407

إشراف: الأستاذ الدكتور علي شاهين

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2020/1/5 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسماءهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور علي شاهين التوقيع:
2- ممتحناً داخلياً: الدكتور بدر حمدان التوقيع:
3- ممتحناً خارجياً: الأستاذ الدكتور سالم حنن التوقيع:
14/1/2020

القدس - فلسطين

2020/1441هـ

الإهداء

أهدى رسالتي هذه إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله.
إلى الأرض التي حضنتني صغيراً .. حضنتني شاباً مقاوماً مدينتي خليل الرحمن... وإلى الأرض
التي حضنتني محرراً غزة العزة.
إلى أرواح غابت عنا جسداً، حاضرة فينا روحاً وحباً، إلى من ربياني صغيراً، والذي ووالدتي
رحمهما الله.
إلى من سكنوا فؤادي مهجة، ولقلبي وفاء، ولغريتني سندا، زوجتي العزيزة.
لمن أرى فيهم جنود الله، ورجال المستقبل أولادي الأعزاء.
إلى من تبقى صورتهم في عيوني، إلى اخوتي وأخواتي وعائلتي.
إلى من أهدوني أغلى ما يملكون عائلة زوجتي، لهم مني كل الحب والتقدير.
إلى من لهم الفضل بعد الله لوقوفهم اليوم في هذا المقام، إلى أصحاب الرفعة، والعزة، والفخر،
رجال المقاومة، شهداء الوطن، إلى روح الشهيد أحمد الجعبري.
إلى الأيادي المخلصة، والقلوب الوفية، إلى كل من وقف معي وساندني، إلى أساتذتي الأفاضل،
ومشرفي الفاضل، د. علي شاهين.
وأخيراً أهدي عملي المتواضع، إلى الديار المقدسة، إلى أرض فلسطين الطاهرة، أرض الأسراء
والمعراج، سائلاً المولى عز وجل، أن نحررها، ونرفع راية الإسلام، فوق ربوعها، وأن يُرفع الأذان
فوق مآذنها عالياً.

محمد اسحق علي الجولاني

الإقرار:

أُقر أنا معد هذه الرسالة، أنها قُدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة، أو معهد آخر.

التوقيع:

الاسم: محمد اسحق علي الجولاني

التاريخ: -- / -- / 2020

شكر وتقدير

قال تعالى:

"فَأَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُون"

(البقرة، 152)

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي، لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين. أما بعد: امتثالاً لقول الله تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم" (إبراهيم، 7) فإنني بداية أشكر الله العلي القدير، الذي أمدني برعايته وتوفيقه لإتمام هذه الرسالة، وانطلاقاً من قول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) فإنني أتوجه بالشكر والعرفان إلى:

الأستاذ الدكتور/ **علي شاهين**، المشرف على هذه الرسالة، لما قدمه إليّ من توجيه وإرشاد طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، والذي كان لمساهمته الدور البارز في إخراج هذه الرسالة إلى النور. كما أتقدم بخالص الشكر، إلى الدكتور/ **بدر حمدان**، على تشريفه لي كمناقش داخلي، والشكر موصول، إلى الأستاذ الدكتور/ **سالم حلس**، على تشريفه لي كمناقش خارجي، وعلى توجيهاتهما السديدة، ونصائحهما العلمية التي أثرت الرسالة.

وشكري موصول، إلى ذلك الصرح الأكاديمي الشامخ جامعة القدس، وإلى عمادة الدراسات العليا، وأعضاء الهيئة التدريسية الموقرة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير، إلى جميع العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، لما قدموه لي من تسهيلات كان لها بالغ الأثر في إنجاح هذه الرسالة، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر، إلى جميع الأساتذة، الذين ساهموا في تحكيم الاستبانة، وكان لإرشاداتهم كل النفع والفائدة. ووفاءً وتقديراً للذين لا يتسع المقام إلى ذكر أسمائهم، يطيب لي أن أقدم شكري وامتناني إلى كل من عاون وساهم في إخراج هذا العمل المتواضع منذ كان فكرة، حتى رأى النور واقعاً وحقيقة، فلهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

وأخيراً فإنّ ما جاء في هذه الدراسة من صواب، فهو بتوفيق من الله، وما جاء بها من خطأ فهو مني.

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ هو نعم المولى ونعم النصير"

الباحث : محمد اسحاق علي الجولاني

المصطلحات:

الهندسة المالية الإسلامية:

تُعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: التصميم والتطوير والتنفيذ، لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل (سفيان وآخرون، 2017).

أسلوب التمويل بالهامش:

حساب التمويل بالهامش Margin Account: عبارة عن حساب لدى شركة الوساطة، يقوم من خلاله الوسيط، بإقراض المستثمر المال اللازم لتمويل جزء من الأوراق المالية المنوي شرائها. وتعتبر الأوراق المالية التي يشتريها المستثمر بالإضافة الى الأموال المدفوعة من قبله ضمان لهذا القرض الممنوح له من قبل الوسيط (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2010).

عقود المشتقات:

هي العقود التي تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد) والأصول التي تكون موضوع العقد، تختلف ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية، وتسمح المشتقات للمستثمر، بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد، والعقد أيضاً قد يربط الطرفين بطريقة ملزمة، أو قد يعطي لواحد منهما إمكانية تنفيذ العقد، أو عدم تنفيذه (جودي، 2015).

صناديق الاستثمار:

هي وعاء استثماري، يقوم على تجميع أموال المستثمرين في صورة: وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص، لتوظيفها وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الاتفاق، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ فقه الشريعة (الشريف، 2014).

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية "دراسة تطبيقية: المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين"، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما قام الباحث باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، لذا قام الباحث بتوزيع (61) استبانة، وتم استرداد (48) استبانة صالحة للتحليل.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: يتبين أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، تحرص على توفير المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية، من حيث توافر نظام إداري سليم. كما تبين أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، توفر نظام فعال للمعلومات المحاسبية، قادر على تطبيق أدوات الهندسة المالية. كما أظهرت الدراسة، أن المصارف الإسلامية في فلسطين، توفر دليل واضح عن السياسات والأهداف الخاصة بتطبيق أدوات الهندسة المالية. كما اتضح أن المصارف الإسلامية في فلسطين يتوافر لديها الأدوات، والبرمجيات الحديثة، اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية. كما اتضح أن إدارة المصارف الإسلامية في فلسطين، تسعى إلى تطبيق أدوات الهندسة المالية لتلبية احتياجات العملاء، وتعي أهمية تطبيق تلك الأدوات في تطوير العمل المصرفي.

وأوصت الدراسة: بضرورة وجود مرجعية إدارية، ذات بعد وإمام فقهي ومالي بقواعد فقه المعاملات المالية الإسلامية، لتصبح مهياًة في مجالات تطوير أدوات الهندسة المالية وصناعة المصرفية الإسلامية، الأمر الذي من شأنه زيادة كفاءة، وفعالية الأدوات المالية المستحدثة في هذا الخصوص. كما أوصت الدراسة، بالعمل على وجود لجنة مختصة، في المصارف الإسلامية، مهمتها الأساسية العمل على متابعة تصميم، وتطوير المنتجات المالية بناء على احتياجات السوق. وعقد المؤتمرات والندوات التي تبين مدى أهمية الهندسة المالية الإسلامية، وضرورتها للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وآليات تطبيقها ووضع الأسس اللازمة لذلك، وضوابط إصدارها وحدودها الشرعية.

The fundamentals of applying financial engineering tools in Islamic banks An applied study: Islamic banks operating in Palestine

Prepared By: Muhammad Ishaq Ali Al-Jolani

Supervisor: Prof. Ali Shaheen

Abstract

This study aimed to identify the availability of the fundamentals of the application of financial engineering tools in Islamic banks "An applied study: Islamic banks operating in Palestine", and the researcher used the descriptive analytical method, relying on the questionnaire as a tool to collect data, so the researcher distributed (61) questionnaires and after completion From the process of data collection and retrieval of distributed questionnaires (48) questionnaires valid for analysis were recovered.

The study concluded a number of results, the most important of which are: It is clear that Islamic banks operating in Palestine are keen to provide the administrative requirements necessary for the application of financial engineering tools in terms of the availability of a sound management system. It was also found that Islamic banks operating in Palestine provide an effective accounting information system capable of applying financial engineering tools. Islamic banks in Palestine provide a clear guide to the policies and objectives for implementing financial engineering tools. It also turned out that Islamic banks in Palestine have the tools and modern software necessary to financial engineering tools. It was also clear that the Islamic Banking Management in Palestine seeks to apply financial engineering tools to meet customer needs, and is aware of the importance of applying these tools in developing banking business.

The study recommended: The necessity of having an administrative reference with a dimension and familiarity with financial and Islamic principles of Islamic financial dealings in order to be prepared in areas of developing financial engineering tools in the field of Islamic banking industry, which would increase the efficiency and effectiveness of financial tools developed in this regard. It also recommended working on a specialized committee in Islamic banks whose primary task is to follow up on the design and development of financial products based on market needs. And holding conferences and symposia that show the importance of Islamic financial engineering and its necessity for Islamic banks and financial institutions, the mechanisms for their application and laying the necessary foundations for that and the controls for their issuance and their legal limits.

الفصل الأول:

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة:

اتساقاً مع التقدم الكبير، الذي لحق بالأدوات المالية، والمصرفية العالمية، وفي إطار تحرر وعالمية أسواق المال العالمية خلال العقود الماضية، وما رافقه من تطور وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وما تبعه من تطورات متسارعة، في مجال التمويل المصرفي للمؤسسات وتمويل الاستثمارات، فقد ساهمت قوة المنافسة الشديدة بين المصارف في لعب دور هام على صعيد تجديد الابتكارات في الحقل المالي، مما أدى إلى ولادة علم جديد، يركز الى مفهوم الهندسة المالية "Financial Engineering" (عبد الجبار، 2017).

وتعد الهندسة المالية منهجاً لنظم التمويل المعاصر، يهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية المعاصرة وتطويرها، في ظل الاحتياجات المالية والتي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة (عبد المالك، وسمايلي، 2017).

وتهتم الهندسة المالية: بالمنتجات التمويلية، والاستثمارية الكفوءة مالياً، خاصة بعد الصعوبات، والتحديات الضخمة، التي واجهت المؤسسات المصرفية والمالية؛ بسبب انهيار اتفاقية

بريتون وودز* (Bretton Woods)، وما رافقها من تقلبات عنيفة في أسعار الصرف، وكذلك انهيار اسواق الأوراق المالية العالمية؛ التي دفعت المستثمرين للبحث في حماية لأصولهم المالية. إضافة الى العولمة، وتطور تكنولوجيا الاتصالات، التي أدت إلي تزايد القدرة في الحصول على المعلومات، وتحليل البيانات، مما ساعد في الاسراع في صنع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية، والتي دفعت المؤسسات المصرفية إلى التفكير بإبتكار، وتطوير طرق مالية كفوة، لمواجهة مشاكل التمويل، وتصميم ووضع الحلول للمخاطر، والتحوط منها وحماية استغلال المال (محمد، 2015).

هذا ولم يقتصر الاهتمام في هذا مجال على المنشآت المصرفية التقليدية، بل امتد ليشمل التمويل الإسلامي، بكافة أشكاله، وصيغه المشروعة، وأصبح هذا التمويل متعدد الأشكال والصيغ التي لقيت قبولاً شرعياً، وبانت منتجات الهندسة المالية الشرعية، جزء من أنشطة المصارف الإسلامية.

وتُعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: مجموعة الأنشطة التي تتضمن، عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ، لكل من الأدوات والعمليات المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول ابداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي. وتمتاز منتجاتها بأنها تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، حيث تكون موافقة للشرع بأكبر قدر، وهو ما يستدعي الخروج من الخلاف الفقهي (يوسفوي، ومخلوفي، 2017).

وتحمل الهندسة المالية الاسلامية في جنباتها، مجموعة واسعة ومتعددة من الأدوات المالية الجديدة، والتي تعد أدوات مالية جوهريّة، يتوجب فهمها واعتمادها في المصارف الاسلامية، المتعطشة للإبداع والتميز، واستحداث أدوات مالية جديدة، تفي بمتطلبات المتعاملين غير الراغبين بالتعامل مع المصارف التجارية على أساس الفائدة.

* اتفاقية بريتون وودز (بالإنجليزية: Bretton Woods) الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من 1 إلى 22 يوليو 1944 في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة. وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية. وتمنى الممثلون إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات. وقد رفع مؤتمر غابات بريتون خطته إلى منظمين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد عمل الصندوق على تشجيع الاستقرار المالي الدولي وذلك من خلال توفير المساعدات قصيرة الأجل لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون عجزاً في ميزان المدفوعات، وقد أعطى البنك قروضاً دولية ذات آجال طويلة خاصة للدول ذات النمو المتدني.

هذا ولما كانت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين حديثة العهد مقارنة بالمصارف التقليدية، فإن الاهتمام بتطبيق أدوات الهندسة المالية في تلك المصارف يعد مطلباً مهماً لتطوير إمكاناتها، وترسيخ متطلبات وجودها لمواكبة مسيرة ومنظومة العمل المصرفي الدولي.

من هنا تظهر الحاجة للبحث عن حقيقة توافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية، في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

2.1 مشكلة الدراسة

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية، كغيرها من المؤسسات المصرفية التقليدية، إلى ابتكار وتطوير أدواتها المالية بالشكل الذي يمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، بالإضافة إلى اكتسابها للمرونة المناسبة للاستجابة لاحتياجات طالبي التمويل، فضلاً عن ضرورة اكتسابها مميزات تنافسية جديدة، تمكنها من منافسة المؤسسات المالية التقليدية ومن ثم تطورها.

فالتطوير والابتكار في المنتجات المالية الإسلامية، أصبح ضرورة حتمية للمصارف، خاصة في ظل التغير المستمر في البيئة المالية والاستثمارية، واحتدام المنافسة بينها وبين المؤسسات المالية التقليدية؛ وهو ما أدى بها إلى الاعتماد على هندسة مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لتلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف المتعاملين.

والمؤسسات المصرفية الإسلامية العاملة في فلسطين، ليست بعيدة عن هذا الاتجاه، فيجب عليها تطوير إمكاناتها وقدراتها، لاستيعاب الأدوات المالية المبتكرة، لكي تصبح جزءاً من منتجاتها المصرفية، وعليه فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية بالتساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى توافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟

3.1 أسئلة الدراسة:

يتفرع من التساؤل الرئيس السابق الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟

2. ما مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟
3. ما مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟
4. ما مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟
5. ما مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟

4.1 أهمية الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تظهر أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية:

1. تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً أساسياً وهو الهندسة المالية، الذي أصبح من متطلبات العصر في ظل المنافسة بين المؤسسات المالية عموماً والمصارف الإسلامية خصوصاً مرهوناً بها بشكل كبير.
2. تعتبر الدراسة من الدراسات القليلة (حسب علم الباحث)، التي تناولت مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
3. تساهم الدراسة في تنمية القدرات البحثية والعلمية، من خلال البحث المستمر في هذا الموضوع.
4. تتبع أهمية الدراسة من خلال ما يمكن أن تضيف للمكتبة الفلسطينية بشكل خاص، والمكتبة العربية بشكل عام، حول موضوع الهندسة المالية الإسلامية.

ثانياً: الأهمية العملية:

1. حاجة المصارف الإسلامية الفلسطينية، إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية، التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مريحة، وتوفير لها المرونة المناسبة، للاستجابة لمتغيرات البيئة المالية والمصرفية.
2. كما تتبع أهمية الدراسة من الدور المحوري، الذي تؤديه الهندسة المالية في رفع كفاءة وأداء أسواق الأوراق المالية، من خلال توفير أدوات مالية حديثة، تلبي احتياجات ورغبات المستثمرين،

وتسهم في تطوير الأداء المصرفي، القائم على أسس فقه المعاملات المالية الإسلامية، الأمر الذي يدعم متطلبات ترسيخ وجود المصارف الإسلامية، ويجعلها قادرة على المنافسة والصمود أمام تحديات المصارف الأخرى، وبالتالي تطوير معاملاتها في الأسواق المالية، وما يترتب عليه من زيادة حجم تداول أسهمها، وزيادة نسبة مساهمتها في تمويل الاقتصاد القومي، الذي يفتقر إليها الاقتصاد الفلسطيني.

5.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في البحث في مدى توافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟
ويتفرع من الهدف الرئيسي، الأهداف الفرعية التالية:

1. الوقوف على مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
2. التعرف على مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
3. الكشف عن مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
4. الكشف عن مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
5. التعرف على مدى توافر متطلبات الحماية والأمان المصرفي لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
6. تسليط الضوء على مفهوم الهندسة المالية ومقومات تطبيقها في المصارف الإسلامية.

6.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

تتوافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى، الفرضيات الفرعية التالية:

1. يتوافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
2. يتوافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
3. تتوافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
4. يتوافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
5. تتوافر متطلبات الحماية والأمان المصرفي لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول توافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تعزى للخصائص الديمغرافية التالية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة)؟

8.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

الحدود البشرية: العاملون في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

في ظل تحرر وعالمية وتكامل أسواق المال العالمية في العقود الماضية، ساهمت قوى المنافسة الشديدة بين المصارف والمؤسسات المالية العامة في هذه الأسواق من ناحية، وتطور وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من ناحية ثانية، والتطورات المتسارعة الحاصلة في مجال تمويل الشركات والتمويل المصرفي وتمويل الاستثمارات من ناحية ثالثة، في تأدية دور مهم على صعيد تجدد الابتكارات في الحقل المالي، مما أدى الى ولادة علم جديد، يركز على مفهوم الهندسة المالية (عبد الجبار، 2009).

وتبرز أهمية الهندسة المالية في المصارف الإسلامية، كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين موجبات الشرع الحنيف، واعتبارات الكفاءة الاقتصادية والمالية، لذلك تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة.

كما تشكل الهندسة المالية طريقاً للمدير المالي في مواجهة المشكلات، كالبحث عن طريق خفض المخاطرة نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة، ومستوى الأسعار والتشريعات القانونية مثل: إيجاد حل لتحقيق موفورات ضريبية لخفض التكاليف بسبب تغير المعلومات الضريبية، كما تشكل الهندسة المالية طريقاً للمدير المالي في انتهاز الفرص بقصد مواكبة التطور الحضاري نتيجة التقدم التكنولوجي، وظهور حاجات مستجدة تحتاج إلى إشباع (نزال والهمشري، 2011).

لذلك يتناول هذا الفصل بالتحليل والمناقشة الموضوعات التالية:

- مفهوم الهندسة المالية ومنتجاتها.
- الجهاز المصرفي في فلسطين.
- الدراسات السابقة.

2.2 المبحث الأول: مفهوم الهندسة المالية ومنتجاتها

1.2.2 تمهيد

تعتبر الهندسة المالية أداة جديدة، لإيجاد حلول مبتكرة لمشاكل التمويل والمخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي والمصرفي، حيث تقوم على الابتكار والتجديد والإبداع لخلق أدوات مالية مستحدثة، وإيجاد آليات تمويل وحلول مبتكرة للإدارة المالية.

وتنشأ الحاجة للهندسة المالية إما استجابة لفرص استثمارية وفقاً لتطلعات المستثمرين والمؤسسات معاً، أو للتعامل مع قيود المنافسة الدولية، ودرء للمخاطر وعدم اليقين المحيط بالأنشطة الاستثمارية، وهي في ذلك تعتبر من أدوات التحوط المالي لذلك فالهندسة المالية تمتلك القدرة على تخفيض تكاليف النشاطات القائمة والتقليل من مخاطرها، وتجعل من الممكن تطوير منتجات وخدمات وأسواق جديدة.

لذلك يتناول هذا المبحث تحليل مفهوم الهندسة المالية وتطور أدواتها، وخصائصها، وأهدافها، ودورها في الأسواق المالية.

2.2.2 مفهوم الهندسة المالية

يعتبر مفهوم الهندسة المالية من المفاهيم القديمة، والتي ظهرت مع نشوء التعاملات المالية، ولكنه يبدو حديثاً من حيث المصطلح، حيث يمكن تعريف الهندسة المالية بأنها: تحليل البيانات المحصلة من السوق المالي بطريقة علمية، يأخذ مثل هذا التحليل عادةً شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية، حيث تستخدم كثيراً في السوق المالية بعد إجراء تعديلات عليها، خاصة في تجارة العملات، وتسعير الخيارات والأسهم المستقبلية، إذ يسمح استعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندسين الماليين فهم أفضل للسوق المالي، وبالتالي فهم أفضل من طرف المتعاملين في السوق، ويعتبر هذا الأمر مهماً جداً بالنسبة للمتعاملين، لأن دقة المعلومات وسرعتها أساسية في اتخاذ القرارات (ثابت، 2018).

بينما تعرفها الجمعية الدولية للمهندسين الماليين (IFE^{*}): أن الهندسة المالية تتضمن التطور والتطبيق المبتكر، للنظرية المالية والأدوات المالية، لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية، فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات (حميدان، وبلعيد، 2016).

هذا وقد دأب الباحثون على اعتبار الهندسة المالية الإسلامية وسيلة لإيجاد البدائل للمنتجات التقليدية، بيد أن ذلك غير متسم بالدقة، إذ تهدف الهندسة المالية الإسلامية إلى تلبية حاجات العملاء المقررة في التشريع الإسلامي، سواء اشتركت مع المنتجات التقليدية أم اختلفت، فليس الهدف إيجاد البديل بل تلبية حاجات العملاء.

ولا يقتصر دور الهندسة المالية على المنتجات الجديدة فحسب، بل يمتد كذلك إلى محاولات تطوير أدوات وأفكار قديمة، لخدمة أهداف منشآت الأعمال. بحيث تعمل الهندسة المالية الإسلامية على ابتكار الحلول المالية، وتنميطها في منتجات تحقق الأغراض المالية مع السلامة الشرعية (السبهاني، 2009).

فالهندسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة، التي تتضمن التصميم التطوير والتنفيذ لكل من الأدوات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي (ثابت، 2018).

وتعرف أيضاً بأنها: هي تصميم وتطوير، لأدوات وتطبيق لعمليات "مالية مبتكرة"، وصياغة حلول مبتكرة للمشاكل المالية (Hassan & Mahlknecht, 2011).

^{*} الجمعية الدولية للمهندسين الماليين: هي مجتمع مهني غير ربحي مكرس لتعزيز مجال التمويل الكمي (Quantitative Finance) من خلال توفير منصات لمناقشة القضايا الحالية والجوهرية في المهنة. تأسست في سنة 1992م وتتألف من أكاديميين ومهنيين من البنوك والوسطاء الوكلاء (Broker Dealers) وصناديق التحوط وصناديق المعاشات ومديري الأصول وشركات التكنولوجيا والمنظمين أو الجهات الرقابية وشركات المحاسبة والشركات الاستشارية والمحاماة والجامعات في جميع أنحاء العالم.

ويُعرفها Frank (2009) بأنها: هي استخدام الأدوات المالية، مثل المشتقات والمستقبلات والمبادلات والخيارات والمنتجات ذات الصلة، من أجل إعادة هيكلة أو إعادة تنظيم التدفقات النقدية، وذلك من أجل تحقيق أهداف مالية محددة، وبالأخص إدارة المخاطر المالية. كما تُعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها: مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ، لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي (الخضيرات، 2005).

ويُمكن القول أن الهندسة المالية الإسلامية هي: إيجاد منافع أطراف العلاقة المالية، أو زيادتها مصاغة في نظام مبتكر، يضمن التكافؤ والتوازن، ويستثمر فوائد التقنية والاتصالات، له إجراءاته القابلة لقياس أدائها بشكل يفي بمصادقية الالتزام بالمتطلبات الشرعية، محققة قيمة مضافة في الانتاج بأدنى كلفة وأقل مخاطرة وأسرع وقت.

3.2.2 نشأة وتطور الهندسة المالية الإسلامية

ظهر مصطلح الهندسة المالية للوجود في منتصف الثمانينات، بهدف إعانة وخدمة شركات الأعمال في مواجهة المخاطر، والتخلص من القيود التشريعية، والضغوط التي يفرضها السوق وبيئة المشاريع. ففي لندن فتحت المصارف إدارات لمساعدة شركات الأعمال في مواجهة المخاطر، التي يسببها لها عملائها، وإيجاد حلول لتلك المشكلات، وعدد من المحاولات لتطوير منتجات أسواق المال، وكانت تلك بداية ظهور الهندسة المالية. وفي عام 1992 أنشئ الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين، لرعايتهم والارتقاء بصناعة الهندسة المالية، وأصبح هذا الاتحاد يضم نحو 2000 عضواً من شتى أنحاء العالم (حميدان، وبلعيد، 2016).

وعموماً يمكن تلخيص تطور مفهوم الهندسة المالية، فيما شهدته أسواق المال العالمية من تطورات في مجالات الابتكارات المالية، كما يتبين مما يلي (قرف، 2011):

1. اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق، وإتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد، وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل.
2. إيجاد أدوات إدارة المخاطر، والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لتفاصيلات المستثمرين للمخاطر.
3. تعدد وتنوع استراتيجيات الاستثمار نتيجة لتعدد وتنوع وتجدد أدوات الاستثمار، خاصة المشتقات المالية.
4. تطوير الأدوات الراجعة بين الأسواق، مما مكن من تحسين التكاليف، وزيادة العائد، والانفتاح على الأسواق العالمية.

ويرى ثابت (2018) أن هنالك عدة أسباب لظهور ونمو الهندسة المالية في الأسواق المالية، ومن هذه الأسباب:

1. أن مؤسسات الوساطة المالية (من مصارف، شركات تأمين، شركات استثمار، سماسرة الخ)، تقوم بتسهيل تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، إلا أن ظهور الاحتياجات المتجددة والمتطورة لوسائل تمويل مختلفة، جعل من الصعب على هذه المؤسسات تلبية رغبات المشاركين في أسواق المال، لذلك ظهرت الحاجة لابتكار وإبداع وسائل جديدة، لتلبية هذه الاحتياجات بأقل التكاليف.
2. تطور تكنولوجيا الحاسوب، والثورة الهائلة في الاتصالات، أحدث ثورة في القطاع المالي، سواء في حدوده ومفهومه أم طريقة عمله.

ويذكر العنزي (2015) عدداً من الأسباب التي أدت إلى ظهور مصطلح الهندسة المالية كالتالي:

1. حصول أحداث عالمية كانهيار اتفاقية بريتون وودز التي أدت إلى التقلبات العنيفة في أسعار الصرف، وانهيار أسواق الأوراق المالية العالمية المتتالية، ومحاولة المؤسسات المالية والمصرفية تجاوزت قيود السياسات النقدية.

2. التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة في محيط الاقتصاد العالمي، مما شكل خطراً كبيراً على المؤسسات المالية، وهدد وجودها، ترتب على ذلك ضرورة ابتكار منتجات مالية جديدة، وتطوير قدرات عالية للسيطرة على هذه المخاطر.
3. تطور تقنية المعلومات مما أدى إلى زيادة عدد المشاركين، وتتطلب زيادة عدد المشاركين من المهندسين الماليين العمل بصورة اقتصادية مقبولة، فكلما ابتكروا أداة تمويلية جديدة وجدوا من يطلبها ويأخذها.
4. زيادة عدد الأسواق المالية، أدت إلى المنافسة في ابتكار أدوات مالية جديدة بآليات أقل تكلفة لكسب أكثر عدد من طالبي التمويل.
5. الاحتياجات المختلفة للمستثمرين، فلم تعد الأدوات التمويلية القديمة تلبي رغبات المستثمرين مما أدى إلى الحاجة إلى الابتكار والتجديد فيها.
6. مع تطور الأدوات التمويلية، يحتاج طالب التمويل الحصول عليها بأقل التكاليف، مما أدى إلى الحاجة إلى تطوير الآليات التمويلية، ليتم الحصول على الأدوات بسهولة وبتكلفة قليلة.
7. وجود بعض المشاكل في الإدارة التمويلية استوجب ابتكار حلول لمعالجتها، وإعداد صيغ تمويلية تلئم الظروف المحيطة ببعض المشاريع.
8. ظهور مفهومي الكفاءة والفاعلية: ويقصد بالكفاءة أن يتم مقابلة هذه الحاجات بتكلفة قليلة، وبسرعة ودقة عاليتين، ويقصد بالفاعلية المقدرة على تلبية حاجات طالبي التمويل.

مما سبق يتبين: أن أدوات الهندسة المالية الإسلامية جاءت من أجل المساهمة في زيادة مجالات التمويل، وتنوع الأدوات في هذه المجالات بما يتناسب ومتطلباتهم التمويلية المتعددة، وفق متطلبات فقه المعاملات المالية الإسلامية.

4.2.2 أهمية الهندسة المالية الإسلامية

إن أهمية الهندسة المالية تأتي أساساً من الركيزة الأساسية التي تقوم عليها، والتي تتمثل في تحفيز عمليات الإبداع المالي (Financial Innovation)، من أجل إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل التمويل، وتركز الهندسة المالية على تحقيق الأضلاع الثلاثة لمثلث الإبداع المالي، والتي

تتمثل في خلق منتجات جديدة، وتطوير الاستراتيجيات القائمة، وبناء المحافظ الاستثمارية. ومن هنا يظهر بوضوح الدور الهام الذي تلعبه الهندسة المالية، فالإبداع المالي والذي يمثل الركيزة الأساسية لها قد أحدث خلال العقدین الأخيرین تغييرات جذرية طورت في الأدوات والعمليات المالية الموجودة (عبد الحي، 2014).

لقد ساهم في تحفيز عمليات الإبداع المالي عوامل متنوعة من أهمها، تزايد التقلبات في أسعار الفائدة، وتواتر وتكرار التغييرات التنظيمية والضريبية، فضلاً عن تحرير صناعة الخدمات المالية، وزيادة المنافسة بين مصارف الاستثمار، كل ذلك أدى إلى زيادة التركيز على العمل لبناء وتصميم منتجات جديدة، وتطوير عمليات أفضل، وتنفيذ حلول أكثر فعالية للمشاكل المالية التي أصبحت أكثر تعقيداً، فالهندسة المالية هي التي تمثل شريان الحياة لتحقيق كل ذلك في الحقيقة، وتظهر أهمية الهندسة المالية من خلال (Perry, 2004):

1. تحفيز عمليات الإبداع المالي.
2. تصميم منتجات مالية جديدة لتناسب احتياجات كافة المتعاملين في السوق.
3. تقديم حلول إبداعية لمشاكل التمويل.
4. تقديم نماذج كمية لإدارة المخاطر والوقاية منها بالاستناد إلى تقنيات بحوث العمليات والنماذج الإحصائية المتنوعة القائمة على نماذج الانحدار الخطي وغير الخطي، والسلاسل الزمنية، وسواها.

كما تتبع أهمية الهندسة المالية في عمل المصارف، وفي تطوير الأسواق المالية من خلال التالي (بن عمارة، 2011):

- توسيع تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية في السوق التي تشمل صكوك الشركات، صكوك المصارف الإسلامية والصكوك الحكومية.
- توسيع قاعدة المؤسسات المشتركة في السوق المالي التي تتعامل بالصكوك الإسلامية إصداراً وتداولاً وتشمل المصارف الإسلامية والتقليدية أيضاً وشركات الاستثمار المؤسسي والحكومة وكذا القطاع الخاص والمؤسسات المالية الوسيطة.

- زيادة كمية ونوعية الصكوك الإسلامية لما يترتب عليها من تعميق للسوق واتساعه.
- إضافة مؤسسات مالية جديدة، حيث أن هيكل عملية التصكيك يتم من خلال كل من: موجد (العملية الأصلي)، المنشأة ذات الغرض الخاص متعهد تغطية الاكتتاب، متعهد إعادة الشراء، وكيل الدفع وكذا الأمين.
- تطوير الصكوك الإسلامية بالجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- ضرورة العمل بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والالتزام بها والتعاون مع هذه الهيئة للاستفادة من خبراتها في المجال.
- الاستفادة من الاعتراف الدولي بالصكوك الإسلامية، كحل لتمويل المؤسسات المتضررة من الأزمة، وتطوير السوق المالية الإسلامية.

من هنا يمكن القول أن أهمية الهندسة المالية تبرز في كونها، أداة لإيجاد الحلول المبتكرة والأدوات المالية الجديدة، التي تجمع بين تعامل ديننا الحنيف والكفاءة الاقتصادية، إضافة الى كونها تقوم بالموازنة بين عدة أهداف، ومن ثم تصميم أدوات مبتكرة تستوعب كل هذه الأهداف معاً، وهذه المهمة ليست بالسيرة حيث تحتاج إلى تضافر الجهود.

كما تكمن أهمية الهندسة المالية الإسلامية من خلال ابراز النظام الاقتصادي الإسلامي وهذا يشكل دعوة عظيمة للدين الإسلامية بشموله وعلاجه لمشاكل العالم الاقتصادية، كما أن الهندسة المالية الإسلامية تساهم في كسر حلقة التبعية للعالم الغربي وذلك بإبتكار الأنشطة الأكثر ملاءمة لظروف التبعية الاجتماعية دون الوقوع في الديون الربوية وأعبائها الثقيلة.

5.2.2 أهداف الهندسة المالية الإسلامية

تُمثل الهندسة المالية نواة النظام المالي العالمي، وهي مقياس الأداء وفعالية وكفاءة الكيانات المالية العالمية أو حتى المحلية، فالأهم التي تسعى لتحقيق الكفاءة والريادة في اقتصادياتها، تنفق الاموال الطائلة لبناء بيئة مالية قائمة على الهندسة المالية، التي من شأنها تعزيز وضمان السيولة المالية، وتطوير الأدوات المالية، وخلق قنوات إيرادية نتيجة لممارسة الهندسة المالية، وبكل تأكيد

تقليل المخاطر. وتعد الهندسة المالية شريان الحياة للإبداع المالي، حيث تعمل على تحقيق العديد من الأهداف لعل أهمها (عبد الجبار، 2017):

1. تجديد فرص زيادة الأرباح، والبحث عن فرص وأدوات استثمارية ترفع من مستوى الربحية داخل المؤسسات المالية والمصرفية.
2. خفض حجم المخاطرة المالية، وذلك عادة يكون بإيجاد وتطوير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة، التي يمكن عن طريق هندستها وبتوليفات معينة بناء مراكز التعرض للمخاطرة، وإدارة هذه المخاطر بأفضل صورة ممكنة.
3. إعادة هيكلة التدفقات النقدية لإدارة مالية أفضل مثل: استخدام المقايضة لتغيير المعدلات المتغيرة للقروض الى معدلات ثابتة لأغراض ضريبية، أو لقدرة أفضل على التنبؤ بالتدفق المالي.
4. تقليل تكاليف المعاملات عن طريق امكانية الدخول بتعاملات معينة، وخلق مراكز كبيرة الحجم بتكلفة قليلة نسبياً، إذ أن تكاليف التعامل من خلال أدوات الهندسة المالية تكون غالباً أقل من تكاليف التعامل بالطرق التقليدية.
5. تعزيز فرص تحقيق الأرباح عن طريق إيجاد الأدوات الجديدة، التي يمكن استعمالها في عمليات الاستثمار والمضاربة والتحوط.
6. تحسين سيولة السوق المالية بصورة عامة، والمتعاملين بأدوات الهندسة المالية بصورة خاصة، عن طريق افساح المجال للتعامل مع مجموعة واسعة من الأدوات الجديدة، والتي تتميز بالسيولة العالية نسبياً.
7. ابتكار أدوات مالية جديدة من شأنها تطوير العمل داخل المؤسسات المالية والمصرفية، لتعزيز فرص تحقيق الأرباح.

وتسعى الهندسة المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومنها(الحنيطي، 2016):
أ . توفير منتجات مالية إسلامية ذات جودة عالية تعتبر كبديل شرعي للمنتجات المالية التقليدية
تمتاز بالمصادقية الشرعية.

- ب. تحقيق الكفاءة الاقتصادية، يمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات.
- ج. تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتنويع مصادر الربحية .
- د. الإسهام في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربوياً.
- هـ. المساعدة في إدارة وتحقيق المواءمة بين العوائد والمخاطرة والسيولة لدى الشركات والمؤسسات المالية .
- و. المساعدة في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية من خلال ايجاد أوراق مالية إسلامية .
- ز. توفير تمويل مستقر وحقيقي ومن موارد موجودة أصلاً في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية .
- ح. توفير حلول شرعية مبتكرة لإشكالات التمويل .
- ط. تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغته.

وبذلك يمكن القول بأن الهندسة المالية تسعى إلى خفض حجم المخاطر المالية، من خلال ايجاد مجموعة من الأدوات المالية المستحدثة، والتي يمكن من خلال تنظيمها أو هندستها بتوليفات معينة، تحديد مراكز التعرض للمخاطر وإدارتها بأفضل صورة، كما يمكن من خلال الهندسة المالية تحسين سيولة الاسواق المالية بشكل عام، والمتعاملين فيها بشكل خاص، وذلك من خلال اتاحة الفرصة للتعامل مع مجموعة متنوعة من الأدوات المالية التي تتميز بالسيولة المرتفعة نسبياً. كما يمكن القول أن الانضباط في الهندسة المالية الإسلامية أكبر منه في الهندسة المالية التقليدية، الأحكام الشرعية تهدف لمصلحة المتعاملين بها وفق إطار الشريعة الإسلامية.

6.2.2 متطلبات وأسس الهندسة المالية

تقوم متطلبات وأسس الهندسة المالية على الابتكار والتجديد في جميع المجالات، بإستثناء العقائد الدينية، بهدف توفير بدائل مختلفة تناسب أدوات واحتياجات المتعاملين، حيث أن مجال الفكر الانساني هو الإبداع، وابتكار بدائل، واشتقاق أدوات ووسائل جديدة، ولكن حتى تتجنب الهندسة المالية المخاطر في حالة عدم تقيدها، لابد من أن تعتمد على مجموعة من المتطلبات والأسس أهمها (قندوز، 2007):

- يجب أن يكون الربح حقيقي، بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية الوهمية أو غير الفعلية، من مضاربات وتضخم في الأسعار، وممارسات مالية غير عادية.
- يعتبر التمويل في مشروعات الأعمال، نشاط وسيط بغرض الانتاج والتشغيل، لتحقيق عائد مناسب يفوق تكلفة التمويل، ويغطي المخاطر وبنود التكلفة.
- المنشآت المالية بمختلف أنواعها هي: أجهزة وسيطة لخدمة عجلة الانتاج، وتحقيق التوازن النقدي ليقابل التوازن في السوق الحقيقي (سوق السلع والعمل مما يؤدي الى التشغيل الأمثل لموارد الدولة).
- يجب أن تدار الوظيفة المالية بتركيز على المتغيرات الداخلية بالشركة، والأبعاد البيئية المحيطة بما يحقق التوازن والاستقرار والربحية والتحكم في المخاطر المالية، وتخفيض تكلفة التمويل وتنمية مصادر بديلة للتمويل واستخداماته الاقتصادية.
- أن يكون المنتج أو العملية ابداعية حقاً ومبتكراً جديداً.
- يجب أن تمكن هذه المنتجات أو العمليات المتعاملين من انجاز عمليات لم تكن باستطاعتهم القيام بها.
- أن تجعل الهندسة المالية الأسواق أكثر كفاءة وأن تزيد من ثروة حاملي الأسهم أو مصدريها أو حتى الوسطاء.
- يمكن تقسيم قرارات الادارة المالية لعدد من المجالات مثل: قرارات تحديد هيكل رأس المال من حيث الحجم ومصادر التمويل.
- تخصيص الأموال المتاحة على الاستخدامات من الأصول المختلفة لضمان الربحية أو حل المشكلات المالية وتحليل النشاط المالي.

7.2.2 خصائص الهندسة المالية الإسلامية

- تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها (زميم، 2016):
1. المصادقية الشرعية: تعني المصادقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع.

2. الكفاءة الاقتصادية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى منظرية لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية، وينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية، ويمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في المشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسة.

3. العلاقة ما بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية، فالمصادقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في كونها تلبي احتياجات المجتمع الاقتصادية، وقدرتها على منافسة الأدوات التقليدية.

4. الابتكار الحقيقي بدل التقليد: يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً وليس صورياً كما في أدوات الهندسة المالية التقليدية، حيث إن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر أو الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية الإسلامية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

هذا ويرى النجار (2017) بأن الهندسة المالية الإسلامية لها خصائص ومميزات أخرى أهمها:

1. الابتكار: تنوع في أدوات الهندسة المالية الإسلامية، تنوعاً حقيقياً وليس وهمياً، لأن لكل أداة صيغة تعاقدية وصفات تميزها عن غيرها، سواء تعلق الأمر بالمخاطر أم الضمانات أم التسعير وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

2. التشريع الإسلامي: الاعتماد على التشريع الإسلامي في تصميم المنتجات المالية، والنأي عن الخلافات الفقهية التي لا تُسمن ولا تُغني من جوع، والتأكيد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وليس مبدأ درء المخاطر وتحويلها لأطراف أخرى.

3. التمويل: تعد إدارة السيولة الهدف الرئيس لعمل الهندسة المالية الإسلامية على عكس هدف التقليدية المتمثل باستحداث أدوات مالية لغرض التحوط والمضاربة والاستثمار، فالأولى تسعى

لجذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى الذين لا يفضلون التعامل بالهندسة المالية التقليدية واستخدامها في عمليات التمويل بدل الاستثمار لأنها أقل مخاطرة.

4. الوعي والشفافية: وضوح الأدوات التي تُبتكر لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المضاربون باستخدام الطرق غير الشرعية، مع الإشارة إلى أن انضباط قواعد الشريعة الإسلامية يشكل بهذا الخصوص صمام أمان بسبب المصادقية الشرعية للهندسة المالية الإسلامية، إن جرى الالتزام بها، أي يجب أن تكون العقود خالية من الاستغلال، وأن يكون لدى أطراف العقد رؤية واضحة حول ما يتضمنه العقد من شروط أو بنود، وأن هدف الهندسة المالية تلبيبة الاحتياجات المختلفة للمستثمرين جميعهم، فلا بد أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار للأدوات المالية.

5. الإمكانية والاستطاعة والالتزام: لحديث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم: (لا تبع ما ليس عندك)، ويشمل ذلك بيع المعدوم، ولا بد من التزام الأطراف بأجل العقد، وعدم استخدام شيء من الحيل اللغوية أو القانونية، للتحايل على بند أو شرط مما اتفق عليه الطرفان في العقد.

6. المشاركة في الأرباح أو الخسائر على أساس القواعد الشرعية المعمول بها في العقود، ولا يجب استثمار الموارد النقدية للأوراق المالية الإسلامية في مشاريع تدر عوائد متفق عليها مقدماً، فمثل هذه العوائد إن تحققت لا تختلف عن الفوائد وإن سميت أرباحاً.

وبالتالي فإن أدوات الهندسة المالية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية فالمصادقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبيبة الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية، وأن التطبيق السليم لهذه الأدوات سيؤدي إلى توسيع مجالات عمل المصارف الإسلامية وترسيخ وجودها في السوق ودعم قدراتها المالية على المنافسة أمام المصارف التقليدية.

8.2.2 أنواع أدوات الهندسة المالية الإسلامية

هنالك العديد من الأدوات المالية الإسلامية التي من الممكن تداولها في الأسواق المالية الناشئة، ومن أهمها:

1.8.2.2 صكوك الصناديق الاستثمارية

بدأ التفكير في إنشاء صناديق الاستثمار الإسلامية بالموازاة مع إنشاء المصارف الإسلامية، حيث تم تأسيس العديد منها في دول إسلامية مثل السعودية ودول غير إسلامية مثل الولايات المتحدة لتعمل على استقطاب واستثمار الأموال وفق الشريعة الإسلامية، وقد ساعد على انتشار هذه الصناديق استحداث العديد من الأدوات الاستثمارية الإسلامية (حميدان، وبلعيد، 2016).

يعرف الصندوق الاستثماري بأنه تجميع للأموال عبر الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري يكون معروفاً بدقة في نشرة الإصدار، وتتعدد مجالات استخدامها حيث يمكن أن تشمل فروع الاقتصاد كافة، وتصدر الصناديق بآجال وأحجام معينة (الصناديق المغلقة) أو بآجال وأحجام غير محددة (الصناديق المفتوحة) وتكيف شرعياً على أساس صيغة المضاربة المقيدة، باعتبارها الصيغة الأم لكل أنواع الصكوك التي يتم تداولها في سوق النقد الإسلامي (ثابت، 2018).

2.8.2.2 الإجارة المنتهية بالتملك

عُرف مفهوم الإجارة المنتهية بالتملك بأنه عقد إيجار مقرون بوعد بالبيع، يقوم بموجبه أحد المتعاقدين بإيجار شيء إلى شخص آخر لمدة معينة، ويكون للمستأجر عند انقضائها خيار شرائها بسعر معين. وقد جاءت تلك التسمية استناداً إلى ترجمة العقد المعروف في القانون الفرنسي (Ventelocation)، والمعروف باسم "الإيجار البيعي" ثم تطور هذا العقد عدة مرات، إلى أن أصبح يقوم على أساس إيجار مقترن بوعد البيع (هوساوي، 2013).

هذا وقد عرف الفقهاء المسلمين الإجارة المنتهية بالتملك بأنها: اتفاقية إيجار ينتفع بموجبها المستأجر بمحل العقد بأجرة محددة على مدة معلومة، على أن تؤول ملكية المحل للمستأجر خلال

مدة الإجارة أو في نهايتها أما تلقائياً دون عقد، أو بعقد بيع جديد، أو هبة العين المستأجرة (مصطفى، 2014).

صور الإجارة المنتهية بالتملك

هناك صور متعددة للإجارة المنتهية بالتملك أبرزها ما يأتي (دية، 2012):

- الصورة الأولى: الإيجار المقترن بالبيع: في هذه الصورة يتفق المتعاقدان على تسمية هذا العقد إيجاراً، بشرط أن تنتقل ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في حالة دفعه جميع الأقساط الإيجارية المتفق عليها.
- الصورة الثانية: عقد الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق الهبة: يتم إبرام عقد الإجارة مقترناً بوعد من المؤجر بهبة العين المستأجرة، بعد إتمام دفع الأقساط الإيجارية.
- الصورة الثالثة: عقد الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع بعد الانتهاء من دفع الأقساط الإيجارية: هذه الصورة تشتمل على عقدين: عقد إجارة، وعقد البيع بعد إنتهاء مدة الإجارة.
- الصورة الرابعة: الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع التدريجي للعين المؤجرة: هذه الصورة تتمثل في عقد يجمع بين البيع والإجارة، على أن عملية البيع للعين المؤجرة متزايدة، والإجارة متناقصة بالنسبة لمحل واحد، وكل من البيع والإجارة ناجز متعلق بذات العين، فيدفع المستأجر أجرة لقاء الجزء المملوك للمؤجر ويدفع جزءاً من ثمن العين المؤجرة، فالأجرة عادلة، والثمن عادل حتى ينتهي دفعه.
- الصورة الخامسة: الإجارة المنتهية بالتخيير: عقد إجارة مع إعطاء المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يحدد في عقد الإجارة.

آلية تطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتملك

يمكن توضيح خطوات تطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتملك في النقاط التالية (كوديد، 2015):

- يقوم المصرف الإسلامي (المؤجر) بشراء أصول ثابتة محددة بطلب من العميل (المستأجر).
- يقوم المصرف الإسلامي بتأجير هذه الأصول إلى العميل.

- تحتسب الدفعات الإيجارية على فترة التعاقد وتأخذ بعين الاعتبار ثمن الشراء وقيمة الأصل وهامش الربح المناسب.
- يبقى المصرف الإسلامي مالاً للأصول المؤجرة طيلة فترة التأجير، حتى تمام سداد أقساط الإجارة، ثم تنتقل الملكية للعميل.

وتستخدم صيغة الإجارة بالمصارف الإسلامية تحت مسمى "التأجير مع الوعد بالتملك"، وذلك تطبيقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 110 الصادر في دورته الثانية عشر التي عقدت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 23 إلى 28 سبتمبر 2000، والذي ينص على ضرورة الفصل بين عقد التأجير وبين عقد التملك حيث أن لكل عقد حقوق والتزامات لدى الأطراف، تختلف باختلاف العقدين بحيث يتم أولاً توقيع عقد الإجارة وفي نهاية مدة التأجير يتم توقيع عقد البيع وانتقال الملكية للعميل.

3.8.2.2 المشاركة المتناقصة

إن المشاركة المتناقصة نوع من الشراكة أو الملكية المشتركة، التي تبلغ ذروتها عندما يمتلك أحد الشركاء - الذي غالباً ما يكون العميل - ملكية قانونية للأصل الضمني. وطبقاً لما ذكره أوسماني، تشير المشاركة المتناقصة إلى شراكة بين الممول وأحد العملاء، يمتلكان فيها بصورة مشتركة أحد العقارات أو المعدات أو المشاريع التجارية، ثم تُقسم حصة الممول بعد ذلك إلى مجموعة من الوحدات، يُتوقع من العميل شراؤها على فترات دورية. وبهذه الطريقة تزداد حصة العميل وتقل حصة الممول، إلى أن تصبح الوحدات كلها مملوكة للعميل (Usmani, 2002).

وتُعرف المشاركة المتناقصة كذلك باسم "حصة الملكية المشتركة" وتُستخدم غالباً في تمويل العقارات. ولا توجد المشاركة المتناقصة في كتب الفقه التقليدية، حيث إنها منتج مبتكر أو هجين يتكون من العديد من العقود التقليدية. وفي الواقع، تتكون المشاركة المتناقصة الخالصة من ثلاثة عقود هي: المشاركة والإجارة والوعد، متبوعة بالبيع (يونس، 2016).

4.8.2.2 عقد الاستصناع

هو أحد العقود الجائزة شرعاً، والتي يمكن استخدامها في الأعمال المصرفية الإسلامية، والمساهمة بشكل فاعل في تنمية المشروعات الصغيرة التي تعمل في مجال الصناعة، ومعنى

الإستصناع هو أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له سلعة بكمية ومواصفات محددة، بمواد من عنده، وذلك نظير ثمن معين وموعد للتسليم يتفقان عليه، ويجوز فيه تعجيل الثمن عند العقد أو تأجيله، ويمكن استناداً إلى عقد الإستصناع أن يقوم المصرف بدور الوساطة بين شركة ما، تطلب تسليم سلعة معينة محددة المواصفات وبمقادير معينة في تاريخ آجل وبين أصحاب الأعمال الصناعية حيث يقوم المصرف بتمويل الطرف الأخير (أصحاب الأعمال الصناعية) الذي يتعهد بتسليم السلع المتعاقد عليها وفق المواصفات المتفق عليها في تاريخ معين، ويقوم المصرف عندئذ بتسليمها إلى الجهة الطالبة مقابل الثمن المتفق عليه، وتتيح هذه الوساطة المصرفية فرصة للربح طالما أن تكلفة الاستصناع، وهي الثمن الذي يتفق عليه المصرف مع الصانع تقل عن الثمن الذي يحصل عليه المصرف عند تسليم البضاعة للجهة الطالبة ، وتمثل تكلفة الإستصناع قيمة التمويل الذي يقوم به المصرف من أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية أو من أمواله (ثابت، 2018).

ويصلح عقد الاستصناع للقيام بتمويل الورشات، والصناعات، والمشاريع... حيث يتعامل المستصنعون مع أصحابها المنتجين والصانعين، ويتوقعون أن يوفر لهم هذه السلع والمصنوعات والمشاريع في المواسم والمواعيد التي يحددها لهم، سواء من صناعاتهم وجهودهم الذاتية، أو مما يمكن أن يحصلوا عليه من الأسواق، ويسلموه إليهم، أو إلى الجهة التي يحددها، على دفعة واحدة، أو على دفعات متلاحقة، وهم يقدمون لهم مقابل هذا الاتفاق تمويلاً كلياً، أو جزئياً متدرجاً يسد احتياجاتهم، ويحقق طموحاتهم في مشاريعهم.

ومن الصور التي تصلح فيها عمليات التمويل بالاستصناع، وتمارس وتطبق على نطاق واسع من قبل التجار، والشركات، والمؤسسات، والمصارف الإسلامية وغيرها، ما له صلة بمجالات التنمية التجارية، والصناعية، والزراعية، والغذائية، والسياحية، والتعليمية، ونحوها... وذلك كاستصناع الألبسة، والأغذية وتعليبها، واستصناع المفروشات، ولعب الأطفال، والأدوات الكهربائية والمنزلية، والجوالات، والكمبيوترات، وطبع الكتب والصحف، وعمل (الديكورات)، وتعبيد الطرقات، واستصناع المعدات الصناعية، والزراعية، والسيارات، والقطارات ومحطاتها، والسفن وأحواضها، والطائرات ومطاراتها، وكإقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية، والفنادق، والمنتجات السياحية، والمستشفيات، والمساجد، والأسواق، والمدارس، والجامعات، وإنشاء المصانع (أبو غدة، 2014).

إلى جانب ما قد يحتاجه الأفراد والمجتمعات في كل آن وحين، وبخاصة في عصرنا الحالي، الذي توسعت فيه شبكة الحياة المعاصرة المتطورة، وصار لا يستغنى فيه عن كثير من الأشياء، ونشطت فيه الصناعات العالمية على مستوى التجارة الخارجية الدولية، مع ارتفاع مستمر في الأسعار، مما يتطلب ازدياد اهتمام التجار والجهات والشركات والمؤسسات المالية والتجارية بعقود الاستصناع في مثل هذه المنتجات والمصنوعات والمشاريع، ثم إعادة تسويقها وبيعها والربح فيها، سواء كان هذا في المدى القصير، أو المتوسط، أو الطويل. ولا يخفى أن عقد الاستصناع يعد من الوسائل والأدوات الاستثمارية الحيوية المربحة، التي تتيح بأمان اقتحام الأسواق التي تتسم بالمنافسة فيها بالمرونة والسعة، مع وجود ضمانات كافية ضد المخاطر المعتاد (أبو غدة، 2014).

5.8.2.2 بيع السلم

عقد السلم يعني دفع ثمن السلعة عاجلاً للبائع وتسلم المشتري للسلعة آجلاً، ولا خلاف بين الفقهاء على جواز بيع السلم على أن تحدد مواصفات السلعة المسلم فيها بدقة، أو كما هي معروفة في السوق، ويكون كل من السعر والأجل معلومين للطرفين، وحينما يقوم المصرف بعمليات بيع السلم يكون وسيطاً بين طرفين، لأنه ليس تاجراً يشتري لغرض التجارة في حد ذاتها، لذلك فإن بيع السلم يحقق مصدر إيرادات للمصرف حيث يقوم بالتعاقد مع بعض المنتجين (البائعين) على شراء بضاعة منهم بمواصفات محددة، وبثمن معين، وبشرط استلامها في تاريخ أجل محدد، والتعاقد في الوقت نفسه على بيع هذه البضاعة في التاريخ المحدد سلفاً بثمن أعلى من ثمن الشراء، ويعتبر ثمن الشراء الذي يدفعه المصرف بمثابة تمويل للمنتجين (البائعين) الذين يتعهدون بتسليم بضاعة آجلاً (النجار، 2008).

6.8.2.2 عقد المضاربة

هذا العقد من أكثر العقود أهمية للنشاط الاقتصادي، الذي يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة، فمن خلال هذا العقد يمكن تمويل مشروعات إنتاجية على مستويات حجم مختلفة، ولقد اعتمدت المصارف الإسلامية منذ قيامها إلى الآن على هذا العقد من جهة تعبئة الأموال القابلة للاستثمار، وذلك بعد أن تم تطويره إلى ما يسمى بالمضاربة المختلطة أو الجماعية حتى يتلاءم مع الأعداد الكبيرة من العملاء، كذلك دعت ظروف النشاط المصرفي الإسلامي في ظل التنافس

مع النشاط المصرفي التقليدي، وتحت مظلة القواعد المصرفية السائدة إلى إتاحة قبول أموال من العملاء على مدار العام دون تحديد لأوقات بعينها تبدأ فيها عمليات المضاربة أو تنتهي فيها، ومن ثم فقد أصبح قبول الأموال على أساس المضاربة مستمراً دون توقف. وهكذا يمكن تسمية المضاربة التي تمارسها المصارف الإسلامية بالمضاربة المختلطة المستمرة، وهي صيغة مستحدثة تماماً لم تعرف في القديم، ولكنها تظل مقبولة بشروط حتى لا تتحرف عما تقرره الشريعة الإسلامية (ثابت، 2018).

7.8.2.2 صكوك المربحة

تعني بيع سلعة معلومة بسعر يغطي التكاليف زائد هامش ربح يتفق عليه بين البائع (المصرف) والمشتري، إن إمكانية استصدار صكوك مربحة فقط ممكناً في حالة السوق الأولي، وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل المربحة (طائرة مثلاً أو مشروع تنموي كبير)، بينما تداولها في السوق الثانوي يعد مخالفاً للشريعة لأن بيع المربحة قد يكون مؤجلاً، وبالتالي فإنه يعد ديناً وبيع الدين لا يجيزه الفقهاء، ولكن توجد بعض الآراء الفقهية التي تجيز تداول صكوك المربحة، ولكن ضمن وعاء غالبية من الأصول الأخرى، كتعاقدات الإجارة أو المشاركة أو المضاربة.

أهمية صكوك المربحة:

تُمكن هذه الصكوك الأمر بالشراء من الحصول على السلعة التي ترغب في شرائها، وقد لا يتوفر على رأس المال اللازم لتمويلها على أن يسدد ثمنها أقساطاً، وهي بهذا أتاحت الفرصة لامتلاك الآلات التي تمكن صاحبها من مزاوله نشاطه الاقتصادي، ومنه زيادة القاعدة الإنتاجية، أما بالنسبة للدولة فصكوك المربحة تُسهل عليها تمويل بنود الميزانية المتعلقة بشراء السلع والمستلزمات والمعدات ووسائل النقل مع البنوك الإسلامية أو غيرها، ويتم ذلك في شكل صكوك ذات استحقاقات متتالية، وعلى الرغم من عدم إمكان تداول هذه الصكوك، لأنها تدخل في مسألة بيع الديون، إلا أن الدولة يمكن أن تستردها شريطة ألا يتوسط طرف ثالث (الجورية، 2009).

ومن ناحية أخرى يُمكن استخدام منتج المربحة وعرض وحداته من خلال صندوق تجاري يتم تكييف العمل به وفق الآلية التالية، حيث يقوم الصندوق بجمع الأموال من خلال بيعه وحدات

للمستثمرين، وتمثل كل وحدة حصة من استثمار الصندوق، وتستخدم الموارد في صفقات قائمة على المربحة بشراء السلع من الموردين وبيعها للمشتريين على أساس الدفع الآجل، وعليه فإن الصندوق يمول للمدى القصير، لأن الحد الأقصى المسموح به لأي صفقة هو سنة واحدة (لوكريز، 2015).

وبرغم هذه المزايا إلا أن للمربحة أثراً تضخمية، وذلك بسبب هامش الربح الذي يُضاف مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، من أجل ذلك ظهرت نداءات بالتقليل من عمليات المربحة وتعويضها بالمشاركة بالمضاربة.

ضوابط صكوك المربحة:

- هناك عدد من الضوابط التي تحكم صكوك المربحة كالتالي (العنزي، والسرطاوي، 2013):
1. أن تتضمن نشرة إصدار صكوك المربحة جميع البيانات المطلوبة، من حيث بيان معلومية رأس المال، وتوزيع الربح، وشروط التعاقد، وتكون هذه الشروط موافقة للشريعة الإسلامية، تحت إشراف هيئة شرعية تراقب تنفيذ الشروط المنصوص عليها.
 2. أن الإيجاب يعبر عنه الاكتتاب في صكوك المربحة، ويعبر عن القبول موافقة الجهة المصدرة، إلا إذا صرح في نشرة الإصدار أنها إيجاب، فتكون حينئذ إيجاباً، ويكون الاكتتاب قبولاً.
 3. أن يشترك مالكو صكوك المربحة بالغنم والغرم، بنسبة ما تمثله صكوك كل مكتتب من حقوق مالية.
 4. ألا يكون إصدار صكوك المربحة المؤجلة في الذهب والفضة أو العملات؛ لوجوب التقابض في مجلس العقد وحرمة النساء فيها؛ حيث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل يداً بيد.
 5. لا يجوز إصدار صكوك قابلة للتداول بديون المربحة أو غيرها، إذا كان العوض الذي تشتري به هذه الصكوك من الأثمان ؛ لأن ذلك من صور بيع الدين المحرمة، أما إذا كان سلعة فهو جائز.
 6. أن يكون عقد المربحة للأمر بالشراء الذي قامت عليه صكوك المربحة عقداً حقيقياً لا صورياً، قد استوفى شروط الصحة المبينة أعلاه، وعليه، فلا بد أن تتضمن نشرة إصدار صكوك

المرابحة جميع شروط عقد المrabحة، وأن تراعى أحكام بيع المrabحة في جميع مراحل تنفيذ عقد صكوك المrabحة وفي تداول الصكوك التي تمثل حصة في بضاعة المrabحة، ثم في ثمنها بعد توقيع عقد المrabحة وتسليم البضاعة.

8.8.2.2 عمليات التصكيك للأصول (التوريق)

تشير كلمة التوريق أو التسنيد إلى جعل الديون المؤجلة في ذمة الغير صكوكاً قابلة للتداول في سوق ثانوية، وإن الدائن يصير بالتوريق ذا سيولة ورقية بعد أن كان ذا دين مؤجل في ذمة الغير، أي انه عملية تحويل طبيعة الورقة من تجارية الى مالية، فإذا كان هناك عميلاً مدينًا لأحد المصارف فإن المصرف يستطيع تحويل هذا الحق الى مؤسسة مالية متخصصة بإصدار سندات طويلة الأجل، لبيعها للمستثمرين كشركات التأمين وصناديق التقاعد التي تريد استثمار طويل الأجل، ومن ثم فإن محصلة بيع هذ السندات لهؤلاء المستثمرين، تستخدم في سداد المقابل لما مترتب عليه من دين (النجار، 2008).

ويُعرف التوريق بأنه: تحويل القروض وأدوات الديون غير السائلة إلى سندات قابلة للتداول في أسواق المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية مرجوة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين (السبوسي، 2018).

ويمكن تلخيص أهمية التوريق في النقاط التالية (بباس، 2017):

1. يعتبر التوريق بالنسبة للمورق سواء كان بنكاً أو مؤسسة متخصصة في الأوراق المالية، أداة هامة لتحريك القروض من ميزانياتها والتخلص من بند مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وتحويل هذه القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، وبذلك يتم تخفيض حجم الأصول وبتحسن معدل المديونية ويرتفع مستوى الجدارة الائتمانية.
2. يمكن للبنك أن يستعمل حصيلة بيع القروض في منح قروض جديدة أقل مخاطرة، وبذلك تصبح عملية التوريق عبارة عن عملية تدوير لاستعمال القرض السيئ في خلق قرض جديد أكثر سيولة.

3. يمكن للمؤسسات المالية متوسطة الحجم استخدام التوريق كبديل عن الحساب الجاري المدين أو الحساب على المكشوف أو خط الائتمان، حيث تمثل هذه الحسابات تكلفة تمويلية مرتفعة.

4. تحسين معدل كفاية رأس المال في ظل معايير بازل 2، وتحسين المواءمة بين آجال الأصول والالتزامات وتوسيع نشاط أسواق المال.

5. يمكن للمستثمر من خلال عملية التوريق الحصول على العديد من الأوراق المالية القابلة للتداول، وبالتالي الاستفادة من التغيرات السعرية التي تطرأ على قيمة هذه الأوراق في سوق التداول، كما يمكن للمستثمر، الاقتراض بضمان سندات التوريق لأنها سندات مضمونة.

أهداف التوريق:

يمكن إجمال أهداف ودوافع التوريق في التالي (يوسف، 2018):

1. ربط الديون الأصلية بالأوراق المالية مباشرة من خلال تجميع الديون في شكل محفظة، وحوالة المحفظة ثم إصدار أوراق مالية مقابل تلك المحفظة مضمونة بضماناتها (الضمانات المتعلقة بالأصول).

2. قد يحتاج المصدر إلي مصدر نقدي لتمويل مشروعاته التوسيعية ويعتبر التوريق من أسهل الوسائل للحصول على التمويل والسيولة بالمقارنة إلى الإقتراض (من خلال البنوك أو إصدار سندات) أو زيادة رأس المال (عن طريق طرح أسهم الشركة للاكتتاب في البورصة) بسبب التكلفة الباهضة لهذين الاختيارين وتأثيرهم على الموقف المالي للشركة.

3. رغبة البنك في مباشرة أنشطة مربحة خارج الميزانية، بمعنى أنها لا تسجل في قوائم الميزانية ولا تستخدم رأس مال البنك، مثل نشاط استبدال العملات، أو صفقات الصرف الأجنبي الآجلة، والتوريق.

4. التوريق قائم على الفصل بين التمويل القرض وإنشائه وخدمته وتحمل مخاطره.

5. يحمل المستثمر في نهاية عملية التوريق مخاطر هذه العملية، كما يتخلص البنك من مخاطرة عدم السداد ويرفع ملاءته وجدارته الائتمانية.

6. الحاجة إلى السيولة النقدية لمواجهة عمليات إقراض جديدة أو الوفاء بالتزامات مالية اتجاه الغير، أو حتى مجرد الرغبة في زيادة رأس المال، دون اللجوء إلى فتح رأس المؤسسة (المساهمين الجدد) أو دون الاقتراض (المحافظة على الجدارة الائتمانية).

9.2.2 المشتقات المالية الإسلامية

تعرف الأدوات المالية المشتقة على أنها نوع من العقود المالية التي تشتق قيمتها من قيمة أصل آخر يطلق عليه الأصل الأساسي، أصول حقيقية أو مالية أخرى أسهم وسندات وعقارات وعملات أجنبية والذهب والسلع وترتبط تلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي البائع والمشتري. ومن أبرز أشكالها عقود المستقبلات، العقود الآجلة، عقود المقايضة، وعقود الخيارات وغيرها من العقود المالية ذات الخصائص المماثلة (عطية، 2003).

كما تُعرف المشتقات المالية بأنها: عقود فرعية ثانوية تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية، لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية جديدة (غنيم، 2005)، ويتم التعامل بها من خلال نوعين من الأسواق أولاهما: الأسواق المنظمة التي يكون لها مكان محدد تكون فيه الصفقات ويدعى بالبورصة، وثانيهما: الأسواق غير المنظمة والتي لا يكون لها مكان محدد لتنفيذ الصفقات ويتألف من التجار وبيوت السمسرة تباشر البيع والشراء في مقر عملها، ويمكن شراؤها وبيعها وتداولها بطريقة مماثلة للأسهم (العارض، 2013)، فهي عقود مالية تتعلق ببنود خارج الميزانية، وقد أصبح بوسع المستثمر التعامل مع الصور الجديدة للأدوات المالية والتي تضم مجموعة واسعة من العقود المالية المتنوعة وفق طبيعتها ومخاطرها وإجالها، ولعقود المشتقات أهمية اقتصادية تتمثل في تقديم خدمة التغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية، كما تتيح الفرصة لتخطيط التدفقات النقدية وإتاحة فرص استثمار جديدة للمضاربين، إلى جانب أنه أداة للتنبؤ بالأسعار في السوق الحاضرة في تواريخ لاحقة وأنها وسيلة لاستكشاف السعر المتوقع في السوق الحاضر وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد، وسرعة في تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية لمرونتها وسيولتها المتميزة (النجار، 2017).

شروط تطوير المشتقات المالية:

هناك شروط هامة يجب توفيرها لتطوير المشتقات المالية الإسلامية منها (قندوز، 2008):

1. يجب أن تكون المشتقات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
2. يجب أن تحقق على الأقل نفس الفوائد والمنافع التي تحققها المشتقات المالية التقليدية.
3. يجب أن تكون قابلة للتداول في أسواق المال الدولية.

وتتميز المشتقات المالية بعدة خصائص أبرزها ما يلي (بومدين، 2010):

- ترتبط عقود المشتقات المالية بسعر فائدة محدد، سعر ورقة مالية، سعر سلعة، سعر صرف.
- تشتق قيمة العقود المالية من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد.
- يتم تسوية الالتزامات المالية في تاريخ مستقبلي.
- لا تتطلب المشتقات المالية عادة استثمارات مبدئية.

ولكن السؤال الذى يثور الآن وهو ما مدى إمكانية التعامل مع تلك المشتقات في المصارف الإسلامية وكيفية تطويرها لتلاءم متطلبات السوق المصرفية الإسلامية؟

المشتقات المالية بشكلها الحالي محرمة شرعاً، لكن هناك من يرى أنه يمكن من خلال استخدام الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل للمشتقات المالية، تحقق مزايا إدارة المخاطر وتكون متوافقة وتوجيهات الشرع الإسلامي، ويستطيع النظام المالي الإسلامي الاستفادة من ميزات وفوائد المشتقات المالية والمتمثلة في التوفير الكبير في تكاليف المعاملات، وفي إدارة المخاطر العامة والسيطرة عليها، وفي التكامل مع المنظومة المالية الدولية، والاستفادة من فرص استثمار الأموال الإسلامية، ومن فرص التمويل المتاحة في سوق رأس المال العالمي والذي تحتاج إليه الشركات والمؤسسات وكذلك الدول الإسلامية في تنمية اقتصادياتها، ولتحقيق ذلك يتعين العمل نحو تطوير مشتقات مالية إسلامية وفق الغايات التي تتوافق مع مبادئ الشرع الإسلامي وأن تحقق المنافع المرجوة منها، وأن تكون قابلة للتداول في الأسواق الدولية (بوداب، 2017):

لذلك فقد سلطت الأزمة المالية العالمية الضوء على تلك المشتقات، ومدى قدرتها على حماية المتعاملين بها ضد مخاطر التقلبات في أسعار العملات، وأسعار الفائدة والسلع الأساسية،

من هنا فقد آثرت المخاطر الشكوك حول قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على التعامل بها، لذلك فقد انقسم الرأي الإسلامي حول المشتقات المالية على رأيين يشير أحدها إلى أن المشتقات المالية هي أداة مهمة للتحوط تستخدم لنقل المخاطر من المؤسسات التي لا ترغب بتحمل المخاطر إلى المؤسسات القادرة على تحملها ، كالمؤسسات المالية وبيوت السمسرة من دون أن يرافق ذلك نقل ملكية الأصل، وبذلك تكون قد أسهمت في رفع إنتاجية هذه المؤسسات التي لا ترغب بتحمل المخاطر، كما أن المشتقات المالية توفر للمستثمرين فرصاً للأرباح من خلال الاستفادة من مزايا الرفع المالي والذي يتحقق باستخدام ما يعرف بالهامش، كما ينفع أسلوب التغطية بوساطة المشتقات في الحد من مخاطر الإفلاس (النجار، 2017).

بينما يستدل أصحاب الرأي المعارض للمشتقات المالية برفضها من الناحية القانونية أو الاقتصادية، بالعقود الآجلة التي لا يراد منها التسليم وإنما التسوية على فروق الأسعار حيث تعد من الرهان والقمار الذي لا يعترف به القانون العام، لأنه لا يولد أي قيمة مضافة بل يؤدي إلى ربح أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر، كما ينظر إليه بأنه يولد أثراً أسوأ من القمار، لأنه يتعلق بأصول مهمة في النشاط الاقتصادي ويتضرر من جراء تقلباتها الكثير من أفراد المجتمع (السويلم، 2006).

وتتعدد المشتقات المالية وتشتمل على عقود الخيارات، والعقود المستقبلية والعقود الآجلة، وعقود المبادلة، وقد يكون موضوع هذه العقود منتجات وسلع حقيقية أو مؤشرات معينة مثل سعر الصرف أو سعر الفائدة أو أوراق مالية من أسهم وسندات أو عملات أجنبية، ونستعرض فيما يلي نبذة مختصرة عن تلك العقود.

1.9.2.2 عقود الخيارات:

يعد التعامل بالأركان الأساسية للخيارات قديماً قدم الحضارات اليونانية والفينيقية والرومانية والمصرية القديمة (الجبوري، 2013) والخيارات هي فئة من المشتقات المالية وتعد من اللبانات الأساسية للكثير من العقود المالية، وتكون الأساسي للأغراض التحوط ومهمة ليست فقط في المؤسسات المالية وإنما للمضاربين والمستثمرين على حد سواء (Dang, 2011) والخيار في الأساس هو أداة تقلب لعلامة معينة، إذا حصل كم من المخاطر التي تتذبذب ضمن فاصل زمني

معين وقبل إنشاء السوق المنتظمة كانت السوق تشتمل على عدد محدود من التجار والسماسرة يتبعون اتحاد تجار خيار البيع والشراء وكان التجار والسماسرة يعلنون عبر الصحف المتخصصة عن استعدادهم لإبراهيم الصفقات ومساعدة الأطراف المختلفة على التفاوض والوصول الى اتفاقات بشأن تاريخ التنفيذ وسعر التنفيذ ومقدار العمولة(الجبوري، 2013).

وتمثل سنة 1973م نقطة مميزة في تاريخ أسواق الخيارات، وذلك عندما قررت بورصة شيكاغو إنشاء قسم خاص بالتعامل بالخيارات التي تعد من أحدث ما ابتكره الفكر الاستثماري حتى الآن، بل وأصبحت ذات أهمية متعظمة للمتعاملين في أسواق المال وأسواق العملات، حيث أعطت بُعداً جديداً للأدوات المالية وصار بالإمكان المتاجرة بتقلبات الأسعار نفسها والمتاجرة بمؤشرات أسواق المال مثل: مؤشر داو جونز (Dow Jones) ومؤشر نيكاي (Nikkei) وبذلك اتسعت أسواق الخيارات وامتدت لتشمل أسواق الأسهم ومؤشرات أسواق الأسهم والأوراق المالية والعملات والمعادن الثمينة وبقية السلع الرئيسية(حبش، 2011).

حيث أصبح التعامل بحقوق خيار العملات واسع الانتشار في كافة البورصات العالمية مثل بورصة شيكاغو ولندن، وباريس، وامستردام وطوكيو... الخ والأسباب التي حالت دون استعمالها في زمن مبكر تتمثل بعدم توفر الخبرات الكافية لدى البنوك لتسعيها. وتظهر للوهلة الأولى أنها صعبة ومعقدة وانما في حقيقة الأمر على العكس من ذلك وهي بطبيعتها عمليات آجلة (Forward) وعقود مستقبلية (Future) مع فارق هام وهو أن المشتري لعقد الخيار يملك حق الخيار لإتمام العملية(يوسف، 2010).

مفهوم عقود الخيارات:

يعرف الخيار بأنه عقد بين طرفين، الطرف الأول مشتري الخيار، والطرف الثاني بائع الخيار أو محرر الخيار. وبموجب هذا العقد يكون للطرف الأول "مشتري الحق" الحق في أن يشتري "إذا ما رغب" من الطرف الثاني "بائع الحق" أي المحرر أو أن يبيع "إذا ما رغب" للطرف الثاني أصلاً أو كمية معينة من عملة ما بسعر معين في تاريخ معين وخلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق مقابل عمولة يدفعها الطرف الأول للطرف الثاني(يوسف، 2010).

وتعتبر الخيارات عقود ثانوية مشتقة من عقود أساسية تمنح لحاملها حق شراء أو بيع عدد من الأسهم بسعر محدد Strick or Exercise Price وخلال مدة نفاذ Expiration Date معينة مقابل مبلغ محدد يسمى علاوة الخيار Option Premium (التميمي، 2012).

ويعرف (الحسناوي، والعامري، 2009: 4) الخيارات عموماً بأنها عقود قانونية تمنح حاملها الحق، ولكن ليس الإلزام، لشراء أو بيع موجود محدد بسعر محدد في أو قبل تاريخ محدد سلفاً.

كما يعرف الخيار بأنه حق استبدال اصل معين بأصل آخر وذلك بسعر محدد وفي موعد محدد أو قبل محدد (مهدى، 2007).

ويعرف (مهيدات، 2010) عقد الخيار بأنه: عقد بين طرفين، يعطي لمشتريه الحق، لا الالتزام، في أن يشتري أو يبيع كمية من الأسهم، أو من سلعة معينة، بسعر تنفيذ معين، خلال فترة سريان العقد، ويدفع مشتري الخيار لقاء تلقيه هذا الحق مبلغاً معيناً يسمى بـ "ثمن الخيار" وهو مبلغ بسيط من سعر السهم، أو من سعر السلعة.

وعقود الخيارات هي عقود يحق بموجبها تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية بيع أو شراء أصل مالي في تاريخ لا حق وبسعر محدد وقت التعاقد، وذلك نظير دفع علاوة (مكافأة) للبائع Premium عند تحرير العقد، ولا تكون هذه العلاوة قابلة للرد سواء تم تنفيذ العقد أو لم يتم تنفيذه، وتتناسب قيمة العلاوة طردياً مع المدة ومعدلات العائد على الأصول والعملات التي تشملها العقود، بالإضافة الى مستوي السعر المتفق عليه لتنفيذ العقد وهو ما يعرف بسعر الممارسة Exercisre price بالمقارنة بالقيمة السوقية Market price للأصل محل التعاقد والتوقعات الخاصة والتغيرات السعرية لهذا الأصل، ومن ناحية أخرى يلتزم بائع حق الخيار بإيداع هامش Margin لدى بيت السمسرة الذي يتم التعامل معه في حالة عدم الحيازة الفعلية للأصل محل التعاقد أو في حالة عدم وجود رصيد له لدى بيت السمسرة بما يعادل تنفيذ الصفقة (ابراهيم، 2010).

وعقود الخيار هي بطبيعتها عمليات آجلة، وعقود مستقبلية مع اختلاف هام وهو أن المشتري لها يملك حق الخيار لإتمام العملية. ونظراً لأن مشتري حق الاختيار له الحق في تنفيذ عقد الاختيار وعدم تنفيذه فإنه يدفع لمن أعطاه هذا الحق (محرر الاختيار) مكافأة غير قابلة للرد تمثل قيمة شراء حق الاختيار ولا يعطي اختيار الشراء لحامله حقاً مباشراً في ملكية المنشأة أو أرباحها طالما لم يتم تنفيذه (صافي، والبكري، 2013).

ويمكن القول أن عقود الخيارات هي اتفاق ما بين طرفين في السوق المالية للتعامل بسعر محدد لأصل مالي في تاريخ لاحق دون الزام بالتنفيذ للطرف الذي تحمل تكلفة قيام العقد. كما يمكن القول أن عقد الاختيار يمثل أحد الأدوات التي يستخدمها المستثمرون للحماية من مخاطر تغير الأسعار وتقلبها، كما يستخدمها المضاربون بهدف تحقيق الأرباح، ولهذا فإن جوهر الامر فيه هو أنه يعطي أحد أطرافه الحق في شراء أو بيع (إذا ما رغب) أصلاً معيناً أو أداة مالية بسعر متفق عليه مقدماً مقابل التزام البائع (محرر الاختيار) بالتنفيذ.

انواع عقود الخيارات:

تنقسم عقود الخيارات المالية الى نوعين رئيسيين هما (مهيدات، 2010):

أ. **خيار الطلب أو الشراء Call option:** وهو عقد يمتلك مشتريه أو مالكه (أي دافع الثمن) حق شراء عدد محدد من أسهم شركة معينة، أو أي أوراق مالية أخرى بسعر محدد خلال فترة معينة، غالباً ما تكون 90 يوماً، وهو عقد غير ملزم بالتنفيذ إذا أراد البائع (محرر الخيار) بيعه تلك الأسهم خلال مدة سريان العقد. ويدفع مقابل هذا الحق ثمناً غير مسترد بأي حال.

ب. **خيار البيع Put option:** وله مسميات منها: "خيار الدفع"، و"خيار العرض"، وكلها بمعنى واحد. وهو عقد يعطي مشتريه أو مالكه (أي دافع الثمن) الحق في بيع عدد معين من الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى بسعر محدد خلال فترة محددة، ولا يجبر على البيع، إنما هو بالخيار؛ لأن قابض ثمن الخيار هو الملزم على الشراء في هذه الحالة أو التنفيذ بشكل عام، إذا ما قرر مشتري حق البيع التنفيذ بالسعر المتفق عليه خلال المحددة، وهنا - كذلك - ما يدفعه مقابل تمتعه بحق خيار البيع، غير مسترد بأي حال.

ويحدد (يوسف، 2010) أنواع الخيارات بالأنواع التالية:

أولاً: عقود الخيارات العادية Plain Vanilla Options:

تعتبر عقود الخيارات العادية من أبسط أنواع عقود الخيارات، وهي عبارة عن عقد يعطي حامله أو مشتريه حق خيار شراء أو بيع ورقة (أو أوراق مالية أو أصول نقدية أو سلعية) في تاريخ محدد في المستقبل بسعر يتم تحديده وقت التعاقد ويسمي بسعر التنفيذ أو الممارسة، مقابل علاوة نقدية تحصل عليها جهة إصدار العقد أو بائع العقد، على أن يتم سريان تنفيذ العقد خلال الفترة بين تاريخ التعاقد وحتى تاريخ انتهاء العقد إذا كان الخيار أمريكياً، أما إذا كان أوروبياً فإن التنفيذ يتم في التاريخ المحدد لانتهاء العقد.

ولذلك إذا ما كان الخيار أمريكياً، فإن ممارسة حق تنفيذ الخيار يتم في أي فترة أثناء فترة التعاقد.. لكن الخيار الاوروبي لا يسمح لصاحب الخيار بممارسة حق البيع أو الشراء إلا عند حلول تاريخ انتهاء العقد (أنور، 2011).

وهناك نوعان رئيسيان من عقود الخيارات، هما:

1. خيار الشراء Call Option: الذي يعطي لحامله خيار (وليس الالتزام) شراء كمية معلومة من الأصول كالأوراق المالية أو السلع النقدية بسعر محدد في عقد الخيار خلال مدة سريان العقد بالنسبة للخيار الأمريكي مقابل عمولة تدفع للجهة التي تصدر العقد. وعادة، يصطلح بأن بائع خيار الشراء يأخذ وضعاً قصيراً الأجل (Short Position) لأنه يراهن على انخفاض سعر الورقة المالية أو السلع موضع عقد الخيار، بينما مشتري خيار الشراء يأخذ موضعاً طويلاً الأجل، (Long Position) لأنه يراهن على ارتفاع سعر الورقة المالية. يتحدد في عقد خيار الشراء ما يلي:

أ. نوع وكمية الأصول التي يشملها خيار الشراء.

ب. تاريخ انتهاء صلاحية عقد الخيار.

ت. نوع العقد إذا كان أمريكياً أو أوروبياً.

ث. سعر التنفيذ، وهو السعر الذي يتم عليه ممارسة شراء الأصل بموجب العقد.

ج. رسم أو عمولة الشراء للجهة التي تصدر العقد، وهذه تحدد وفقاً لمنهجيات تسعير عقود الخيارات، ومن أهمها نموذج (Black & Scholes, 1976) (Najatulla, 2004). الآثار التي تترتب على ارتفاع سعر السهم بعدد التعاقد لو افترضنا ارتفاع سعر السهم في السوق بعد أن تمت عملية التعاقد على شراء عقد اختيار سيترتب على ذلك (خصاونة، 2011):

أ. ارتفاع قيمة عقد خيار الشراء.

ب. عقود الخيار الجديدة بنفس الشروط سوف تباع بثمن خيار أعلى والعكس أيضاً صحيح فيما لو انخفضت أسعار الأسهم.

ت. إذا ما رغب صاحب حق الخيار في بيع هذا الحق في السوق فسوف يحصل على ثمن أعلى من الثمن الذي دفعه كثمن للخيار ويمثل الربح الذي حققه. وفي هذه الحالة إذا تجاوزت أسعار الأسهم في السوق السعر المتعاقد عليه من خلال عقد الشراء قبل أنها In-the-money وإذا كان سعر السوق أقل تسمى On-of-the-money وإذا تساوى السعران قبل An-the-money

2. خيار البيع (Put Option): يعطي حامله خيار بيع كمية محددة من الأوراق المالية أو الأصول النقدية أو السلعية بسعر تنفيذ محدد في عقد الخيار خلال فترة العقد (بالنسبة للخيار الأمريكي) أو عند انتهاء فترة العقد (بالنسبة للخيار الأوروبي). يتضمن عقد خيار البيع نفس الخصائص المحددة في عقد خيار الشراء الموضحة أعلاه.

عند ممارسة حق خيار البيع أو الشراء لعقد الخيار تنتج ثلاث حالات، هي (Neftci, 2008):

أ. أن يتحقق ربح لحامل العقد عند تنفيذه، وهذه الحالة تتحقق بالنسبة لخيار الشراء (Call Options) عندما يكون سعر السوق للسهم أو السلعة في عقد الخيار أكبر من سعر التنفيذ المحدد في وثيقة العقد، أما في حال خيار البيع (Put Options) فإنه يتطلب أن يكون سعر السوق أقل من سعر التنفيذ.

ب. أن تتحقق خسارة لصاحب العقد عند تنفيذه. وتتحقق هذه الحالة بالنسبة لخيار الشراء عندما يكون سعر السوق للورقة المالية أو السلعة المضمنة في العقد أقل من سعر التنفيذ، أما في حال خيار البيع فإن سعر السوق يكون أعلى من سعر التنفيذ.

ت. عدم تحقق عائد مالي للمستثمر وتتحقق هذه الحالة عندما يتساوى سعر السوق وسعر التنفيذ.

ثانياً: عقود الخيارات غير عادية Exotic Options:

نتيجة لتعدد احتياجات المستثمرين وتعدد المخاطر المالية التي تواجه المستثمرين في العديد من الأسواق المالية خاصة المتطورة منها، فقد أصبح من الضروري استحداث أنواع جديدة من الخيارات تلبي احتياجات المستثمرين المختلفة.
من أهم أنواع الخيارات غير عادية الآتي:

أ. عقود الخيارات الآجلة Forward Options:

يشترط هذا النوع من عقود الخيارات بأن يدفع مشتري عقد الخيار عمولة شراء العقد لحظة إبرام العقد، بحيث يؤجل بدء سريان العقد إلى تاريخ معلوم في المستقبل، ويؤجل سعر تنفيذ الخيار أيضاً في المستقبل. لذلك فإن هذا النوع من العقود يتضمن ثلاث معلومات أساسية وهي: تاريخ التعاقد، تاريخ بدء سريان العقد وتاريخ انتهاء صلاحية العقد.

ب. عقود الخيارات الآسيوية Asian Options:

يختلف عقد الخيار الآسيوي عن الأمريكي والأوروبي في تحديده لسعر التنفيذ، إذ يتم تحديد سعر التنفيذ في عقد الخيار الآسيوي بناءً على متوسط أسعار الأصل المضمن في العقد منذ إبرام العقد وحتى تاريخ انتهائه أو ما يسمى بالمتوسط السعري (أتور، 2011).

ث. عقود الخيارات الثنائية Binary Options:

في هذا النوع من العقود تدفع مستحقات العقد بناءً على شروط من ضمنها: دفع قيمة سعر التنفيذ نقداً (في حالة تنفيذ الخيار) أو دفع قيمة السعر التنفيذي عينياً (في حال تنفيذ الخيار) حسب الأصل المحدد في عقد الخيار (Najatulla, 2004).

ج. عقود الخيارات بالسعر التفضيلي Look back Options:

بالنسبة لعقود الخيارات الأخرى، فإنه يتم تنفيذ الخيار بناءً على السعر السوقي للأصل عند تنفيذ العقد وليس لأفضل الأسعار خلال فترة سريان العقد، لكن بالنسبة لعقود الخيارات بالسعر

التفضيلي، فإنه يسمح بتنفيذ العقد بناءً على أفضل الأسعار خلال فترة سريانه. لذلك بالنسبة لعقد خيار بيع بسعر تفضيلي يمثل سعر التنفيذ أعلى سعر للأصل خلال فترة صلاحية العقد. أما بالنسبة لعقد خيار شراء بسعر تفضيلي فإنه سعر التنفيذ يعتبر أدنى سعر سبق أن وصل إليه الأصل في السوق خلال فترة العقد (Neftci, 2008):

ويقسم (عبد القادر، 2010) أنواع عقود الخيارات حسب تاريخ التنفيذ:

1. عقود الخيار الأمريكية: وهي عقود يسمح فيها للمشتري العقد بأن يمارس حقه في الاختيار وذلك بالتنفيذ في أي وقت خلال فترة سريان العقد.
2. عقود الخيار الأوروبية: وهي عقود يكون فيها للمشتري العقد الحق في اختيار تنفيذ العقد فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد، وليس خلال مدة سريان العقد.

2.9.2.2 عقود المستقبلية:

عقود المستقبلية هي من العقود التي يتم التعامل بها في أسواق الأوراق المالية، وتتضمن هذه العقود بيع سلعة، أو ورقة مالية، أو مؤشراً، أو عملات مع تأخير القبض إلى تاريخ لاحق. أو هي عقود تعطي لحاملها الحق في شراء أو بيع كمية من أصل معين (قد يكون سلعة أو ورقة مالية) بسعر محدد مسبقاً، على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل، إذ يلتزم الطرفان بإيداع نسبة من قيمة العقد لدى السمسار الذي يتعامل معه، وذلك إما في صورة نقدية أو في صورة أوراق مالية، وسبب ذلك حماية كل طرف من المشكلات التي قد تترتب على عدم مقدرة الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته تجاهه (حسن، 2016).

ويدخل هذا البيع ضمن بيوع الغرر المنهي عنه على صورته المعمول بها؛ فهو يقابل بيع المعدوم، وهو غير جائز إلا في حالات معينة كما في بيع ما ظهر من القثاء والبطيخ مع الذي لم يظهر منه، ولهذا جاء خلاف الفقهاء في هذه المسألة؛ انطلاقاً من أن هذا بيع معدوم منهي عنه؛ حيث نهى الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها، وقد أجاز المالكية وأحمد هذا البيع مطلقاً على الوجه المعتاد، وهو أن ظهور بعضها ظهور لباقيها، ومن هنا فإنه إذا

بدا صلاح بعض الشجر كان صلاحاً لباقيها باتفاق الفقهاء (ابن تيمية، 1978). ويمكن بيع الأشياء المستقبلية المعدومة؛ إذا كانت محققة الوجود بحسب العادة؛ فهو بيع مقبول شرعاً، مثل بيع الثمر بعد بدو صلاحه، والسلم، والاستصناع (الضرير، 2009).

وصورة ما يحصل في أسواق الأوراق المالية: هو التقاء رغبتَي البائع على بيع سلعة لا يحتاجها مع مشترٍ يرغب في تلك السلعة، على أن يكون تسليم البديلين في الموعد الذي يضربانه بينهما، فلا يقاس على السلم؛ لأن السلم استثناء، وليس تأخيراً للبديلين، بل تأخير للسلعة إلى أجل معلوم، والثمن يدفع في مجلس العقد، ويمكن أن تكون العملية مقاسةً على السلم في مسائل رفع الغرر، بأن يسلم الثمن أو جزءاً منه مقابل تسليم السلع في وقت لاحق، حسب الموعد الذي يضرباه لهذا الغرض وأن تحدد السلعة كيلاً ووزناً وعداً وغير ذلك من الشروط، وبهذا يمكن التخلص من الغرر الذي يحدث من بيع الإنسان ما لا يملك والذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم. وما يقال في السلع يقال في الأوراق المالية والعملات، فإن ما يحدث في البورصات هو بيع وشراء دون تملك، وهذا ما يعطي شأن بعض التجار مادياً على حساب آخرين.

فبدلاً من عقد المستقبلات على العملات مثلاً مع البنك الضامن لمخاطر الصرف بعقد مستقل عن السلع المقصودة بعملية التبادل، فإنه يمكن ترتيب عملية مرابحة يتحمل بموجبها البنك الضامن مخاطر سعر الصرف من خلال شراء السلعة المطلوبة بعملة ثم بيعها للمستفيد بالعملة الأخرى. وإذا أجزنا المرابحة التمويلية فإنه يمكن استخدامها كذلك للتحوط؛ إذ في المرابحة التمويل جزء من التبادل الحقيقي لا ينفصل عنه وبهذا النوع من الصيغ - بضوابطها الشرعية - يتم حصول المقصود الحقيقي المولد للثروة والسبب نفسه يمكن استخدامها للتحوط؛ لأن التشريع المالي الإسلامي القائم على العدل المطلق واحد في كلا الأمرين ومقصود الشارع في كل التعاملات هو أن تكون التعاملات مرتبطة بالنشاط الحقيقي المنتج وإذا كانت على غير ذلك فإنه يخالف مقصود الشارع منها يقول الإمام الشاطبي: "قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصده في التشريع" (الشاطبي، د.ت).

ولا بد لكي تكون التعاملات مرتبطة بالنشاط الحقيقي المنتج وأن تكون على مستوى العقد؛ إذ العقد في اصطلاح الفقهاء هو: ارتباط إيجاب بقبول على وجه مشروع يثبت أثره في محله. وليس مجرد النية، فلا بد من تحقق شروط آثار العقد من القبض والضمان لتكون المعاملة مقبولة شرعاً، ومن ثم محققة لأهدافها الاقتصادية.

وكذلك بالنسبة للتعاقد على المؤشر، وهو رقم يشير إلى ارتفاع أو انخفاض قيم مجموعة من الشركات دون قبض أو تسليم لشيء، إلا أن الحاصل هنا هو أنه يتم تسوية نقدية تمثل الفرق بين السعر في العقد والسعر السائد في تاريخ انتهائه. وهذا من الغرر المنهي عنه لأنه لا يدري أيحصل التبادل الحقيقي أم لا؟ ثم إنه لا يتم فيه قبض ولا تسليم.

ولا بد في العقد من الرضا، والرضا يكون بحصول كل طرف من أطرافه بما تعاقده عليه، فعلى أي شيء تعاقده؟ وما الذي سيحصل عليه؟ وقد منع مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة التعامل بالمؤشر؛ والمؤشر "رقم حسابي يحسب بطريقة إحصائية خاصة يقصد منه معرفة حجم التغير في سوق معينة، وتجري عليه المبيعات في بعض الأسواق العالمية، ولا يجوز بيع وشراء المؤشر"؛ لأنه مقامرة بحتة وهو بيع شيء خيالي لا يمكن وجوده، وعليه فإن عقود المستقبلات تتضمن عدة مخالفات شرعية منها بيع المضارب ما لا يملك، وبيع الأشياء قبل قبضها، وبيع الدين بالدين، وممارسات غير شرعية (غير أخلاقية) للتأثير على الأسعار (حسن، 2016).

ولقد تبين أن الهدف من عمليات التحوط، هو الحماية من خطر تقلبات الأسعار، وذلك بواسطة عقود الخيارات، وبواسطة عقود الآجال والمستقبلات، وهذا ممتنع شرعاً لمنافاته لمنطق التشريع الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية الغراء.

وقد اتخذ مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة قراراً عاماً في المستقبلات؛ حيث أجاز في التعامل بالسلع طريقتين، ومنع طريقتين (مجمع الفقه الإسلامي، 1992):

1- الطريقتان الجائزتان:

أ. أن يتضمن العقد حق تسليم المبيع وتسلم الثمن في الحال، مع وجود السلع أو إيصالات ممثلة لها في ملك البائع وقبضه.

ب. أن يتضمن العقد حق تسليم المبيع وتسلم الثمن في الحال، مع إمكانهما بضمان هيئة السوق، وهذا العقد جائز شرعاً بشروط البيع المعروفة.

2- الطريقتان الممنوعتان:

أ. أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم، وأن يتضمن شرطاً يقتضي فعلاً بالتسليم والتسلم.

ب. أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم، دون أن يتضمن العقد شرطاً ينتهي بالتسليم والتسلم الفعليين، بل يمكن تصفيته بعقد معاكس، وما يقال على السلع يقال على بيع العملات.

وتبين أنه لما كان الغرر واضحاً في تلك العقود منعت فضلاً عما يشوبها من أمور أخرى منهي عنها، وبزوال الغرر أجاز التصرف كما في الطريقتين الجائزتين. وعليه فإنه عند انتفاء مصلحة المتعاقدين في المشتقات - سواء عقود الخيارات أو المستقبلات أو المضاربة على المؤشر - من تسلم السلع محل التعامل، فإنها تؤول إلى التسوية على فروق الأسعار، إذ ليس المقصود هو الانتفاع بالمبيع أو استغلاله وإنما بيع المخاطر فقط أو تحميلها إلى طرف آخر.

وهذا النوع من التعامل يتضمن الربا بنوعيه لأنها من قبيل مبادلة نقد بنقد مع التفاضل والتأخير، ومن هنا فإن تحريم المشتقات من جهتين: الأولى الغرر الفاحش، والثانية كونها تؤدي إلى الربا. وهذا يؤكد ويبين فضل الشريعة الإسلامية الغراء وكمالها حيث حرمت كلا الأمرين، وحين ربطت الأحكام بالمقاصد والنيات وليس مجرد إجراءات شكلية؛ لأن العبرة بالعقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني ولأن الوسائل تسقط بسقوط المقاصد (حسن، 2016).

2.2.3 عقود الآجلة:

العقود الآجلة هي عقود يلتزم بمقتضاها طرفيها (البنك وطرف آخر) بالاتفاق على شراء أو بيع أصل معين في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتفق عليه في تاريخ التعاقد يسمى سعر تنفيذ العقد، ومن هنا فإن العقود الآجلة لا يتم تداولها أو المتاجرة فيها في سوق الأوراق المالية وسوق

الأدوات المالية المشتقة كباقي المشتقات حيث أنه اتفاق خاص ومغلق بين الطرفين. ووفقاً للتعريف السابق فإن العقد الآجل يحتمل نوعين من هذا السعر (خميسي، 2009):

1. سعر التنفيذ: وهو السعر المتفق عليه لتنفيذ العقد آجلاً، ويتم تحديده بين طرفي العقد وفقاً للعرض والطلب ومدى رؤية كلا منهما للاستفادة من هذا السعر في المستقبل وتوقعاته عن المستقبل، ولا يتغير هذا السعر من تاريخ إبرام العقد وحتى تاريخ التنفيذ.
2. السعر الآجل: وهو سعر العملة أو الأصل موضع العقد الآجل في المستقبل وهذا السعر يتغير بمرور الوقت مع تغير الأسعار في السوق، ويمكن القول أن سعر التنفيذ هو توقع للسعر الآجل في تاريخ إبرام العقد ولكن ليس شرطاً أن يتساوى في تاريخ التنفيذ.

ويمكن تصنيف العقود الآجلة إلى ما يلي:

1. العقود الآجلة لأسعار الفائدة: وتستخدم هذه العقود أيضاً في الحماية ولكن ضد تقلبات أسعار الفائدة، وهنا يتم الاتفاق على سعر فائدة عن قرض معين يتم الحصول عليه في المستقبل ويتم تثبيت سعر الفائدة من تاريخ الاتفاق وحتى تاريخ التنفيذ.
2. العقود الآجلة لأسعار الصرف: وهي اتفاق بين طرفين لشراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية مقابلة عملة محلية وذلك في تاريخ آجل وبسعر يتم الاتفاق عليه عند كتابة العقد ويتم تثبيته حتى تاريخ التنفيذ، وتستخدم هذه العقود للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، إلا أنه يؤخذ عليها عدم قابليتها للتحويل والتنازل عنها ولا يمكن الاستفادة من تحرك أسعار الصرف عند تنفيذ العقد مستقبلاً نظراً للالتزام بسعر تم تحديده مسبقاً (حسن، 2018).

ويمكن حصر السمات المميزة لهذه العقود فيما يلي (الحوارني، 2015):

- يصعب المضاربة بهذه العقود حيث أن الغرض الأساسي لها هو الحماية من مخاطر تقلبات في المستقبل كما يوجد التزام بالتنفيذ من الطرفين وليس هناك سوق ثانوية يتم تداولها فيه.
- ليس لها شكل نمطي بينما يتم الاتفاق على شروطها.

- يتم تحديد تاريخ الاستحقاق وسعر التنفيذ بدقة في هذا العقد وتعتبر عقود نهائية بمجرد التوقيع ولا يمكن الرجوع فيها أو تعديلها.
- يتم التنفيذ في تاريخ التنفيذ وليس قبله كما في عقود الاختيار الأمريكي.

4.9.2.2 عقود المبادلة:

هي سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ "Forward Contract" حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية.....) وعقد المبادلة ملزم لطرفي العقد على عكس ما هو معروف في عقود الاختيار "Option Contracts" كما أن الأرباح/ الخسائر لا يتم تسويقها يومياً كما هو الحال في العقود المستقبلية "Future Contracts"، بالإضافة إلى أن عقد المبادلة لا يتم تسويقه مرة واحدة كما هو الحال في العقود لاحقة التنفيذ (حسن، 2018).

وعُرف عقد المبادلة أيضاً بأنه اتفاق تعاقدى يتم بواسطة وسيط بين طرفين أو أكثر لتبادل الالتزامات أو الحقوق، ويتعهدان بموجبه إما على مقايضة الدفعات التي تترتب على التزامات كان قد قطعها كل منهما للطرف الآخر دون الإخلال بالالتزام الأصلي لأي منهما تجاه الطرف الثالث غير المشمول بالعقد، أو بمقايضة المقبوضات التي تترتب لكل منهما على أصول يمتلكها دون إخلال بحق كل منهما لتلك الأصول، بمعنى أن الاتفاق يمكن أن يكون بين أكثر من طرفين من خلال وسيط مهمته الأساسية تنظيم هذا العقد والمتعاملون بالمبادلة "Dealers" يعرضون أنفسهم لمخاطرة مالية وهذه المخاطرة يمكن أن تكون جدية، لأنها بالضبط ما يحاول أن يتجنبه طرفا عقد المبادلة، لذلك فإن وسطاء المبادلة يواجهون مشكلتين أساسيتين هما (الهوراني، 2015):

- يجب تسعير عقد المبادلة للحصول على مكافأة نظير الخدمة التي يقدمونها من خلال تحملهم للمخاطرة.

- يجب امتلاك محفظة من المبادلات تتكون من صفقات متعددة في أسواق المبادلات، والمشكلة هنا

هي كيفية إدارة محفظة المبادلات "Management of Portfolio Trade - off"

لذلك نجد أن المتعاملين بالمبادلة يقومون بتحديد الأسعار والنسب التي يدخلون بها إلى طرفي عقد المبادلة فهم يفترضون تعرضهم لمخاطرة عندما يدخلون في صفقة مع أي طرف لذلك فهم

(المتعاملون) يحوون أنفسهم من خلال الاشتراك في عدد من الصفقات المتنوعة من عقود المبادلات أو الدخول في عقود أخرى مختلفة من العقود المستقبلية والخيارات. وعقد المبادلة له تاريخ ابتدائي وتاريخ نهائي بالإضافة للتواريخ التي يتم بها دفع التدفقات النقدية بين هذين التاريخين، ومثل العقود الآجلة والمستقبلية فإن قيمة عقد المبادلة تساوي صفر في بداية التعاقد بمعنى إن القيم الحالية للتدفقات النقدية تكون متساوية. والتاريخ الذي تتم به الدفعات النقدية يطلق عليه مدة التسوية "Settlement Period"، وهذه العقود هي التزامات لتبادل مدفوعات نقدية وفقاً لقبول كل شريك حول شكل أو نمط المدفوعات التي تتم مبادلتها، بينما العقود الآجلة تؤدي إلي تبادل للتدفقات النقدية بتاريخ مستقبلي واحد فقط، نجد إن عقود المبادلات تقود إلي تبادل للتدفقات النقدية بتاريخ مستقبلية متعددة والتاريخ الأخير للتبادل يحدد استحقاق المبادلة " Swap Maturity" (عوايحية، 2017).

مما سبق نستنتج إن عقد المبادلة يتضمن عدة عناصر رئيسية أهمها:

1. طرفا العقد.
2. الالتزام أو الأصل المضمن بعقد المقايضة.
3. قيمة المدفوعات أو المقبوضات محل المقايضة.
4. العملة التي تسدد بها المدفوعات أو تحصل بها المقبوضات.
5. السعر الآجل لمقايضة العملة المتفق عليها.
6. مدة سريان العقد.

أنواع عقود المبادلات:

أ: مبادلات أسعار الفائدة:

في هذا النوع من العقود يقوم أحد الأطراف الداخلة في المبادلة يوافق على ان يدفع سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة وفي نفس الوقت يتسلم سلسلة من التدفقات النقدية التي تعتمد على معدلات الفائدة العائمة (أو المتغيرة)، وفي المقابل يوافق الطرف الآخر المشارك في عقد المبادلة على استلام سلسلة من معدلات الفائدة الثابتة مقابل دفع سلسلة من معدلات الفائدة العائمة (المتغيرة)، وتشمل (حسن، 2018):

1. عقود مبادلة معدل الفائدة الثابتة بالمتغير "Fixed for Floating Swaps"
2. عقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير وغير المقيد وتشمل هذه حقوق الخيار على عقود مبادلة الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير وغير المقيد (Caption)
3. عقود مبادلات الأوراق المالية ذات معدل الفائدة المتغير المقيد "Floors"
4. عقود المبادلة المختلطة "Collars"

ب: عقود مبادلة العملات:

يتضمن هذا العقد في أبسط صورة مبادلة أصل فرضي ومدفوعات فائدة ثابتة على قرض بعملة ما بأصل قرض ومدفوعات ثابتة على القرض مكافئ تقريباً بعملة أخرى، ويمكن استخدام مبادلة العملة في تحويل قرض بعملة ما إلى قرض بعملة أخرى.

ج: المبادلة الخيارية:

هي عقد خيار لمبادلة أسعار فائدة يعطي حامله الحق وليس الالتزام للدخول في صفقة مبادلة أسعار فائدة ثابتة أو متغيرة، خلال مدة محددة مستقبلية بشروط يتم الاتفاق عليها وقت التعاقد على الخيار، فإن الغرض من المبادلة الخيارية هو إتاحة الفرصة للعميل المقترض للاستفادة من أسعار الفائدة المنخفضة خلال فترة معينة قادمة، وبالتالي يمكنه احتواء تكلفة التمويل عندما يتمكن من تثبيت سعر الفائدة عند نسبة معينة، ويدفع مشتري الخيار حامل الحق علاوة للبائع للاستفادة من هذا الحق، وبذلك يكون قد حصل على ضمان بأن سعر الفائدة الذي سيدفعه على مبلغ معين قد تم تثبيته سلفاً، وذلك مقابل سداد علاوة معينة تؤمنه ضد مخاطر تحرك سعر الفائدة في غير صالحه. والطرف البائع لعقود المبادلة الخيارية إما أن يكون بنكاً تجارياً أو بنك استثمار، وتتحمل هذه البنوك مخاطر تغيرات أسعار الفائدة مقابل الحصول على علاوة الخيار (عوايجية، 2017).

تستخدم عقود المبادلات في التحوط "Hedging" من مخاطر تذبذب أسعار الفائدة، وبناء على دراسة أجريت على مجموعة من المنشآت المالية تبين أن (87%) من تلك المنشآت تستخدم

عقود مبادلة أسعار الفائدة، كما كشفت الدراسة أن (64%) من تلك المنشآت تستخدم عقود مبادلة العملات.

وأما عن بيان حكم عقود المبادلات سواء باعتبارها عقود إقراض أم عقود بيع وشراء فقد نصت الكثير من المراجع والهيئات الشرعية الإسلامية على حرمة اشتراط الزيادة في القرض، فمن ذلك ما جاء عن مجمع الفقه الإسلامي بشأن حكم التعامل المصرفي بالفوائد، وحكم التعامل بالمصارف الإسلامية: "إن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله، وعجز عن الوفاء بسداده مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد، هاتان صورتان رباً محرم شرعاً.

وجاء من المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: "يحرم اشتراط زيادة في القرض للمقترض وهي ربا سواء كانت الزيادة في الصفة أم في القدر، وسواء كانت الزيادة عيناً أم منفعة، وسواء كان اشتراط الزيادة في العقد أم عند تأجيل الوفاء أم خلال الأجل، وسواء كان الشرط منصوباً عليه أم ملحوظاً بالعرف" معدل الفائدة المتغير هو معدل الفائدة السائد فيما بين البنوك الدولية في الأجل القصير والتي تقرض به تلك البنوك بعضها البعض قروضاً بالدولار أو اليورو، ويطلق عليه اختصاراً "Libor" من عبارة "London Inter Bank Offer Rate (عوايجية، 2017).

10.2.2 استراتيجيات التعامل بأدوات الهندسة المالية:

يقصد باستراتيجيات التعامل بأدوات الهندسة المالية، الأهداف التي تسعى الهندسة المالية لتحقيقها على المدى البعيد باستخدام مجموع أدواتها الممكنة، وهي كثيرة أهمها:

أولاً: التحوط: يعرف التحوط بأنه الإجراءات التي تُتخذ لحماية المال من التقلب غير المتوقع وغير المرغوب للعائد، وهو يعرف أحياناً بالخطر المالي، أو هو فن إدارة مخاطر الأسعار، من خلال مراكز عكسية عند التعامل في أدوات المشتقات (قندوز، 2008).

إن الهدف الرئيسي من التحوط هو إدارة المخاطر والتحكم فيها ويكون ذلك باستخدام مجموعة من الأساليب التي تتركز مجملها على التنوع في الأصول المالية أو نقل المخاطر إلى أطراف أخرى من خلال الاستثمار في منتجات مبتكرة لهذا الغرض أو عن طريق تجنب هذه المخاطر كلية بالتأمين عليها، وللتحوط من مختلف المخاطر التي قد تواجه المستثمرين هناك استراتيجيتين (جدي، 2015):

1. إستراتيجية التحوط باستخدام مركز قصير: حيث تسمح هذه الاستراتيجية للمستثمر بأن يبيع أصلاً مالياً أو سلعة وفق عقد ينفذ مستقبلاً، فيتجنب مخاطر انخفاض الأسعار من خلال الاحتفاظ بمركز قصير في السوق المستقبلي، ويحقق ذلك الربح المتمثل في الفرق بين السعر السوقي للأصل أثناء التنفيذ (السعر المنخفض) وسعر البيع المتفق عليه في العقد (السعر المرتفع) مثال: عملية البيع على المكشوف حيث يقوم المستثمر الذي يتوقع انخفاض القيمة السوقية لأوراق معينة باقتراض تلك الأوراق من السمسار وبيعها في الوقت الحاضر، على أن يقوم بشرائها عند انخفاض قيمتها، ثم تسليها للمقرض في الوقت المتفق عليه ويستفيد من الفرق بين السعرين.

2. استراتيجية التحوط باستخدام مركز طويل: وتسمح هذه الاستراتيجية للمستثمر بأن يشتري أصلاً مالياً أو سلعة وفق عقد ينفذ مستقبلاً، فيتجنب مخاطر ارتفاع الأسعار من خلال الاحتفاظ بمركز طويل في السوق المستقبلي ويحقق بذلك الربح المتمثل في الفرق بين السعر السوقي للأصل أثناء التنفيذ (السعر المرتفع) وسعر البيع المتفق عليه في العقد (السعر المنخفض).

ثانياً: استراتيجية المضاربة:

وجدت المضاربة عندما ظهرت طبقة من المتعاملين في الأسواق المالية هدفهم شراء أوراق مالية بقصد إعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها والحصول على فارق السعر كربح رأسمالي، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على (بوشن، 2015):

- وجود فروق الأسعار بين الربح والشراء.
- زيادة عدد الصفقات التي تتم وسرعتها، مع زيادة كمية الأوراق المتعامل بها.
- بما أن معرفة المتعاملين بفروق الأسعار أمر تقديري، يدخل في عدم اليقين والمخاطرة والمجازفة، فإن استخدام العقود المشتقة في المضاربة يتم عن طريق محاولة استغلال التقلبات السوقية المتوقعة

في الأسعار ومعدلات الصرف والفائدة والتأثير المرتبط بذلك على بعض الأصول أو الالتزامات، بما يسمح بتحقيق مكاسب نتيجة حدوث زيادات سعرية في قيمة عقود المشتقات المرتبطة بتلك الأصول أو الالتزامات. فمثلاً يمكن استخدام العقود الآجلة للمضاربة، فالمستثمر الذي يعتقد أن قيمة الجنيه الإسترليني مثلاً سترتفع بالنسبة لدولار الأمريكي يمكنه أن يضارب عن طريق اتخاذ مركز طويل في عقد آجل (بوشن، 2015).

ثالثاً: استراتيجية المراجعة:

تعتبر المراجعة من بين العمليات التي تمكن بعض المستثمرين من الحصول على أرباح لا يمكن لأي كان أن يحصل عليها وذلك بسبب عدم التوازن في السوق، حيث يقوم المستثمر بشراء السلعة ذات السعر المنخفض في سوق ثم بيعها في سوق آخر تكون فيه هذه السلعة مرتفعة الثمن وهو بذلك يستفيد من الفرق بين السعيرين وهذه العملية كفيلة بإرجاع السوق إلى حالة التوازن بسبب حدوث ارتفاع في الأسعار المنخفضة وانخفاض الأسعار المرتفعة وتهدف الهندسة المالية من خلال المراجعة إلى ابتكار فرص خالية من المخاطر في ظل سوق تتميز بعدم الكفاءة بمعنى وجود تباين في الأسعار بين مختلف الأسواق وهي فرصة لزيادة معدلات العائد المتوقعة وتخفيض تكلفة التمويل إلى مستوى محدد المخاطر غير أنها لا تخلو من المخاطر لأنها تقنية تحتوي على إجراءات متزامنة لعمليات الشراء والبيع (جدي، 2015).

رابعاً: إدارة الأصول والخصوم:

إدارة الأصول والخصوم هي فن وعلم اختيار أفضل مزيج من الأصول لمحفظه أصول المنشأة وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظه الخصوم. ولقد ركزت المؤسسات منذ زمن بعيد على اختيار مزيج من محفظة الأصول إلا أن ذلك تغير تماماً منذ السبعينات حتى أعطت الاستراتيجيات الحديثة يداً طليقة للمنشآت على خصومها (جدي، 2015). ولضمان نجاح استراتيجية إدارة الأصول والخصوم، فإنه يمكن الاسترشاد ببعض الأسس والمبادئ الضرورية لتنفيذ الهندسة المالية، أهمها (قندوز، 2008):

- كثيراً ما يقترن نجاح عمليات التصويب الفني وإعادة الهندسة المالية للمشروعات بإجراء تغييرات جوهرية في الإدارة والتنظيم والتكنولوجيا المستخدمة، بالإضافة إلى تصميم وتنفيذ سياسات تسويقية مبتكرة توجد طلباً فعالاً ومتزايداً على الانتاج.
- المقارنة بين البدائل المختلفة بين الملكية والديون: سواء ما تعلق بالأوراق المالية التقليدية كالأسهم والسندات العادية أو حتى الانواع الجديدة من الأوراق المالية الهجينة.

11.2.2 استراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة

إن الصناعة المالية الإسلامية مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى، بوضع استراتيجية فعالة وواضحة تقوم على منهج علمي وعملي رصين، مستمد من ثوابتها وبتلاءم مع طبيعتها الاستثمارية القائمة على تحمل المخاطر، وهذه الاستراتيجية تتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات السوق والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما تتطلب وضع أسس واضحة لصناعة مالية إسلامية مستقلة عن الصناعة المالية التقليدية. وعلى الرغم من أن ذلك سيكون أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية (جدي، 2015).

ويرى (طنش، والزعبي، 2018) أن استراتيجية تطوير المنتج المالي الإسلامي تنطلق من أربعة أطر هي:

1. الإطار القانوني الذي يحكم عمل المؤسسات المالية الإسلامية، والذي قد لا يتناسب مع تطلعات الابتكار المالي الإسلامي، لأجل ذلك لابد من توافر إطار تشريعي ملائم ومتكامل، يتناسب مع خصائص المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة.
 2. الإطار الشرعي الذي يستلزم وجود الأصالة في طرح وهيكل المنتج، ويتحقق هذا الإطار من خلال:
- تفعيل مقاصد الشريعة في مرحلة اقتراح المنتج.

- التأكد من السلامة الشرعية والكفاءة الاقتصادية للمنتج في مرحلة هيكلته وبنائه، وهذا يستلزم مراعاة أسس الهندسة المالية الإسلامية (الشرعية)، وأسس الهندسة المالية العامة (الكفاءة)، وما يترتب على ذلك من ضرورة إجراء دراسات مستمرة للاحتياجات الحقيقية للسوق والعمل، والابتعاد عن الصورية، والخروج من الخلاف الفقهي.

- التقويم الدوري للمنتج بعد طرحه، من حيث السلامة الشرعية، والكفاءة الاقتصادية.

3. الإطار الإداري والمؤسسي وهو يستلزم:

- دراسة جدوى المنتج المالي المبتكر من حيث تحليل السوق والمخاطر.
- التطوير الإجرائي والتسويقي للمنتج سواء من حيث الصياغة القانونية للمنتج، أو تسويقه، أو التدريب والتأهيل للكوادر، حيث تلعب خبرة هؤلاء الموظفين دوراً مهماً في تقليل المخاطر، ويؤدي الفهم الدقيق لطبيعة المنتج إلى الاحتراز من الوقوع في المخالفات الشرعية وفهم أكبر لمتطلبات التطوير.

- وجود إدارة مؤمنة بأهمية الابتكار وضرورته، ووجود عاملين تتوفر فيهم روح الإبداع.

- إنشاء وحدات للهندسة والتخطيط المالي، تجمع بين مختصين بالفقه والعمل المصرفي الإسلامي.

- تشجيع البحث العلمي وتخصيص عوائد مالية من أرباح المنتجات المالية لأغراض الدراسات والبحوث العلمية التي تهدف لتطوير المنتجات.

4. الإطار الرقابي الذي يستلزم وجود رقابة شرعية متنوعة الاختصاصات، تعمل على المتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ، والعمل على تجميع الجهود وتضافرها لوضع معايير شرعية موحدة للصناعة المالية الإسلامية، وهذا من شأنه أن يقدم رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية ويعزز ثقة الجمهور والمساهمين بها.

ويمكن أن يكون لصناعة الهندسة المالية الإسلامية عدة مداخل، وهي تتعدد تبعاً للطرق الممكن استخدامها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية في إقامة هذه الصناعة... لكنها في الغالب لا تخرج عن إحدى المقاربتين التاليتين:

1. المنهج الأول: وهو منهج المحاكاة: ويعني هذا المنهج تحديد النتيجة المطلوبة من منتج الصناعة المالية الإسلامية، وهي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي.

وبغض النظر عن الحكم الشرعي لهذه المنتجات حيث تثير الكثير من الجدل فإن المنهجية التي تتبعها تكون قائمة على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية. حيث يكون من أبرز مزاياها السهولة والسرعة في تطوير المنتجات، إذ أنها لا تتطلب الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها من خلال توسيط السلع، غير أن هذا الأسلوب ينطوي على سلبيات عديد أهمها:

أ- أن تصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية لا حقيقة تحتها ولا قيمة اقتصادية من ورائها. وهذا ما يضعف قناة العملاء بالمنتجات الإسلامية، ويجعل التمويل الإسلامية محل شك وريبة، بل وتصبح تلك الضوابط عبئاً وعائقاً أمام تلك المؤسسات المالية، إذ هي لا تحقق أى قيمة مضافة، بل مجرد تكلفة إضافية. وهو من الطبيعي في هذه الحالة أن تحمل المؤسسات المالية هذه التكلفة على العميل، لتكون المنتجات الإسلامية المقلدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تحقق في النهاية النتيجة نفسها.

ب- أن المنتجات التقليدية تناسب الصناعة التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها فإن محاكاة هذه المنتجات تستلزم التعرض لنفس المشكلات، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية بحيث تصبح الصناعة المالية الإسلامية في النهاية تعاني من نفس الأمراض والأزمات التي تعاني منها الصناعة المالية التقليدية (السويلم، 2006).

ج- أى منتج لصناعة الهندسة المالية التقليدية هو جزء من منظومة متكاملة من الأدوات والمنتجات القائمة على فلسفة ورؤية محددة. فمحاولة تقليد جوهر هذه المنظومة وأساسها يجر الصناعة الإسلامية لمحاكاة سائر أدوات المنظومة وعناصرها، وهو ما يجعل الصناعة المالية الإسلامية مهددة بأن تفقد شخصيتها وتصبح تابعة بالجملة للصناعة التقليدية، وبذلك فإن كل الأمراض والمشكلات التي تعاني منها الصناعة التقليدية تنتقل بدورها الى الصناعة المالية الإسلامية. فبدلاً من أن يكون التمويل الإسلامي هو الحل للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم اليوم، يصبح للأسف صدى وانعكاس لهذه المشكلات.

2. المنهج الثاني وهو منهج الأصالة والابتكار: لتطوير المنتجات المالية الإسلامية هو البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة المتوافقة ومبادئ الشرع الاسلامي، وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما يتطلب وضع أسس واضحة لصناعة مالية إسلامية مستقلة عن الصناعة المالية التقليدية. وهذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوي وأكثر انتاجية (التكلفة غالباً تكون مرتفعة في بداية التطبيق، ثم بعد ذلك تنخفض) هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن هذا المنهج يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية، كما يساعد على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية (عدنان، 2008).

وبذلك فإن تطبيق أدوات الهندسة المالية الإسلامية للمصارف والمؤسسات المالية، تحقق مزايا تتعلق بتوفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية، باعتبارها وسيلة للإبداع والتطوير لمنتجات بديلة عن منتجات، مع مراعاة اختلاف البيئة وتوفر وسائل ودوافع الابداع، بالإضافة الى ثقافة المؤسسات المالية الإسلامية وتفهمها للإبداع، ومدى اهتمامها بعمليات البحوث والتطوير، ومدى إلمام المبدعين المختصين بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الابداع الأصل، وذلك من خلال بيئة متكاملة تتلاءم مع متطلبات الشرع الإسلامي.

3.2 المبحث الثاني: الجهاز المصرفي في فلسطين

1.3.2 تمهيد

يقوم الجهاز المصرفي في أي اقتصاد في العالم، بدور أساسي في عملية التنمية من خلال حشد المدخرات وتوظيفها في المشاريع الاستثمارية، وحيث أن الجهاز المصرفي لأي اقتصاد يتكون من المصرف المركزي الذي يحتل بحكم وظائفه قمة الجهاز المصرفي، أما المصارف التجارية والإسلامية المتعددة الأغراض والمتعددة الوظائف فتكون في المرتبة الثانية.

تعتبر المصارف العاملة في فلسطين حديثة النشأة قياساً بدول الجوار، ورغم ذلك فلقد حققت أداءً مميزاً خلال العقدين الأخيرين ويعود ذلك للتطور المستمر في معايير وإجراءات سلطة النقد الفلسطينية ومواكبتها للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، حيث تنتم المصارف الفلسطينية بالنمو المستمر، والحدثة في استخدام الوسائل الحديثة والمتطورة، حيث تُعتبر سلطة النقد بمثابة المصرف المركزي لكن دون إصدار عملة بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية (أبو شعبان، 2018).

مع ازدياد حجم التحديات التي تواجه متطلبات تنمية الاقتصاد الفلسطيني، يظهر دور القطاع المصرفي شريكاً في إدارة الاقتصاد والقيام بتمويل خطط التنمية الاقتصادية، لذلك لا بد من استغلال كل ما أُتيح لهذا القطاع من موارد وامكانات بشكل أفضل، ووضع وتنفيذ سياسات نقدية ومصرفية هادفة تعزز دوره المنوط به.

لذلك فإن نجاح الدور التنموي في العملية المصرفية، يتطلب دائماً إجراء تقييم للأداء ومتابعة المستجدات المصرفية والمالية والتشريعية، للتغلب على عناصر الضعف الذاتي في القطاع المصرفي، وتطبيق المعايير المصرفية الدولية، بما يؤدي إلى تطوير العملية المصرفية ودعم دورها في تمويل وتنمية الاقتصاد الوطني (شاهين، 2006).

2.3.2 نشأة وتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني

اتسم التطور التاريخي للجهاز المصرفي الفلسطيني في البداية بالضعف في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف والمتغيرات السياسية التي مرت بها فلسطين.

"تعاقب على الاقتصاد الفلسطيني والقطاع المصرفي عدة مراحل ما قبل عام 1948، حيث كان في عام 1917م خاضعاً لحكم الدولة العثمانية، ففي تلك الفترة لم تظهر المصارف بالشكل المعهود والمتعارف عليه الآن (الشرفا، 2008).

وفيما يلي عرضاً لأهم مراحل تطور القطاع المصرفي:
المرحلة الأولى: النظام المصرفي ما بين 1925-1945:

وهي بداية فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وبعد إصدار القانون المصرفي بدأت المصارف بفتح أبوابها والعمل كما هو موضح في الجدول التالي (شبير، 2015):

جدول (1-2) يوضح عدد المصارف وفروعها خلال الفترة 1925-1945

السنة	1925	1930	1934	1935	1937	1938	1939	1941	1943	1944	1945
عدد المراكز الرئيسية	5	32	73	80	68	45	38	27	26	25	24
عدد الفروع	8	15	22	26	30	31	35	36	37	37	39

المصدر: (بسيسو، 1990)

يلاحظ من خلال جدول تطور عدد المصارف في فلسطين خلال الفترة 1925-1937، وهذا يعود إلى السياسات المصرفية للإدارة البريطانية والتي نجم عنها عدم وجود رقابة جدية على العمل المصرفي، إضافة إلى الهجرة اليهودية وتدفق رأس المال على نطاق واسع في ذلك الوقت، مما أدى إلى نمو سريع في عدد البنوك والجمعيات التعاونية للتسليف.

كما يلاحظ أن الفترة بعد عام 1937 شهدت انخفاض في عدد المصارف وذلك يعود لتدخل سلطة الانتداب البريطاني للحد من عدد المصارف المتنامي بسرعة وذلك من خلال إصدار

تشريع مصرفي لتدعيم الوضع المالي، وأصبح هذا التشريع نافذاً في تشرين 1937، وتم الاشتراط الحصول على رخصة من المندوب السامي، وألا يقل رأس المال المسجل له عن 150 ألف جنيه فلسطيني ورأس المال المدفوع 25 ألف جنيه فلسطيني.

المرحلة الثانية: النظام المصرفي الفلسطيني ما بين 1948 م - 1967م:

بعد احتلال فلسطين عام 1948، انضمت منطقة الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية في ما أصبح يسمى المملكة الأردنية الهاشمية، بينما وضع قطاع غزة تحت إدارة خاصة تابعة للحكومة المصرية وانحل مجلس فلسطين للنقد ووقف إصدار الجنيه الفلسطيني، ولكنه بقي العملة المتداولة في الأردن والضفة الغربية حتى بدأ الأردن بإصدار الدينار الأردني في تموز 1950، وبتاريخ 30 أيلول 1951 أوقفت الأردن التعامل بالجنيه الفلسطيني، في حين قامت مصر بإستبدال النقد الفلسطيني بالجنيه المصري في قطاع غزة عام 1951م. عملت خلال هذه الفترة ثمانية مصارف لديها اثنين وثلاثين فرعاً في الضفة الغربية، وستة مصارف لديها سبعة فروع في قطاع غزة. يذكر من تلك المصارف بنك فلسطين والمصرف العربي والمصرف العقاري العربي وبنك الاسكندرية وبنك الأمة (معهد ماس، 2014).

المرحلة الثالثة: النظام المصرفي الفلسطيني ما بين 1967 م - 1993م

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل التي مر بها القطاع المصرفي، حيث تتميز بغياب جهاز مصرفي فلسطيني، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

"بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام 1967م تم إغلاق جميع المصارف العاملة في الاراضي الفلسطينية واستبدالها بمصارف إسرائيلية اقتصرت أعمالها على الإيداع والحوالات، ولم تقم بأي دور في عملية تمويل الاستثمارات للقطاعات الفلسطينية المختلفة، وذلك من خلال سياسية الاحتلال الممنهجة لجعل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، لقد تركت الساحة المصرفية فارغة لتعمل بها المصارف الإسرائيلية التي احتكرت السوق المصرفي في

تلك الفترة (بسيسو، 2005). حيث فتحت ستة مصارف إسرائيلية فروعاً لها في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت تسعة وثلاثون فرعاً كما أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية قراراً بفرض عملتها الليرة الاسرائيلية كعملة قانونية وسمجت بإبقاء التعامل بالدينار الأردني وألغت التعامل بالجنيه المصري وبالعملات الأخرى. واستمر الحال على ذلك حتي عام 1981 عندما كسب بنك فلسطين قضية أمام المحاكم الاسرائيلية لإعادة فتح فرع في غزة، كما أعيد افتتاح فرع بنك القاهرة عمان في نابلس عام 1986م بموجب اتفاقية مجحفة. حيث فرضت قيوداً صارمة على تعاملات المصرفين بالعملات الأجنبية ولم يتم السماح لهما بفتح اعتمادات مستندية إلا من خلال المصارف الاسرائيلية التي كانت تفرض عمولات كبيرة بالإضافة إلى تأخير تنفيذ المعاملات. وعند اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987م، أجبرت المصارف الاسرائيلية على إغلاق فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشهدت الفترة بين 1991-1993 تزايداً ملحوظاً في عدد المصارف، وذلك بعد التوقعات بإزدهار اقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة (ماس، 2014).

ونتيجة للسياسات الاسرائيلية تم تأسيس وفتح مؤسسات الإقراض، حيث يتبين أن هذه الفترة شهدت أيضاً وجود مؤسسات تمويلية كبديل جزئي للمصارف مع مراعاة الفوارق المختلفة، حيث يمكن تصنيف المؤسسات المصرفية في تلك الفترة إلى صنفين هما: مؤسسات غير هادفة للربح NGOs*، ومؤسسات هادفة للربح.

المرحلة الرابعة: النظام المصرفي الفلسطيني في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية (1995-2019)

بدأت هذه المرحلة منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث شهدت هذه المرحلة تكوين جهاز مصرفي فلسطيني خالص.

* المنظمات غير الحكومية "NGO" هي منظمات مستقلة عن حكومات الدول التي تنشأ بها، وهي في الغالب لا تستهدف الربح، تستهدف المنظمات غير الحكومية عدة مجالات من أهمها المجالات الإنسانية والاجتماعية والتعليمية والرعاية الصحية والسياسة العامة وحقوق الإنسان والبيئة، وغيرها من المجالات التي تخدم الإنسان وترتقي به، وتنقل هذه المنظمات تمويلها من قبل الأفراد والحكومات على حد سواء، ولكنها تظل مستقلة بذاتها.

مع بداية العملية السلمية في المنطقة العربية في مطلع التسعينات، وانهقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول 1991 ، وما ترتب عليه من توقيع وثيقة إعلان المبادئ اوسلو حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقع في واشنطن بتاريخ 13 ايلول 1993، بدأت سياسة مصرفية جديدة في المناطق الفلسطينية، كان لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 دور مباشر وأساسي في معاودة القطاع المصرفي الفلسطيني نشاطه في الاقتصاد المحلي، وشهد فترة تحول جذري مقارنة مع الفترات السابق ذكرها، حيث أنها ولأول مرة يتم تأسيس سلطة نقدية في فلسطين، بموجب مرسوم رئاسي رقم 184 والتي انيطت بها مهام المصرف المركزي المتعارف عليها باستثناء مهمة إصدار النقد الوطني (هلال، 2007).

وسلطة النقد الفلسطينية مؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد المحلي بشكل متوازن. وهدفها الاساسي المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال:

- التنظيم الفعال والشفاف والإشراف على المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين العاملين في فلسطين.
- الإشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات الحديثة بكفاءة عالية.
- رسم وتنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.
- وتعمل سلطة النقد الفلسطينية بموجب قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1997، والذي حدد استقلاليتها بالإضافة إلى قانون المصارف رقم 9 لعام 2010 (سلطة النقد الفلسطينية، 2020).

وكان القطاع الخاص ونشاطه المتزايد أحد أبرز قنوات التأثير على الجهاز المصرفي، وقد نمت المصارف في تلك الفترة بشكل ملحوظ في فلسطين، حيث بلغ عدد المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 13 مصرف عام 1995 ، فيما بلغ عدد الفروع والمكاتب لنفس العام 57 فرعاً، وارتفع عدد المصارف إلى 21 مصرف عام 2000 ، فيما بلغ عدد الفروع والمكاتب 106 مصارف، وفي العام 2005 بلغ عدد 20 مصرفاً ، وعدد الفروع والمكاتب 139 فرعاً، وبسبب الاندماج المصرفي بين المصارف تراجعت عدد المصارف إلى 18 عام 2010 ووصلت

المكاتب والفروع إلى 212 فرعاً، ثم بلغت 17 مصرفاً عام 2013 وعدد الفروع والمكاتب وصلت إلى 237 فرعاً ومكتباً (أبو شعبان، 2018).

وبسبب استمرار الاندماج المصرفي بين بعضها البعض تراجعت عدد المصارف إلى عدد 15 مصرفاً حتى عام 2016 ووصلت المكاتب والفروع إلى 342 فرعاً، أما في عام 2018م فقد بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين 14 مصرفاً ولها 355 فرعاً، وفي عام 2019 فقد بلغت 14 مصرفاً، ولها 368 فرعاً وذلك حسب آخر تحديثات سلطة النقد للعام 2019م (سلطة النقد، 2019).

ويوضح جدول (2.2) المصارف العاملة في فلسطين وعدد فروعها

م	اسم المصرف	عدد الفروع والمكاتب
1.	بنك فلسطين	75
2.	البنك الوطني	26
3.	بنك الاستثمار الفلسطيني	20
4.	البنك الإسلامي الفلسطيني	45
5.	البنك الإسلامي العربي	26
6.	بنك الصفا	9
7.	البنك العربي	32
8.	بنك القاهرة عمان	22
9.	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	16
10.	بنك الأردن	32
11.	البنك الأهلي الأردني	10
12.	البنك التجاري الأردني	6
13.	بنك القدس	41
14.	البنك العقاري المصري العربي	8

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، 2019)

هذا ويضم الجهاز المصرفي الفلسطيني عدد (3) من المصارف الإسلامية، وشبكة فروع بلغ عددها (80) فرع ومكتب، تنتشر في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

3.3.2 خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني

يتسم الجهاز المصرفي الفلسطيني بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأجهزة المصرفية الأخرى، وأهم تلك الخصائص هي (رسالن، 2012):

1. "يتسم الجهاز المصرفي الفلسطيني بالحدثة، الأمر الذي يجعل مقارنته بالأجهزة المصرفية في الدول التي تنعم بالاستقرار، وحتى بعض دول المنطقة، أمراً ليس واقعياً، لذا يقتضى التركيز على واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني وسبل تنمية عمله انطلاقاً من واقع الحالة الفلسطينية ومحددات التنمية الاقتصادية الفلسطينية المرتبطة بتلك الحالة.

2. على الرغم من ضعف بنية الجهاز المصرفي الفلسطيني؛ إلا أنه نجح في لعب دور حيوي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية باعتباره قطاعاً مسانداً، من خلال تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها بما يوفر فرص التمويل للعديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية.

3. يتصف التعامل في القطاع المصرفي الفلسطيني بعدم وجود العملة الوطنية الفلسطينية واستخدام أكثر من عملة، حيث يستخدم الشقل الإسرائيلي، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي، الأمر الذي يجعل القطاع المصرفي الفلسطيني عرضة لأية هزات اقتصادية أو مالية في تلك الدول التي يتم التعامل بعملتها الوطنية بشكل أساسي في فلسطين.

4. إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، والذي سببه المباشر الاحتلال الاسرائيلي؛ أدى إلى غياب البيئة الاستثمارية المشجعة، وعمل على زيادة المخاطرة الاستثمارية، وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال للخارج، يضاف إلى ذلك عدم نجاح صانع القرار الاستثماري الفلسطيني في جذب المستثمرين في المشاريع الوطنية".

يتبين أن الجهاز المصرفي الفلسطيني، ورغم كل المعوقات التي واجهته، إلا أنه تمكن من مواجهتها وتخطي الصعاب والعمل بكل جدية نحو مواكبة التطور التكنولوجي في العمل المصرفي العالمي.

4.3.2 نبذة عن المصارف الإسلامية في فلسطين:

المصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية. ولقد قدمت المصارف الإسلامية إضافات جديدة على المهام التقليدية للمصارف التجارية لتجعل من المصرف الإسلامي أداة تحقيق وتعميق لكل ما هو مرتبط بالقيم الروحية، ومركزاً للإشعاع، ومدرسة للتربية، وسبباً عملياً إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية. ويساهم المصرف الإسلامي في القيام بتطبيق مصرفي جديد يختلف عن غيره من النظم المصرفية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات، وأنه يخضع في اعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي (عجور، 2017).

1.4.3.2 نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين:

إن أول محاولة لتأسيس مصرف إسلامي في فلسطين كان في العام 1990م، حيث كانت هناك فكرة تأسيس مصرف إسلامي قدمت من بعض الأشخاص إلا أن الاحتلال الإسرائيلي عطل فكرة التأسيس، وتم تقديم طلب تحت اسم شركة بيت المال الفلسطيني كشركة مساهمة عامة ومنحت الترخيص في 1994/2/22م لتزاول عملها وفق الشريعة الإسلامية. وبعد العام 1996 هو البداية الحقيقية للعمل المصرفي الفعلي في فلسطين وذلك بمنح عدة تراخيص للمصارف الإسلامية في فلسطين، فكان "المصرف الإسلامي العربي" في عام 1996م، ثم تلاه "المصرف الإسلامي الفلسطيني" ويشار إلى أن كلاهما بدأ أعماله في أول فرع لكيلهما في مدينة غزة، بالإضافة إلى "المصرف الوطني الإسلامي" حيث أنه يزاول عمله منذ عام 2012م في محافظات غزة وبدون الحصول على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية وكذلك بنك الإنتاج الفلسطيني، كما أن هناك بنك الصفا والذي بدأ أعماله في الضفة الغربي منذ العام 2016م (جودة، 2016).

2.4.3.2 المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين:

يوجد في فلسطين ثلاث مصارف إسلامية يعملون بشكل رسمي وبحظيان بترخيص من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وهم البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، وبنك الصفا، كما يوجد مصرفين في قطاع غزة يزاولان عملهما مع عدم حصولهما على ترخيص من سلطة النقد، وهما البنك الوطني الإسلامي، وبنك الإنتاج. وقد اشتملت دراسة الباحث على المصارف التي تزاول عملها والمرخصة من قبل سلطة النقد.

فيما يلي توضيح لأسماء وأعداد المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والمعترف بها من سلطة النقد الفلسطينية. والجدول أدناه يوضح توزيع المصارف الإسلامية بالإضافة إلى فروعها حتى نهاية عام 2019م.

جدول (3.2): عدد فروع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

م	اسم المصرف	سنة العمل	عدد الفروع	
			الضفة الغربية	غزة
1.	البنك الإسلامي الفلسطيني	1997	35	10
2.	البنك الإسلامي العربي	1996	22	4
3.	بنك الصفا	2016	9	--
المجموع			66	14

(المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى صفحات البنوك على الانترنت وكذلك سلطة النقد)

أولاً: البنك الإسلامي الفلسطيني

تأسس المصرف الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة عمومية محدودة عام 1995 م وبدأ نشاطه المصرفي في مطلع العام 1997 م بعد حصوله على ترخيص سلطة النقد بمزاولة جميع الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي عام 2005 م تم شراء صافي موجودات بنك القاهرة عمان - فرع المعاملات الإسلامية، ويعتبر البنك الإسلامي الفلسطيني من أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في فلسطين، يقدم جميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مقره الرئيسي بمدينة رام الله وفروعه

المنتشرة في مختلف المحافظات والبالغ عددها 45 فرعاً ومكتباً في أهم المناطق الحيوية بفلسطين، وشبكة أجهزة الصرافات الآلية الواسعة والمنتشرة على مستوى الوطن تحقيقاً لما جاء في رؤيته التميز في جودة الأداء المصرفي الإسلامي، كما دعا في رسالته إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية نوعية وعصرية متميزة ذات عائد مجز، ويتميز بوضع عدة قيم كالشفافية، الالتزام والوفاء، القوة والأمانة، التميز، الثقة، التوازن، التعاون، العدالة، الابداع والتجديد، الانتماء من أجل تحقيق عدة أهداف (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2020):

- تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة.
- تنمية وتطوير وجذب كوادر بشرية متميزة.
- المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.
- تعظيم العائد وتحقيق أرباح مجزية.

ثانياً: البنك الإسلامي العربي

تأسس البنك الإسلامي العربي، كأول شركة مصرفية إسلامية تعمل في فلسطين، بتاريخ 1995/1/8م وهو شركة مساهمة عامة. وقد باشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام 1996م، ويقوم بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه (26) المنتشرة في فلسطين، ويعمل المصرف ضمن رؤيته على ترسيخ مبدأ التعامل مع النظام المصرفي الإسلامي كخيار أول للتعامل المصرفي والقيام بدور فعال في النهوض بالنظام الاقتصادي الإسلامي لتحقيق مبدأ التكافل ومراعاة الأهداف الاجتماعية الإسلامية، ويلتزم البنك بتقديم حلول وخدمات مصرفية إسلامية عصرية ذات جودة عالية، من خلال الاستمرار في تسويق وتعميق مبادئ الاقتصاد الإسلامي محلياً ودولياً والعمل ضمن روح الفريق الواحد، وتدريب الكوادر على الأعمال المصرفية حسب الشريعة الإسلامية وقبول المشورة من الجميع لما فيه خدمة المجتمع، وجاء في رسالة المصرف أنه يسعى إلى تلبية الاحتياجات المصرفية المتنوعة للمتعاملين وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء والتي تضاهي أو تفوق متطلباتهم وتوقعاتهم بما يضمن تحقيق أفضل العوائد الممكنة للمساهمين والمودعين على أساس يتسم بالثبات والاستقرار، وتقديم خدمات مصرفية إسلامية باستخدام وسائل التكنولوجيا والاتصالات الحديثة استجابة لمتطلبات التطور والإبداع والمنافسة وتنوع رغبات

العملاء، واستخدام أحدث التقنيات المتاحة وتطبيق أرقى المعايير المهنية(البنك الإسلامي العربي، 2020).

ثالثاً: مصرف الصفا:

تأسس مصرف الصفا كشركة مساهمة عامة قام على تأسيسه مجموعة من الشركات والمؤسسات الكبيرة والشخصيات الاعتبارية والطبيعية المرموقة في العام 2016 وبأشر بممارسة أعماله بتاريخ 2016/9/22 كمؤسسة مصرفية تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية السمحاء، يبلغ رأس مال المصرف 75 مليون دولار أمريكي، ويسعى مصرف الصفا الى تلبية احتياجات السوق الفلسطيني من الخدمات والمنتجات المصرفية الاسلامية واستبعاداً للفائدة في جميع صورها وأشكالها. وكذلك ممارسة أعمال التمويل والاستثمار وتطوير وسائل اجتذاب الاموال والمدخرات نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية(مصرف الصفا، 2020).

4.2 المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

1.4.2 تمهيد

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، ووجد الباحث أن العديد من الدراسات تناولت موضوع أدوات الهندسة المالية، حيث اختلفت تلك الدراسات في عدة جوانب منها: أبعاد الدراسة، ومجتمعها، وأدواتها وغيرها، وقد اختار الباحث عدداً من الدراسات ذات العلاقة بمتغيرات ولقد قسم الباحث الدراسات إلى محورين ودراسات عربية، ودراسات أجنبية، حيث تم ترتيبها من الأحدث للأقدم.

2.4.2 الدراسات العربية:

1. دراسة (عثمان، 2019) بعنوان: البعد الاستراتيجي للهندسة المالية وانعكاسها على إدارة الأرباح في الشركات دراسة استطلاعية على عينة من شركات إقليم كردستان - العراق.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم ومجالات عمل الهندسة المالية. وتبسيط الضوء على منهج إدارة الأرباح كأحد الأساليب الإدارية في توجيه طرق تحصيل العوائد واحتساب الأرباح. ومن ثم بيان دور الهندسة المالية في هذا الإطار. ومن ثم اختبار علاقة الهندسة المالية بمنهج إدارة الأرباح من خلال دراسة استطلاعية في إقليم كردستان - العراق. ولغرض تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي/الاستقرائي في صياغة الجانب النظري من البحث بالرجوع إلى الكتب والبحوث العلمية ذات العلاقة، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد تم اختيار عينة بلغت (60) شركة من الشركات العاملة في إقليم كردستان/ العراق.

وخلصت الدراسة الى عدة نتائج كان أهمها وجود دور كبير لتطبيق أدوات الهندسة المالية في الشركات وإمكانية استخدام عملياتها في إدارة الأرباح بدرجة عالية التأثير.

2. دراسة (بهلول، وصيفاوي، 2018) بعنوان: أهمية منتجات الهندسة المالية الإسلامية في السوق المالي الماليزي ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهمية منتجات الهندسة المالية الإسلامية في السوق المالي الماليزي، وكيفية استفادة الجزائر من هذه التجربة، ومعرفة مدة نجاح التجربة الماليزية في تطبيق

منتجات الهندسة المالية والإسلامية في السوق المالي، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات من خلال بيانات السوق المالي الماليزي والسوق المالي الجزائري.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: أنه برغم نجاعة منتجات الهندسة المالية الإسلامية في سوق المال الماليزي، إلا أنها في الجزائر لو تم تطبيقها لن تلقي المناخ الملائم، وستتعرض لصعوبات كبيرة في ظل طبيعة السوق المالي الجزائري، التي تعاني ضعفاً كبيراً من نواحي عديدة: سواء كان في حجم السوق، أو التشريعات والقوانين التي تحكمها. كما تواجه الجزائر العديد من الصعوبات والتحديات في إمكانية الاستفادة من الهندسة المالية الإسلامية، وإقامة أسواق مالية إسلامية تسهم في تشكيل مستقبل يكون أكثر إشراقاً.

3.دراسة (سفيان وآخرون، 2017) بعنوان: دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تنشيط فعالية المصارف الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تفعيل وتطوير المصارف الإسلامية الجزائرية بإعتباره منهجاً جديداً يدخل ضمن مصادر تمويل الاقتصاد، حيث يعد تعدد وتنوع المنتجات المالية الإسلامية المتداولة في سوق المال الإسلامية ركيزة أساسية لكفاءته وتطوره، من خلال تنوع المنتجات المالية يتمكن المستثمر من تقليل المخاطر وزيادة عوائده، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار في السوق المالية الإسلامية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تطبيق منتجات أدوات الهندسة المالية يسهم في تطوير أداء المصارف الإسلامية، مما يشجعها على تفعيل مدخراتها واستثماراتها بشكل أفضل كما أن وجود السوق المالي الإسلامي يجعل من إمكانية تطوير أدوات الهندسة المالية الإسلامية أمراً ممكناً، ولا يتأثر بمتغيرات الأنظمة والقوانين، فالسوق المالي هو وجه للتحدي لجميع الأنظمة المالية والاقتصادية التقليدية المعاصرة.

4. دراسة (عبد الجبار، 2017) بعنوان: دور الهندسة المالية في تطوير المصارف الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الهندسة المالية في تطوير المصارف الإسلامية، وبيان أهم القنوات الاستثمارية في المصارف الإسلامية ومصادر تمويلها في العراق، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والاستنتاجي للتوصل إلى أهدافها المرجوة، إلى جانب الاعتماد على الأدب المحاسبي المتعلق بموضوع الدراسة، من أجل جمع المعلومات اللازمة في هذا الخصوص.

وخلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن مفهوم الهندسة المالية ظهر نتاجاً للتطورات الكبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية وثورة المعلوماتية، إضافة الى بروز حاجات وميول جديدة للمستثمرين وطالبي التمويل، كما أن الهندسة المالية تعد الطريق الأفضل لحل المشاكل التي تواجهها المصارف بشكل خاصة، والمؤسسات المالية بشكل عام وذلك عن طريق دمج هذه المؤسسات بالبيئة العالمية وامكانية زيادة التنافس، كما خلصت الدراسة الى الهندسة المالية ساهمت مساهمة فاعلة في تحسين الأداء المالي للمصارف التي انتهجتها، واتضح ذلك جلياً عن طريق اعادة تصميم وتنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتخفيض تكاليفها.

5. دراسة (النجار، 2017) بعنوان: تأملات فكرية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى عرض إطار مفاهيمي للهندسة المالية الإسلامية، وعرض منتجات الهندسة المالية الإسلامية، إلى جانب عرض مشكلات وتحديات ومناهج التطوير للهندسة المالية في المصارف الإسلامية العراقية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الدراسة الأسلوب الاستقرائي، من خلال استقراء المصادر التي تناولت موضوع الهندسة المالية، وتحليلها بالشكل الذي يبرز دورها البديل للهندسة المالية التقليدية لتنتقل من الصيغ التقليدية الى الصيغ المبتكرة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن ضعف قناعة العملاء بأهمية التعامل بمنتجات أدوات الهندسة المالية الإسلامية كونها مجرد بنود شكلية لا حقيقة لها ولا قيمة اقتصادية، مما جعل التمويل الاسلامي محل شك لعدم تحقيقه لأي قيمة مضافة سوى تكلفتها العالية، التي سيتحملها العميل، لتكون المنتجات الإسلامية المقلدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها

تحقق في النهاية النتيجة نفسها، إلا أنه يمكن الاعتماد على المنتجات المالية الإسلامية كأحد الصيغ لتمويل المشاريع الكبيرة.

6. دراسة (بحوصي، عريس، 2017) بعنوان: منتجات الهندسة المالية الإسلامية بين خلق المخاطر وإدارتها.

هدفت الدراسة إلى التعرف على منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وأوجه الاختلاف بينها وبين التقليدية منها، بالإضافة إلى معرفة المخاطر الناتجة عن استخدام منتجاتها، وكيفية استخدام هذه المنتجات لإدارة المخاطر والتحوط منها في المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الهندسة المالية الإسلامية تتمثل في مجموعة الأنشطة والعمليات التي تتضمن عمليات التصميم والتنفيذ والعمليات المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول ابتكارية لمشاكل التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والجمع بين المصادقية الشرعية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الهندسة المالية الإسلامية تحتوي على تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية، التي تهدف في المقام الأول إلى التحوط من المخاطر وإدارتها ليس بالمؤسسات المالية الإسلامية فقط بل كذلك في المؤسسات الأخرى التي تتعامل بها.

7. دراسة (بونقاب، 2016) بعنوان: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة حالة بنك البركة الجزائري.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري، ومن أجل ذلك تم التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر والهندسة المالية الإسلامية. وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائماً لعرض المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر والهندسة المالية الإسلامية، كما استعانت الدراسة بمنهج دراسة الحالة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تساهم الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل ببنك البركة الجزائري. لكن هذه المساهمة اقتصرت فقط على صيغ البيوع مثل

المربحة والإجارة. كما أن سياسة المخاطر ببنك البركة كانت فعالة في إدارة مخاطر صيغ البيوع وغير فعالة في إدارة مخاطر صيغ التمويل القائمة على الملكية، كما أن بعض الإجراءات التي يعتمد عليها المصرف في إدارة مخاطره تخالف مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

8.دراسة (حسن، 2016) بعنوان: انعكاسات تطبيق مدخل الهندسة المالية في زيادة جودة الافصاح المحاسبي عن الصكوك المالية في مصر.

هدفت الدراسة إلى بيان قدرة الهندسة المالية في زيادة جودة الافصاح المحاسبي عن الصكوك المالية، من خلال عرض مشكلات الافصاح المحاسبي ومقترحات العلاج، مع تقديم مدخل مقترح لدور الهندسة المالية في الافصاح عن الصكوك المالية، ودورها في الافصاح عن مخاطر الصكوك، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم كفاية المعلومات التي يتم الافصاح عنها في التقارير المالية للمؤسسات المالية المنوط بها اصدار الصكوك المالية، وذلك لتلبية احتياجات المستفيدين، وربما يعود ذلك الى تعدد وتنوع الاطراف واحتياجاتها من المعلومات، وكذلك نوعية وطبيعة العلاقة بين المصرف والأطراف الخارجية، ولذلك فإن المصارف الإسلامية في حاجة إلى تطوير آليات غير تقليدية للإفصاح، كما خلصت الدراسة الى وجود صعوبات في تطبيق معايير المحاسبة المصرية الدولية المتعلقة بالإفصاح في المصارف المصدرة للصكوك المالية.

9.دراسة (جدي، 2015) بعنوان: دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية: دراسة حالة ماليزيا والسودان، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي، وتم الاعتماد على مجموعة من المصادر لإثراء الجانبين النظري والتطبيقي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود دور لمنتجات الهندسة المالية في التطبيق العملي بإعتبارها منهجاً لنظام التمويل الإسلامي، خاصة في ظل الاحتياجات التي تتصف بأنها

متجددة ومتنوعة، كما زاد دور الهندسة المالية في ابتكار أدوات مالية جديدة كان أبرزها المشتقات المالية.

10. دراسة (جودي، 2015) بعنوان: دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير عمل المصارف الإسلامية دراسة حالة ماليزيا.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير عمل المصارف الإسلامية دراسة حالة ماليزيا، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام الأسلوب الاستقرائي من خلال استقراء المصادر التي تناولت موضوع الهندسة المالية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تعتبر الهندسة المالية الإسلامية نتائج الهندسة المالية التقليدية، لكن بأسس إسلامية، وصولاً إلى منتجات مالية متميزة عن نظيرتها التقليدية، كما خلصت الدراسة إلى اهتمام وتركيز السوق المالية الماليزية على الصكوك الإسلامية، مما شجع العمل بالصكوك وزيادة حجم التمويل والاستثمار بمنتجات الهندسة المالية الإسلامية، التي أصبحت تحظى بالقبول العام من طرف المستثمرين، كما خلصت الدراسة إلى إن وجود هيئات رقابية تعمل على مراقبة وتطوير الأدوات المالية الإسلامية في السوق، سواء كانت تقليدية أو شرعية يقلل من وجود الثغرات المالية.

11. دراسة (محمد، ومحمد، 2015) بعنوان: دور الهندسة المالية في تمويل رأس المال العامل في المصارف الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى بيان دور الهندسة المالية الإسلامية في تمويل رأس المال العامل وذلك من خلال عرض المنتجات التقليدية لتمويل رأس المال العامل وإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين الدين الحنيف والاعتبارات الاقتصادية، وتم اعتماد الأسلوب الاستقرائي الاستنباطي من خلال مراجعة المصادر والأدبيات المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى تحليل الطرق المتبعة في التمويل وأدواته في المصارف الإسلامية من أجل إيجاد سبل حديثة، وابتكار أدوات جديدة تساهم في تطوير الدراسة الخاصة بتمويل رأس المال العامل في المصارف الإسلامية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الهندسة المالية علم يقوم على ابتكار المنتجات المالية وتطويرها وتقديم الحلول للمشاكل المالية، بما يحقق الكفاءة المالية الهندسة المالية الإسلامية تقوم على المصادقية الشرعية، كما خلصت الدراسة إلى وجود دور فاعل لأدوات الهندسة المالية الإسلامية في تمويل رأس المال العامل مع مراعاة التحوط بتنويع أصوله والمواءمة بين مواعيد تدفقات حقوقه المالية والتزاماته.

2.4.2 الدراسات الأجنبية:

1. (Abdel Hakim & Hussein, 2019) The use of financial engineering tools in hedging and speculation and its impact on the profitability of the establishment – an analytical study in the Bank of TD Bank

بعنوان: : استخدام ادوات الهندسة المالية في التحوط والمضاربة واثرها في ربحية المنشأة – دراسة تحليلية في مصرف TD Bank.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن استخدام ادوات الهندسة المالية في التحوط والمضاربة واثرها في ربحية المنشأة، وقد تم اختيار السوق المالية الأمريكية كمجتمع للدراسة لأنها تمثل أفضل مجال للبحث في المشتقات المالية لما يتوفر في هذه الأسواق من تعاملات كبيرة للأدوات المالية المشتقة والتي تساهم في توفير المعلومات اللازمة لتطبيق هذه البحث، حيث استخدم بنك Toronto– Dominion Bank (TD Bank).

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن نشاط عقود المشتقات في كل من عمليات التحوط والمضاربة كان له الاثر الكبير في معدلات العائد على الموجودات ويزداد هذا الاثر بزيادة العوائد التي تحققها هذه العقود، كما أن حجم عقود المشتقات المتداولة للمصرف عينة البحث كان أكبر من حجم الموجودات وبعده أضعاف خلال مدة البحث.

2. (Abu Mwans, 2018) Engineering rules for Islamic financial products. An analytical study.

بعنوان: قواعد هندسة المنتجات المالية الإسلامية دراسة تحليلية.

هدفت الدراسة للوقوف على دور التمويل الإسلامي القائم على أدوات الهندسة المالية، كأداة تمويلية جديدة تفي بحاجات المتعاملين، مع تطبيق مفاهيم منتجات هندسة المنتجات المالية الإسلامية، وتلبية احتياجات المتعاملين فيها. واتبع الدراسة المنهج الاستقرائي لما تضمنه التشريع الاسلامي من أحكام وقواعد مؤثرة في بناء منهجية هندسة مالية إسلامية، والمنهج الوصفي لما قرره المفكرون المسلمون قديماً وحديثاً في النظام المالي والاقتصادي الإسلامي.

وتوصلت الدراسة إلى: أن تطبيقات منهج هندسة المنتجات التمويلية الإسلامية يركز على قواعد تكسبه مزاياه وخصوصية مختلفة عن التمويل التقليدي، حيث تستطيع منتجات الهندسة المالية الإسلامية تقديم منتجات جديدة تغطي كافة قطاعات التمويل، وأن قواعد هندسة منتجات التمويل الإسلامي، وتساهم في زيادة القيمة المضافة في الاقتصاد وتعمل على تخفيض التكاليف، هذا فضلاً عن دورها في تعزيز الادارة التمويلية وتشجيع عمليات الاستثمار والمشاركة في العائد مع تحمل المخاطر مما يجعلها أداة نافعة لجذب المزيد من المدخرات وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في العمل المصرفي الإسلامي.

3. (Melloul, et.al, 2017) The Contribution of Financial Engineering and Islamic Banks to Economic Development Experimental evidence from the experiences of countries

بعنوان: مساهمة الهندسة المالية والمصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية الأدلة التجريبية من تجارب الدول.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على منهج الهندسة المالية ، واستكشاف الدور الحالي للمصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية، ودراسة كيف يمكن للهندسة المالية تنشيط ودعم هذا الدور من خلال تصميم وتطوير وابتكار أدوات وعمليات مالية جديدة، تساهم في حل المشكلات المالية ودعم جوانب التنمية الاقتصادية في معظم الدول النامية. إلى جانب حلول مبتكرة للمشكلات

المالية التقليدية ودراسة التفاعل الديناميكي بين الهندسة المالية والتنمية الاقتصادية، من خلال دور المصارف الإسلامية في تمويل عملية التنمية باستخدام أدلة تجريبية من تجارب بعض الدول.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن عملية الابتكار لأدوات الهندسة المالية يحكمها مجموعة من الأنشطة، التي تؤدي إلى تطوير هذه الأدوات وتطويعها وفق متطلبات الشريعة الإسلامية إلى جانب تطوير نظمها وآليات الأطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بها.

4. (Thakkar, 2017) Financial engineering: factors leading to its growth in the Indian financial market.

بمعنوان: الهندسة المالية: العوامل المؤدية إلى نموها في السوق المالي الهندي.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤدية إلى نمو الهندسة المالية في السوق المالي الهندي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، والاستقرائي من خلال استقراء التقارير الخاصة بالسوق المالي الهندي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تلعب الهندسة المالية ومنتجاتها المبتكرة دوراً هاماً في توسيع مصادر التمويل، وتلبية احتياجات المستثمرين والجهات المصدرة لها. كما ساعدت المدراء على معرفة منافسيهم، والتحكم في التقلبات، وإدارة المخاطر، وتقليل مخاطر الأسهم، وسد الفجوة بين المشترين والبائعين. وذلك أصبح لمنتجات الهندسة المالية دور مهم في تسريع النمو الاقتصادي في البلاد، إلى جانب المساهمة في حل بعض المشاكل المالية المصرفية.

5. (Ibraheem, 2013) Financial engineering mechanisms as new alternatives

بمعنوان: آليات الهندسة المالية كبدايل جديدة.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على آثار الآليات المختلفة للهندسة المالية التي تستخدم لحل المشاكل المالية، ومشاكل تطورات السوق المالية التي تتطلب استخدام أدوات جديدة في إدارة

المخاطر، وإدارة الأصول، والتمويل العقاري، وتسعير المشتقات والتحوط، وكذلك الحاجة إلى توفير أدوات أفضل للمساعدة في القرارات المالية.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أثبتت منتجات الهندسة المالية فعالية عالية في إدارة المخاطر المالية، وتحويل الاستثمارات عالية المخاطر، وإمكانية السيطرة عليها، حيث أن وظيفة الهندسة المالية هو التغلب على الحواجز والأنظمة التي تفرضها السلطات الإشرافية. كما أن الهندسة المالية هي واحدة من النظم الأساسية في النظام المالي.

6. (Coskun, 2013) Financial engineering and financial management engineering

بعنوان: الهندسة المالية وهندسة الإدارة المالية.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الهام للهندسة المالية في الاقتصاديات القوية في العالم ليس فقط في الأعمال المالية، وبيان دورها في فهم وإدارة المخاطر، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة عدد من الدراسات الخاصة بالهندسة المالية في بعض الدول الاقتصادية القوية.

وخلصت الدراسة إلى: أن منتجات الهندسة المالية تساعد على تحسين الكفاءة في الأسواق المالية عن طريق الحد من تكاليف التمويل، وتحسين المرونة وتخفيض تكلفة الاقتراض. كما تعمل الهندسة المالية على تسهيل التحول والابتكار وإعادة تشكيل المخاطر وتحليل وتجميع وتدعيم وتطوير منتجات جديدة، بما يحقق متطلبات واحتياجات المستخدمين.

7. (Harsha, 2011) Product innovations through financial engineering

بعنوان: ابتكارات المنتجات من خلال الهندسة المالية.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الهندسة المالية، والعوامل المحفزة لها، والحاجة إلى ابتكار المنتجات من خلال الهندسة المالية في الهند، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الرجوع إلى المراجع والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المنافسة الحادة السائدة في الأسواق المالية المتحررة، أدت إلى إدخال منتجات وخدمات جديدة في ظل السمات المعقدة للعديد من المستثمرين في الأسواق المالية في بعض الأحيان، حيث يجد المستثمرون أنفسهم غير قادرين على التعامل مع تلك الأدوات في السوق المالي.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، تبين وجود عدد من نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

حيث أجريت العديد من الدراسات العربية والأجنبية، المتعلقة بالهندسة المالية في المصارف الإسلامية، ووجود اختلاف في نتائج تلك الدراسات تبعاً للهدف من تلك الدراسة فدراسة (عبد الحكيم، وحسين، 2019) هدفت إلى تسليط الضوء على استخدام أدوات الهندسة المالية في التحوط والمضاربة واثرها في ربحية المنشأة، ودراسة (عثمان، 2019) هدفت إلى الكشف عن البعد الاستراتيجي للهندسة المالية وانعكاسها على إدارة الأرباح في الشركات دراسة استطلاعية على عينة من شركات اقليم كوردستان - العراق، أما دراسة (بهلول، وصيفاوي، 2018) فحاولت الكشف عن أهمية منتجات الهندسة المالية الإسلامية في السوق المالي الماليزي ومحاولة الاستفادة منها للتطبيق في بلدان أخرى.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

1- من حيث المنهج المستخدم في الدراسة

لقد اتفقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي لأنه يعتبر هو المنهج الأفضل لهذا النوع من الدراسات المسحية مثل، دراسة (بهلول، وصيفاوي،

(2018)، ودراسة (سفيان وآخرون، 2017)، ودراسة (عبد الجبار، 2017)، ودراسة (Thakkar, 2017).

2- من حيث أداة الدراسة

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث أداة البحث المستخدمة، واختلفت مع دراسات أخرى في أسلوب ومنهج التطبيق للوصول إلى تحقيق أهداف كل دراسة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

1. من حيث موضوع الدراسة: جاءت هذه الدراسة مكملّة للجهود السابقة التي بذلت في هذا المجال، وبدأت من حيث انتهى الآخرون بإعتبارها حلقة ضمن حلقات البحث العلمي التراكمي.
2. من حيث المنهج: استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، وهو نفس المنهج الذي طبقته العديد من الدراسات السابقة.
3. تحديد المتغيرات، والإجراءات المناسبة: تم الاسترشاد والاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة وتطوير متغيرات الدراسة.
4. من حيث الأداة: تم الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء استبانة الدراسة، وتحديد مجالاتها وفقرات بنودها.
5. من حيث النتائج والتوصيات: تم الاستفادة مما قدمته الدراسات السابقة، من توصيات ومقترحات من خلال ربطها بالدراسة الحالية.
6. من حيث المعوقات: أشارت بعض الدراسات السابقة بأنها تعرضت لصعوبات في تطبيق، وتوزيع، وجمع أداة الدراسة ومن هذا المنطلق تم الاستفادة من خبرات وتجارب الآخرين في تجاوز تلك العقبات والاستفادة في صياغة وتحديد مشكلة الدراسة وتطوير فرضياتها وتفسير نتائجها.

أما ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن مدى توفر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وذلك في ظل بيئة تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبذلك فإن الوقوف على تلك المقومات يعمل على توجيه الادارة المصرفية نحو أدوات التطبيق الملائمة لطبيعة العمل المصرفي الاسلامي، الأمر الذي يتوقع أن يسهم في تعزيز الدور المهم للمصارف الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار، ومن ثم التوسع والانتشار وغرس مبادئ وثقافة التعامل في المنتجات المصرفية الإسلامية، بما يخدم متطلبات العمل المصرفي الإسلامي وتطوير أطره وتشريعاته المالية والمصرفية.

خاتمة:

تناول هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة للدراسة، حيث تناول المبحث الأول مفهوم الهندسة المالية ومنتجاتها، من حيث المفهوم والنشأة، وأهمية وأهداف الهندسة المالية، كما تناول الحديث عن متطلبات وخصائص وأنواع الهندسة المالية، كما استعرض المبحث المشتقات المالية الإسلامية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة، وتناول المبحث الثاني الجهاز المصرفي الفلسطيني من حيث النشأة والتطور والخصائص، كما استعرض المبحث نبذة عن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وأخيراً تناول المبحث الثالث الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة حيث قام الباحث بتقسيمها الى دراسات عربية وأجنبية. وسيقوم الباحث في الفصل الثالث بتناول منهجية الدراسة وتوضيح واجراءات الدراسة الميدانية

الفصل الثالث:

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها، محورا رئيسا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة، لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إليها.

وبناء على ذلك تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع، ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

2.3 منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها

والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، ويعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي يتم دراستها والأوقات التي تستعمل لجمع البيانات.

وقد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: معالجة الإطار النظري للدراسة بالاستناد إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة من خلال جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة التي صممت خصيصاً لهذا الغرض.

4.3 مجتمع وعينة الدراسة:

استهدفت الدراسة الموظفين العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وعددها (3) مصارف وهي البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، ومصرف الصفا، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة من الموظفين الذين يرتبط عملهم بشكل مباشر بموضوع الهندسة المالية، والبالغ عددهم (61) مفردة موزعين على تلك المصارف ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فإن عينة الدراسة تشمل كافة أفراد المجتمع. لذا قام الباحث بتوزيع (61) استبانة وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات واسترداد الاستبانات التي تم توزيعها تم استرداد (48) استبانة صالحة للتحليل، وبذلك تكون نسبة الاستبانات المستردة من إجمالي الاستبانات الموزعة (80%)، وتعتبر هذه النسبة ممتازة وممثلة لمجتمع الدراسة ويمكن الاعتماد عليها في استكمال إجراءات الدراسة.

2.4 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

- توزيع عينة الدراسة حسب العمر

جدول (1.3): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 عام	15	31.25
30- أقل من 40 عام	20	41.70
40- أقل من 50 عام	10	20.80
50 عام فأكثر	3	6.25
المجموع	48	100.0

يتضح من جدول (1.3) أن ما نسبته 31.25% من عينة الدراسة أعمارهم 30 عام فأقل، 41.70% تتراوح أعمارهم من 30- أقل من 40 عام، بينما 20.80% تتراوح أعمارهم من 40- أقل من 50 عام، في حين أن 6.25% أعمارهم 50 عام فأكثر، وهذا يدل على اهتمام إدارات المصارف بتعيين فئات الشباب حيث كانت النسبة الأكبر لمن كانت أعمارهم أقل من 40 عام.

- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول (2.3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس	39	81.25
ماجستير فأعلى	9	18.75
المجموع	48	100.0

يتضح من جدول (2.3) أن ما نسبته 81.25% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما 18.75% مؤهلهم العلمي ماجستير فأعلى، وبذلك يتبين أن أفراد العينة من ذوى المؤهلات الجامعية التي يجعلهم قادرين على الاجابة بعمق على اسئلة الاستبانة.

- توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول (3.3): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
من 1-5 عام	3	6.25
من 6-10 عام	19	39.60
من 11-15 عام	17	35.40
16 عام فأكثر	9	18.75
المجموع	48	100.0

يتضح من جدول (3.3) أن ما نسبته 6.25% من عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتهم من 1-5 عام، 39.60% تتراوح سنوات خبرتهم من 6-10 عام، بينما 35.40% تتراوح سنوات خبرتهم من 11-15 عام، بينما 18.75% أعمارهم 16 عام فأكثر، ويشير ذلك إلى أن معظم أفراد العينة من ذوى الخبرات والكفاءات في العمل مما يدعم الاجابة على اسئلة الاستبانة.

- توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مدير عام	3	6.25
مدير فرع	27	56.25
مدير ادارة التمويل والائتمان	6	12.5
مراقب داخلي	5	10.42
محاسب	7	14.48
المجموع	48	100.0

يتضح من جدول (4.3) أن ما نسبته 6.25% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي مدير عام، 56.25% مساهم الوظيفي مدير فرع، و 12.5 مدير ادارة التمويل والائتمان، و 10.42 مراقب داخلي، و 14.48 محاسب. ويمكن القول أن هذه الفئات هي من الفئات الأكثر قدرة على الاجابة على اسئلة الاستبانة .

- توزيع عينة الدراسة حسب المصرف

جدول (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب المصرف

النسبة المئوية %	العدد	المصرف
41.60	20	الاسلامي الفلسطيني
37.50	18	الإسلامي العربي
20.90	10	الصفاء
100.0	48	المجموع

يتضح من جدول (5.3) أن ما نسبته 37.50% من عينة الدراسة يعملون في المصرف الإسلامي العربي، 41.60% يعملون في المصرف الإسلامي الفلسطيني، بينما 20.90 يعملون في بنك الصفاء.

5.3 أداة الدراسة:

تتمثل أداة الدراسة بالاستبانة، التي تم إعدادها بعد تعديلها وفق آراء ووجهات نظر المحكمين وذوي الخبرة والاختصاص، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين على النحو الاتي:

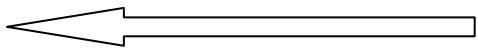
القسم الأول: تمثل القسم الأول بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، المصرف)

القسم الثاني: وهو القسم الذي يعبر عن مجالات ومتغيرات الدراسة حيث يتكون من (44) فقرة، موزعة على خمس محاور على النحو الاتي:-

- المحور الأول: مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية ويتكون من (9) فقرات.
- المحور الثاني: مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية ويتكون من (9) فقرات.
- المحور الثالث: مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية ويتكون من (8) فقرات.
- المحور الرابع: مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية ويتكون من (9) فقرات.
- المحور الخامس: مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية ويتكون من (9) فقرات.

وقد تم استخدام المقياس من 1-10 لفقرات الاستبيان بحيث كلما اقتربت الدرجة من 10 دل على الموافقة العالية على ما ورد في العبارة والعكس صحيح، والجدول التالي (6.3) يوضح ذلك:

جدول (6-3) يوضح درجات المقياس المستخدم في الاستبانة

موافق بدرجة كبيرة جدا									موافق بدرجة قليلة جدا	الاستجابة
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الدرجة

6.3 خطوات بناء الاستبانة

تم اعداد أداة الدراسة بعنوان "مقومات تطبيق ادوات الهندسة المالية في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية: المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين"، واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء الاستبانة:-

- 1- الاطلاع على الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

- 2- استشارة عدد من أساتذة الجامعات والمشرفين في تحديد مجالات الاستبانة وفقراتها.
- 3- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
- 4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
- 5- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.
- 6- تم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل المشرف.
- 7- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، ملحق رقم (1).
- 8- في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (44) فقرة، ملحق (2).

7.3 صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

- 1- صدق المحكمين "الصدق الظاهري": تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) متخصصين في المحاسبة والإحصاء وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (2).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة، والدرجة الكلية للمجال نفسه.

جدول (7.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
المجال الأول: مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية			
1.	يتوافر لدى المصرف خطة استراتيجية واضحة.	.714*	0.000
2.	يتوافر لدى المصرف استراتيجية واضحة لعمليات التطوير.	.658*	0.000
3.	يتوفر لدى المصرف دليل واضح عن سياسات وأهداف الهندسة المالية.	.675*	0.000
4.	تضع الإدارة العليا للبنك عمليات تطوير أدوات الهندسة المالية في سلم أولوياتها.	.685*	0.000
5.	يحرص المصرف على الاطلاع على تجارب الآخرين فيما يتعلق بتطوير أدوات الهندسة المالية.	.798*	0.000
6.	يتوفر لدى إدارة مصرفية قادرة على القيام بمهامها من تخطيط وتنظيم وذات بعد فقهي ومالي بالمعاملات الإسلامية	.741*	0.000
7.	يوجد لدى المصرف نظام رقابي ذو كفاءة لتطبيق أدوات الهندسة المالية	.695*	0.000
8.	تتبنى الإدارة العليا للبنك أدوات الهندسة المالية وتعمل على تحسينها باستمرار.	.793*	0.000
9.	تسعى إدارة المصرف بشكل دائم لتطوير أدوات الهندسة المالية وقياس نجاحها.	.632*	0.000
المجال الثاني: مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية			
1.	يعمل المصرف على تطوير نظام فعال للمعلومات المحاسبية يساعده في تحقيق أهدافه وفقاً لاحتياجات السوق	.725*	0.000
2.	يعالج نظام المعلومات المحاسبية المستخدم البيانات بسرعة كافية لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب.	.762*	0.000
3.	يتصف نظام المعلومات المحاسبية في المصرف بالمرونة العالية بما يتلاءم مع التغيرات الطارئة في المصرف.	.635*	0.000
4.	يتوفر في المصرف الأدوات والبرمجيات الحديثة اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	.741*	0.000
5.	تتوفر في المصرف البنية التحتية اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	.782*	0.000
6.	يمتلك المصرف قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة عن أدوات الهندسة المالية	.765*	0.000
7.	يلائم نظام المعلومات المحاسبية في المصرف المستخدمين الداخليين والخارجيين للمعلومات المالية.	.714*	0.000
8.	يتوافر لدى المصرف المقومات المادية لنظم المعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	.722*	0.000
9.	يتوافر لدى المصرف المقومات البشرية والفنية اللازمة لنظم المعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	.767*	0.000

المجال الثالث: مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية		
1.	يمتلك المصرف موارد بشرية ذات كفاءات عالية في مجال الهندسة المالية.	0.000
2.	تعمل إدارة المصرف على رفع كفاءة العنصر البشري في مواكبة تطبيق أدوات الهندسة المالية لتصبح مؤهلة في مجالات فقه المعاملات الإسلامية.	0.000
3.	يتم تدريب الكوادر البشرية على المستويات المختلفة بشكل مستمر في مجال الهندسة المالية.	0.000
4.	تتوافر خطة تدريبية تغطي الجوانب التي يحتاج إليها الكادر البشري للتعامل أدوات الهندسة المالية.	0.000
5.	يتم الاستفادة من خبرات الآخرين في مجال الهندسة المالية.	0.000
6.	تقوم الإدارة العليا للبنك بالاستعانة بالجهات الاستشارية والخبراء لتقديم المشورة في مجال تطبيق أدوات الهندسة المالية.	0.000
7.	يقوم المصرف بابتعاث موظفيه في دورات خارجية للاطلاع على التطورات الحديثة في مجال الهندسة المالية.	0.000
8.	يتم تقييم العاملين في مجال الهندسة المالية بشكل دوري.	0.000
المجال الرابع: مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية		
1.	يتوفر لدى الإدارة العليا للمصرف الاهتمام اللازم لتطبيق أدوات الهندسة المالية والاستفادة من تجارب أخرى.	0.000
2.	إدارة المصرف على دراية بالمقومات اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	0.000
3.	تعي إدارة المصرف أهمية تطبيق أدوات الهندسة المالية في تطوير العمل المصرفي.	0.000
4.	تترك إدارة المصرف بأن تطبيق أدوات الهندسة المالية في إطار الخدمات التي تقدمها هي لغرض تسهيل أعمال المصرف وتلبية متطلبات واحتياجات العملاء.	0.000
5.	تسعي إدارة المصرف لتطبيق أدوات الهندسة المالية تلبية لاحتياجات العملاء.	0.000
6.	تتوافر المهارات الكافية لدى موظفي المصرف للتعامل مع أحدث التطورات في مجال الهندسة المالية.	0.000
7.	هناك استعداد لدى إدارة المصرف لمواكبة التغيير الحاصل في مجال تطبيق أدوات الهندسة المالية.	0.000
8.	يحرص المصرف على توعية المتعاملين بأهمية ودور أدوات الهندسة المالية في تسهيل مهامهم والحصول على أفضل الخدمات المصرفية	0.000
9.	هناك توجه لدى الإدارة العليا في المصرف للاستفادة من كافة التطورات في مجال الهندسة المالية من خلال التواصل مع الآخرين والمشاركة في عقد المؤتمرات العلمية.	0.000
المجال الخامس: مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية		
1.	يحرص المصرف على توفير وسائل الأمان والسرية حول خصوصية المعلومات	0.000

		باعتبارها أساس تطبيق وتطوير الهندسة المالية.	
2.	0.000	يوجد خصوصية في التعامل مع المعلومات المتعلقة بأدوات الهندسة المالية.	.712*
3.	0.000	تتوافر لدى المصرف برامج لحماية البيانات المنقولة عبر الانترنت ومنع الاتصالات الضارة بأدوات الهندسة المالية.	.621*
4.	0.000	يوجد أنظمة تشفير وترميز ذات تقنيات متطورة خاصة مع تعاظم جرائم الكمبيوتر والانترنت والاعتداءات على البيانات والمعلومات.	.751*
5.	0.000	تتوافر أنظمة متقدمة للوقاية والتدقيق الإلكتروني والإنذار المبكر .	.841*
6.	0.000	يتم عملية صيانة دورية لأنظمة أمان الشبكات وأنظمة المعلومات في المصرف.	.654*
7.	0.000	تتوافر وسائل الحماية التقنية كجدران النار (Firewall) (برامج تعمل كوسيط لحماية قواعد البيانات من الاختراقات) وكلمات السر ووسائل التعريف البيولوجية والتشفير وغيرها.	.814*
8.	0.000	تتوافر قواعد إجرائية تلائم التطورات التقنية لمكافحة جرائم الحاسوب المعاصرة، مما يعزز ويطور عمليات تطبيق أدوات الهندسة المالية.	.814*
9.	0.000	يتم استخدام الوسائط المعتمدة على نظم الكمبيوتر والانترنت وسائر وسائط الاتصال اللاسلكية باعتبارها أكثر أماناً من الوسائط التقليدية والادلة الكتابية أو المادية.	.741*

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (7.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة، الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة، بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول (8.3) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للاارتباط	المجال
0.000	.932*	مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.000	.944*	مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.000	.950*	مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.000	.922*	مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.000	.937*	مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول (8.3) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

8.3 ثبات الاستبانة Reliability

تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (9.3).

جدول (9.3) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.821	9	مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.936	9	مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.841	8	مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.871	9	مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.914	9	مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.935	44	جميع المجالات معا

واضح من النتائج الموضحة في جدول (9.3) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال، حيث تتراوح بين (0.821،0.936)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.935)، وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2)، ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي : Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (10.3).

جدول (10.3) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المجال
0.232	0.962	مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.121	1.415	مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.098	1.475	مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.089	1.362	مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.087	1.412	مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.091	1.121	جميع مجالات الاستبانة

يتبين من النتائج الموضحة في جدول (10.3) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث يتم استخدام الاختبارات المعلمية لتحليل البيانات، والاجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

الأدوات الإحصائية المستخدمة:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. اختبار كولمغوروف - سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
6. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 5.5 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة .
7. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance - ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

الفصل الرابع:

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات، واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال استعراض أبرز نتائج الإجابة على فقرات الاستبانة، والتي تم التوصل إليها، والوقوف على البيانات الشخصية للمستجيبين، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)، للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

3.4 المحك المعتمد في الدراسة:

لتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الباحث على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات للاستبانة ومستوى الفقرات في كل مجال، وقد تم تحديد درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (1.4) يوضح المحك المعتمد في الدراسة

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة الموافقة
من 1 - 2.80	من 10% - 28%	منخفضة جداً
أكثر من 2.80 - 4.60	أكثر من 28% - 46%	منخفضة
أكثر من 4.60 - 6.40	أكثر من 46% - 64%	متوسطة
أكثر من 6.40 - 8.20	أكثر من 64% - 82%	كبيرة
أكثر من 8.20 - 10	أكثر من 82% - 100%	كبيرة جداً

4.4 اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسة الأولى: تتوافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (2.4).

جدول (2.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لجميع فقرات الاستبانة

القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	درجة الموافقة	الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
0.000	32.39	كبيرة جدا	3	83.50	0.60	8.35	مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.000	25.64	كبيرة جدا	1	84.90	0.77	8.49	مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.000	35.44	كبيرة جدا	5	82.40	0.71	8.24	مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.000	35.41	كبيرة جدا	2	84.70	0.78	8.47	مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.000	18.75	كبيرة جدا	4	82.90	0.83	8.29	مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.000	22.36	كبيرة جداً		83.60	0.82	8.36	جميع فقرات الاستبانة

جدول (2.4) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة يساوي 8.36 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 83.60%، وانحراف معياري بلغ (0.82) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على فقرات الاستبانة بشكل عام. وهذا يعني أن محاور الاستبانة متوفرة بدرجة كبيرة جداً.

- تتراوح المتوسطات الحسابية للأبعاد الخمسة بين (8.49) كحد أعلى لبعد مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية ، و(8.24) كحد أدنى لبعد مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.

وبذلك يتبين وجود اهتمام كبير من قبل الإدارة العليا للمصارف الإسلامية بأدوات الهندسة المالية، إلى جانب توافر المقومات اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين .

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

- الفرضية الفرعية الأولى: يتوافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب وقيمة اختبار t ، لمعرفة درجة الموافقة. والنتائج موضحة في جدول (3.4).

جدول (3.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لكل فقرة من فقرات مجال "مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
1.	يتوافر لدى المصرف خطة استراتيجية واضحة.	8.70	0.87	87.00	1	كبيرة جدا	22.77	0.000
2.	يتوافر لدى المصرف استراتيجية واضحة لعمليات التطوير.	8.31	0.88	83.10	6	كبيرة جدا	21.68	0.000
3.	يتوفر لدى المصرف دليل واضح عن سياسات وأهداف الهندسة المالية.	8.44	0.91	84.40	2	كبيرة جدا	20.99	0.000
4.	تضع الادارة العليا للبنك عمليات تطوير أدوات الهندسة المالية في سلم أولوياتها.	8.25	0.79	82.50	7	كبيرة جدا	25.79	0.000

0.000	24.20	كبيرة جدا	8	81.40	0.81	8.14	5. يحرص المصرف على الاطلاع على تجارب الآخرين فيما يتعلق بتطوير أدوات الهندسة المالية.
0.000	23.10	كبيرة جدا	7 مكرر	82.50	0.86	8.25	6. يتوفر ادارة مصرفية قادرة على القيام بمهامها من تخطيط وتنظيم وذات بعد فقهي ومالي بالمعاملات الإسلامية.
0.000	21.47	كبيرة جدا	3	84.10	0.88	8.41	7. يوجد لدى المصرف نظام رقابي ذو كفاءة لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.000	24.88	كبيرة جدا	5	83.20	0.78	8.32	8. تتبنى الإدارة العليا للبنك أدوات الهندسة المالية وتعمل على تحسينها باستمرار.
0.000	20.15	كبيرة جدا	4	83.30	0.94	8.33	9. تسعى إدارة المصرف بشكل دائم لتطوير أدوات الهندسة المالية وقياس نجاحها.
0.000	32.39	كبيرة جدا		83.50	0.60	8.35	جميع فقرات المجال معاً

من جدول (3.4) يمكن استخلاص ما يلي:

أن أعلى الفقرات كانت:

- الفقرة الأولى: "يتوافر لدى المصرف خطة استراتيجية واضحة" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.70 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 87%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. وتعود هذه النتيجة إلى اهتمام إدارة المصارف بأهمية وجود خطة استراتيجية تكون واضحة المعالم، وذلك نابع من المبادئ العامة التي تنتهجها ادارات المصارف.

- الفقرة الثالثة: "يتوفر لدى المصرف دليل واضح عن سياسات وأهداف الهندسة المالية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.44 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 84.40%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. وتعود هذه النتيجة إلى اهتمام إدارة المصارف بأهمية وجود دليل واضح يعبر عن سياسات وأهداف الهندسة المالية.

أن أدنى الفقرات كانت:

- الفقرة الخامسة "يحرص المصرف على الاطلاع على تجارب الآخرين فيما يتعلق بتطوير أدوات الهندسة المالية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.14 أي أن الوزن النسبي 81.40%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. ويعود ذلك الى اهتمام ادارات المصارف بتطوير أدوات الهندسة المالية، حيث يتوافر الاهتمام بتطوير تلك الأدوات من خلال الاطلاع على تجارب المصارف الأخرى في الخارج في هذا المجال.

- الفقرة السادسة "يتوفر ادارة مصرفية قادرة على القيام بمهامها من تخطيط وتنظيم وذات بعد فقهي ومالي بالمعاملات الإسلامية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.25 أي أن الوزن النسبي 82.50%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. ويعود ذلك الى اهتمام ادارات المصارف بتوافر ادارة مصرفية تكون قادرة على أداء مهامها والتخطيط لها وفق المنهج الاسلامي السليم.

نتائج الفرضية: إن المتوسط الحسابي لمجال "مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية " يساوي 8.35 أي أن الوزن النسبي 83.50%، وقيمة الاختبار (T) 32.39، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00، لذلك يعتبر مجال "مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية" دال احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة (محايد)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبالتالي يتم قبول الفرضية القائلة: يتوافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

الأمر الذى يشير إلى توافر نظام اداري سليم في المصارف عينة الدراسة، يتلاءم وتطبيق أدوات الهندسة المالية الرقابية، وذلك منبثق من توجهات ادارات المصارف نحو الاهتمام بتطبيق تلك الأدوات، وتعد الخطط التي يستوجب اعدادها في هذا الخصوص.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

- الفرضية الفرعية الثانية: يتوافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب وقيمة اختبار t ، لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (4.4).

جدول (4.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لكل فقرة من فقرات مجال "مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
1.	يعمل المصرف على تطوير نظام فعال للمعلومات المحاسبية يساعده في تحقيق أهدافه وفقاً لاحتياجات السوق.	8.33	0.82	83.30	8	كبيرة جداً	24.12	0.000
2.	يعالج نظام المعلومات المحاسبية المستخدم البيانات بسرعة كافية لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب.	8.74	0.87	87.40	1	كبيرة جداً	21.28	0.000
3.	يتصف نظام المعلومات المحاسبية في المصرف بالمرونة العالية بما يتلاءم مع التغيرات الطارئة في المصرف.	8.54	0.80	85.40	5	كبيرة جداً	22.77	0.000
4.	يتوفر في المصرف الأدوات والبرمجيات الحديثة اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	8.63	0.91	86.30	2	كبيرة جداً	19.41	0.000
5.	تتوفر في المصرف البنية التحتية اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	8.41	1.22	84.10	7	كبيرة جداً	19.52	0.000
6.	يمتلك المصرف قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة عن أدوات الهندسة المالية	8.56	0.66	85.60	4	كبيرة جداً	22.32	0.000
7.	يلائم نظام المعلومات المحاسبية في المصرف المستخدمين الداخليين والخارجيين للمعلومات المالية.	8.48	0.74	84.80	6	كبيرة جداً	23.41	0.000
8.	يتوافر لدى المصرف المقومات المادية لنظم	8.61	0.71	86.10	3	كبيرة جداً	21.20	0.000

							المعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية.
0.000	19.41	كبيرة جدا	9	81.20	0.88	8.12	9. يتوافر لدى المصرف المقومات البشرية والفنية اللازمة لنظم المعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية.
0.000	25.64	كبيرة جدا		84.90	0.77	8.49	جميع فقرات المجال معاً

من جدول (4.4) يمكن استخلاص ما يلي:

أن أعلى الفقرات كانت:

- الفقرة الثانية "يعالج نظام المعلومات المحاسبية المستخدم البيانات بسرعة كافية لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.74 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 87.40%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويشير ذلك إلى حرص إدارات المصارف على وجود نظام معلومات محاسبي ذا كفاءة وسرعة، قادر على تزويد الإدارة بالمعلومات المطلوبة، وبجودة عالية في الوقت المناسب.

- الفقرة الرابعة "يتوفر في المصرف الأدوات والبرمجيات الحديثة اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.63 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 86.30%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويشير ذلك إلى اهتمام إدارات المصارف بتوفر الأدوات والبرمجيات الحديثة اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.

أن أدنى الفقرات كانت:

- الفقرة التاسعة "يتوافر لدى المصرف المقومات البشرية والفنية اللازمة لنظم المعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.12 أي أن الوزن النسبي 81.20%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعود ذلك إلى اهتمام المصارف بتوفير العناصر البشرية القادرة على إدارة نظم المعلومات المحاسبية اللازمة لإدارة وتطبيق أدوات الهندسة المالية.

- الفقرة الأولى "يعمل المصرف على تطوير نظام فعال للمعلومات المحاسبية يساعده في تحقيق أهدافه وفقاً لاحتياجات السوق" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.33 أي أن الوزن النسبي 83.30%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعود ذلك إلى اهتمام المصارف بتطوير نظام فعال للمعلومات المحاسبية يساعدها في تحقيق أهدافها وفقاً لاحتياجات السوق.

نتائج الفرضية: إن المتوسط الحسابي لمجال "مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية" يساوي 8.49 أي أن الوزن النسبي 84.90%، وقيمة الاختبار (T) 25.64، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00، لذلك يعتبر مجال "مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية" دال احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة (محايد)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبالتالي يتم قبول الفرضية القائلة: "يتوافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين".

الأمر الذي يعكس وجود إدراك لدى إدارات المصارف بأهمية وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية، بحيث يكون قادر على تطبيق أدوات الهندسة المالية.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

- الفرضية الفرعية الثالثة: تتوافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب وقيمة اختبار t ، لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (5.4).

جدول (5.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لكل فقرة من فقرات مجال "مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
1.	يملك المصرف موارد بشرية ذات كفاءات عالية في مجال الهندسة المالية.	8.41	0.83	84.10	2	كبيرة جدا	19.11	0.000
2.	تعمل إدارة المصرف على رفع كفاءة العنصر البشري في مواكبة تطبيق أدوات الهندسة المالية لتصبح مؤهلة في مجالات فقه المعاملات الإسلامية.	8.20	0.79	82.00	5	كبيرة جدا	22.41	0.000
3.	يتم تدريب الكوادر البشرية على المستويات المختلفة بشكل مستمر في مجال الهندسة المالية.	8.15	0.84	81.50	6	كبيرة جدا	18.44	0.000
4.	تتوافر خطة تدريبية تغطي الجوانب التي يحتاج إليها الكادر البشري للتعامل أدوات الهندسة المالية.	8.21	0.69	82.10	4	كبيرة جدا	19.21	0.000
5.	يتم الاستفادة من خبرات الآخرين في مجال الهندسة المالية.	8.31	0.82	83.10	3	كبيرة جدا	26.87	0.000
6.	تقوم الإدارة العليا للبنك بالاستعانة بالجهات الاستشارية والخبراء لتقديم المشورة في مجال تطبيق أدوات الهندسة المالية.	8.14	0.81	81.40	7	كبيرة جدا	24.87	0.000
7.	يقوم المصرف بإبتعاث موظفيه في دورات خارجية للاطلاع على التطورات الحديثة في مجال الهندسة المالية.	8.48	0.83	84.80	1	كبيرة جدا	23.22	0.000
8.	يتم تقييم العاملين في مجال الهندسة المالية بشكل دوري.	8.02	0.80	80.20	8	كبيرة جدا	32.14	0.000
	جميع فقرات المجال معاً	8.24	0.71	82.40		كبيرة جدا	35.44	0.000

من جدول (5.4) يمكن استخلاص ما يلي:
أن أعلى الفقرات كانت:

- الفقرة السابعة "يقوم المصرف بإبتعاث موظفيه في دورات خارجية للاطلاع على التطورات الحديثة في مجال الهندسة المالية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.48 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 84.80%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويشير ذلك إلى اهتمام الإدارة العليا في المصارف الاسلامية بتدريب الموظفين على أحدث الطرق والأساليب في مجال الهندسة المالية، من خلال ابتعاث الموظفين في دورات تدريبية خارجية.

- الفقرة الأولى " يمتلك المصرف موارد بشرية ذات كفاءات عالية في مجال الهندسة المالية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.41 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 84.10%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويشير ذلك إلى اهتمام إدارة المصارف بتوفير كفاءات عالية في مجال الهندسة المالية.

أن أدنى الفقرات كانت:

- الفقرة الثامنة "يتم تقييم العاملين في مجال الهندسة المالية بشكل دوري" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.02 أي أن الوزن النسبي 80.20%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعود ذلك إلى اهتمام الادارة العليا للمصارف بتطوير قدرات العاملين في مجال الهندسة المالية، من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف في عملهم، من أجل تعزيز نقاط القوة، ومعالجة جوانب الضعف في أدائهم.

- الفقرة السادسة "تقوم الإدارة العليا للبنك بالاستعانة بالجهات الاستشارية والخبراء لتقديم المشورة في مجال تطبيق أدوات الهندسة المالية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.14 أي أن الوزن النسبي 81.40%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعود ذلك إلى اهتمام الادارة العليا للمصارف بالاستعانة بخبراء واستشاريين للاستفادة منهم في مجال تطبيق أدوات الهندسة المالية.

نتائج الفرضية: إن المتوسط الحسابي لمجال "مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية" يساوي 8.24 أي أن الوزن النسبي 82.40%، وقيمة الاختبار (T) 35.44، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00، لذلك يعتبر مجال "مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية" دال احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة (محايد)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبالتالي يتم قبول الفرضية القائلة: "تتوافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين".

ويشير ذلك إلى الاهتمام الكبير من المصارف، ووعيها بأن تطبيق أدوات الهندسة المالية تحتاج إلى كفاءات وخبرات خاصة، وهي تعكف وبجدية على توفيرها من أجل نجاح تطبيق أدوات الهندسة المالية.

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

- الفرضية الفرعية الرابعة: يتوافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب وقيمة اختبار t ، لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (6.4).

جدول (6.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لكل فقرة من فقرات مجال "مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
1.	يتوفر لدى الادارة العليا للمصرف الاهتمام اللازم لتطبيق أدوات الهندسة المالية والاستفادة من تجارب أخرى.	8.35	0.78	83.50	8	كبيرة جدا	22.12	0.000
2.	إدارة المصرف على دراية بالمقومات اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	8.41	0.74	84.10	6	كبيرة جدا	23.41	0.000
3.	تعي إدارة المصرف أهمية تطبيق أدوات الهندسة المالية في تطوير العمل المصرفي.	8.63	0.81	86.30	2	كبيرة جدا	21.22	0.000
4.	تدرك ادارة المصرف بأن تطبيق أدوات الهندسة المالية في اطار الخدمات التي تقدمها هي لغرض تسهيل أعمال المصرف وتلبية متطلبات واحتياجات العملاء.	8.52	0.79	85.20	4	كبيرة جدا	24.12	0.000
5.	تسعي ادارة المصرف لتطبيق ادوات الهندسة المالية تلبية لاحتياجات العملاء.	8.53	0.71	85.30	3	كبيرة جدا	19.41	0.000
6.	تتوافر المهارات الكافية لدى موظفي المصرف للتعامل مع أحدث التطورات في مجال الهندسة المالية.	8.33	0.78	83.30	9	كبيرة جدا	23.23	0.000
7.	هناك استعداد لدى ادارة المصرف لمواكبة التغيير الحاصل في مجال تطبيق أدوات الهندسة المالية.	8.38	0.82	83.80	7	كبيرة جدا	25.84	0.000
8.	يحرص المصرف على توعية المتعاملين بأهمية	8.68	0.89	86.80	1	كبيرة جدا	24.91	0.000

							ودور أدوات الهندسة المالية في تسهيل مهامهم والحصول على أفضل الخدمات المصرفية.
0.000	23.74	كبيرة جدا	5	84.40	0.91	8.44	9. هناك توجه لدي الادارة العليا في المصرف للاستفادة من كافة التطورات في مجال الهندسة المالية من خلال التواصل مع الآخرين والمشاركة في عقد المؤتمرات العلمية.
0.000	35.41	كبيرة جدا		84.70	0.78	8.47	جميع فقرات المجال معاً

من جدول (6.4) يمكن استخلاص ما يلي:

أن أعلى الفقرات كانت:

- الفقرة الثامنة "يحرص المصرف على توعية المتعاملين بأهمية ودور أدوات الهندسة المالية في تسهيل مهامهم والحصول على أفضل الخدمات المصرفية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.68 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 86.80%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعود ذلك إلى أن تطبيق أدوات الهندسة المالية يوفر مجالات تمويلية أوسع للمتعاملين، تسهم في تعزيز أداء وعمل المصارف الاسلامية مما يعمل على زيادة المتعاملين مع تلك المصارف.

- الفقرة الثالثة "تعي إدارة المصرف أهمية تطبيق أدوات الهندسة المالية في تطوير العمل المصرفي" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.63 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 86.30%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعود ذلك إلى أن إدارة المصارف تعي أهمية تطبيق أدوات الهندسة المالية في تطوير العمل المصرفي.

أن أدنى الفقرات كانت:

- الفقرة السادسة "تتوافر المهارات الكافية لدى موظفي المصرف للتعامل مع أحدث التطورات في مجال الهندسة المالية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.33 أي أن الوزن النسبي 83.30%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعود ذلك إلى اهتمام ادارة المصارف بتوفير المهارات الكافية واللازمة للتعامل مع آخر التطورات والمستجدات في مجال أدوات الهندسة المالية.

- الفقرة الأولى "يتوفر لدى الادارة العليا للمصرف الاهتمام اللازم لتطبيق أدوات الهندسة المالية والاستفادة من تجارب أخرى" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.35 أي أن الوزن النسبي 83.50%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويعود ذلك إلى وجود الاهتمام الكافي من إدارة المصارف بتطبيق أدوات الهندسة المالية والاستفادة من تجارب الآخرين.

نتائج الفرضية: إن المتوسط الحسابي لمجال "مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية" يساوي 8.47 أي أن الوزن النسبي 84.70%، وقيمة الاختبار (T) 35.41، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00 لذلك يعتبر مجال "مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية" دال احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة (محايد)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبالتالي يتم قبول الفرضية القائلة: "يتوافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين".

ويعكس ذلك حرص ادارات المصارف على تطبيق ادوات الهندسة المالية، وإدراكها لأهمية تطبيقها في عمل المصارف الإسلامية، والفائدة العائدة من هذا التطبيق.

5. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

- الفرضية الفرعية الخامسة: تتوافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، والترتيب وقيمة اختبار t، لمعرفة درجة الموافقة. النتائج موضحة في جدول (7.4).

جدول (7.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لكل فقرة من فقرات
 مجال "مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
1.	يحرص المصرف على توفير وسائل الأمان والسرية حول خصوصية المعلومات باعتبارها أساس تطبيق وتطوير الهندسة المالية.	8.12	0.78	81.20	8	كبيرة جدا	21.11	0.000
2.	يوجد خصوصية في التعامل مع المعلومات المتعلقة بأدوات الهندسة المالية.	8.17	0.68	81.70	6	كبيرة جدا	21.74	0.000
3.	تتوافر لدى المصرف برامج لحماية البيانات المنقولة عبر الانترنت ومنع الاتصالات الضارة بأدوات الهندسة المالية.	8.21	0.91	82.10	5	كبيرة جدا	23.10	0.000
4.	يوجد أنظمة تشفير وترميز ذات تقنيات متطورة خاصة مع تعاطم جرائم الكمبيوتر والانترنت والاعتداءات على البيانات والمعلومات.	8.29	0.74	82.90	4	كبيرة جدا	24.14	0.000
5.	تتوافر أنظمة متقدمة للوقاية والتدقيق الإلكتروني والإنذار المبكر .	8.01	0.68	80.10	9	كبيرة جدا	19.41	0.000
6.	يتم عملية صيانة دورية لأنظمة أمان الشبكات وأنظمة المعلومات في المصرف.	8.15	0.92	81.50	7	كبيرة جدا	20.87	0.000
7.	تتوافر وسائل الحماية التقنية كجدران النار (Firewall) (برامج تعمل كوسيط لحماية قواعد البيانات من الاختراقات) وكلمات السر ووسائل التعريف البيولوجية والتشفير وغيرها.	8.44	0.84	84.40	2	كبيرة جدا	21.55	0.000
8.	تتوافر قواعد إجرائية تلائم التطورات التقنية لمكافحة جرائم الحاسوب المعاصرة، مما يعزز ويطور عمليات تطبيق أدوات الهندسة المالية.	8.83	0.93	88.30	1	كبيرة جدا	23.41	0.000
9.	يتم استخدام الوسائط المعتمدة على نظم الكمبيوتر والانترنت وسائر وسائط الاتصال اللاسلكية باعتبارها أكثر أماناً من الوسائط التقليدية والادلة الكتابية أو المادية.	8.39	0.63	83.90	3	كبيرة جدا	19.22	0.000
	جميع فقرات المجال معاً	8.29	0.83	82.90		كبيرة جدا	18.75	0.000

من جدول (7.4) يمكن استخلاص ما يلي:

أن أعلى الفقرات كانت:

- الفقرة الثامنة "تتوافر قواعد إجرائية تلائم التطورات التقنية لمكافحة جرائم الحاسوب المعاصرة، مما يعزز ويطور عمليات تطبيق أدوات الهندسة المالية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.83 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 88.30%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويشير ذلك إلى اهتمام المصارف الاسلامية بالاطلاع على كافة التطورات في مكافحة الجرائم، من أجل حماية معلوماتها، وتطوير عمليات تطبيق أدوات الهندسة المالية.

- الفقرة السابعة "تتوافر وسائل الحماية التقنية كجدران النار (Firewall) (برامج تعمل كوسيط لحماية قواعد البيانات من الاختراقات) وكلمات السر ووسائل التعريف البيولوجية والتفسير وغيرها" حيث بلغ المتوسط الحسابي 8.44 (الدرجة الكلية من 10) أي أن الوزن النسبي 84.40%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، ويشير ذلك إلى اهتمام المصارف الاسلامية بتوفير وسائل الحماية التقنية.

أن أدنى الفقرات كانت:

- الفقرة الخامسة "تتوافر أنظمة متقدمة للوقاية والتدقيق الإلكتروني والإنذار المبكر" يساوي 8.01 أي أن الوزن النسبي 80.10%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، الأمر الذي يشير الى توفر الحرص المطلوب من قبل الإدارة المصرفية على متابعة آخر المستجدات في مجال الأنظمة الحديث والمتقدمة في هذا الخصوص.

- الفقرة الأولى "يحرص المصرف على توفير وسائل الأمان والسرية حول خصوصية المعلومات باعتبارها أساس تطبيق وتطوير الهندسة المالية" يساوي 8.12 أي أن الوزن النسبي 81.20%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جدا من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، الأمر الذي يشير الى حرص المصاف على توفير وسائل الأمان والسرية حول خصوصية المعلومات باعتبارها أساس تطبيق وتطوير الهندسة المالية.

نتائج الفرضية: إن المتوسط الحسابي لمجال "مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية" يساوي 8.29 أي أن الوزن النسبي 82.90%، وقيمة الاختبار (T) 18.75، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00 لذلك يعتبر مجال "مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية" دال احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف عن درجة الموافقة المتوسطة (محايد)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وبالتالي يتم قبول الفرضية القائلة: "تتوافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين".

مما يعكس حرص الإدارة المصرفية الإسلامية على توفير أعلى درجات الأمان، من خلال توفير وسائل حماية وأمان ملائمة ومناسبة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.

- الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول توافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تعزى للخصائص الديمغرافية التالية (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة).

ويشتق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

أولاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول توافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تعزى لمتغير (العمر).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "التباين الأحادي" والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (8.4): نتائج اختبار (One Way - ANOVA) - العمر

القيمة الاحتمالية (.Sig)	قيمة الاختبار	المتوسطات				المجال
		أقل من 30 عام	30-أقل 40 من عام	40-أقل 50 من عام	50 عام فأكثر	
0.025	3.865*	8.82	8.51	8.44	8.26	مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.040	3.314*	8.17	8.44	8.12	8.14	مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.125	1.787	8.66	8.32	8.13	8.63	مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.144	2.121	8.41	8.14	8.10	8.17	مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.163	2.741	8.41	8.75	8.18	8.63	مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.149	3.124	8.50	8.22	8.17	8.19	جميع مجالات الاستبانة

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

من النتائج الموضحة في جدول (8.4) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أقل من مستوى الدلالة 0.05 للمجالين "مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية، مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية" وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين تعزى إلى العمر وذلك لصالح الذين أعمارهم 30 عام فأقل. أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى العمر.

ويعود ذلك إلى أن فئة المبحوثين كانوا من فئة الموظفين الذين يتمتعون بأعمار سنوية متقاربة إلى حد كبير، فمعظم أفراد عينة الدراسة من ذوى الفئة العمرية ذات الخبرة الطويلة في العمل المصرفي.

ثانياً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول توافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تعزى لمتغير (المؤهل العلمي).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T-Test) والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (9.4): نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين حسب - المؤهل العلمي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات		المجال
		ماجستير فأعلى	بكالوريوس	
0.415	0.841	8.29	8.61	مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.562	0.436	8.32	8.66	مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.268	1.512	8.22	8.71	مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.563	0.612	8.44	8.63	مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.498	0.489	8.22	8.62	مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.436	0.614	8.29	8.67	جميع مجالات الاستبانة

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ ، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

ويعود ذلك إلى أن من يحملون درجة البكالوريوس كانوا يمثلون الغالبية، حيث بلغت نسبة من يحملون درجة البكالوريوس 81.25% وهي الأكثر تمثيلاً بين المبحوثين الذين تم استهدافهم بالسؤال حول موضوع الدراسة، وبالتالي معظم المبحوثين يحملون مؤهلات علمية متقاربة، وبالتالي لم توجد فروق بينهم.

ثالثاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول توافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تعزى لمتغير (سنوات الخدمة).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " التباين الأحادي " والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (10.4): نتائج اختبار "التباين الأحادي" - سنوات الخدمة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات				المجال
		16 عام فأكثر	11-15 عام	6-10 عام	1-5 عام	
0.312	0.652	8.16	8.41	8.44	8.66	مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.541	0.498	8.63	8.21	8.32	8.52	مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.429	0.547	8.21	8.36	8.59	8.41	مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.496	0.784	8.39	8.40	8.14	8.62	مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.478	0.712	8.63	8.42	8.42	8.55	مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.425	0.652	8.21	8.33	8.35	8.63	جميع مجالات الاستبانة

من النتائج الموضحة في جدول (10.4) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى عدد سنوات الخدمة.

ويعود ذلك إلى عدم تأثر إجابات المبحوثين حول موضوع الدراسة بمتغير سنوات الخدمة، لأن سنوات الخدمة للمبحوثين متقاربة والتفاوت ضئيل، وأيضاً يعزو الباحث ذلك إلى كون معظم أفراد العينة لهم تقريباً نفس سنوات الخدمة، وبذلك يكون عدد سنوات الخدمة متقارباً نوعاً ما.

رابعاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط استجابات المبحوثين حول توافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تعزى لمتغير (المسمى الوظيفي).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "التباين الأحادي" والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (11.4): نتائج اختبار "التباين الأحادي" - المسمى الوظيفي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات					المجال
		مراقب داخلي	محاسب	مدير إدارة التمويل والائتمان	مدير فرع	مدير عام	
0.632	0.314	8.74	8.46	8.41	8.12	8.42	مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.415	0.654	8.46	8.20	8.71	8.34	8.89	مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.748	0.152	8.21	8.64	8.46	8.29	8.91	مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.527	0.421	8.30	8.40	8.67	8.52	8.23	مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.632	0.231	8.60	8.36	8.23	8.37	8.10	مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية
0.610	0.317	8.46	8.41	8.49	8.32	8.51	جميع مجالات الاستبانة

من النتائج الموضحة في جدول (11.4) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي.

ويعود ذلك الى خضوع كل الموظفين لنفس البيئة التنظيمية على اختلاف وظائفهم، كما قد يعود ذلك الى أن غالبية المبحوثين يعملون في نفس المجال المتعلق بتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف موضوع الدراسة.

الفصل الخامس:

ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات

1.5 المقدمة:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية، حول مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية: المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، والإطار النظري للدراسة، فيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج، والتي قد تسهم في تطوير أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى تقديم عرض لتوجهات الدراسات المستقبلية المتصلة بمجال هذه الدراسة.

2.5 نتائج الدراسة:

في ضوء الدراسة التطبيقية فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يتبين أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تحرص على توفير المتطلبات الإدارية اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية، من حيث توافر نظام إداري سليم.

2. تبين أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين يتوفر لديها نظام فعال للمعلومات المحاسبية قادر على استيعاب وتطبيق أدوات الهندسة المالية وذلك إلى جانب الأدوات والبرمجيات اللازمة للتطبيق.
3. أظهرت الدراسة وجود وعي وإدراك من قبل إدارة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لتطبيق أدوات الهندسة المالية.
4. اتضح أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين يتوافر لديها خطة استراتيجية واضحة وملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.
5. تبين وجود نظام رقابي ذو كفاءة لتطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.
6. اتضح أن المصارف الإسلامية تحرص على ابتعاث موظفيها في دورات خارجية للاطلاع على التطورات الحديثة في مجال الهندسة المالية.
7. تبين أن إدارة المصارف الإسلامية تمتلك المقومات البشرية ذات الكفاءة العالية في مجال تطبيق أدوات الهندسة المالية، كما أن المصارف تحرص على رفع كفاءة العنصر البشري لمواكبة التطورات في مجال تطبيق أدوات الهندسة المالية.
8. تتوافر لدى المصارف الإسلامية وسائل الحماية التقنية كجدران النار (Firewall) (برامج تعمل كوسيط لحماية قواعد البيانات من الاختراقات) وكلمات السر ووسائل التعريف البيولوجية والتفسير وغيرها.
9. عدم وجود فروق بين متوسط استجابات المبحوثين حول توافر مقومات تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

3.5 توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي أهم التوصيات:

- 1- ضرورة وجود مرجعية إدارية ذات بعد وإمام فقهى ومالي بقواعد فقه المعاملات المالية الإسلامية لتصبح مهياًة في مجالات بتطوير أدوات الهندسة المالية في مجال صناعة المصرفية

الإسلامية، الأمر الذي من شأنه زيادة كفاءة وفعالية الأدوات المالية المستحدثة في هذا الخصوص.

2- العمل على وجود لجنة مختصة في المصارف الإسلامية مهمتها الأساسية العمل على متابعة تصميم وتطوير المنتجات المالية بناء على احتياجات السوق.

3- عقد المؤتمرات والندوات التي تبين مدي أهمية الهندسة المالية الإسلامية وضرورتها للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وآليات تطبيقها ووضع الأسس اللازمة لذلك وضوابط إصدارها وحدودها الشرعية.

4- ضرورة قيام الإدارة المصرفية في فلسطين بالاطلاع على التجارب الدولية والاقليمية فيما يتعلق بتطوير أدوات الهندسة المالية، من أجل الاستفادة من تلك التجارب بتطوير الأدوات الموجودة حالياً.

5- العمل على متابعة تعزيز قدرات ومهارات وامكانيات الموارد البشرية في المصارف الإسلامية في مجال نظم المعلومات المحاسبية وآليات تطبيق ومتابعة الخصائص المالية والفنية والبعد الاسلامي لأدوات الهندسة المالية التي يتم تطبيقها.

6- العمل على تدريب العاملين في مجال أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية من أجل اكتساب المهارات الكافية للتعامل مع أحدث التطورات في هذا المجال.

7- ضرورة وجود تشريعات مناسبة تنظم أدوات الهندسة المالية في المصارف الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار توافق استخدام تلك الأدوات لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

4.5 الدراسات المقترحة:

1. دور أدوات الهندسة المالية في تطوير عمل المصارف الإسلامية في فلسطين.
2. دور أدوات الهندسة المالية في الحد من الآثار السلبية التي تخلفها الأزمات المالية العالمية.
3. الصعوبات التي تواجه تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. أبو شعبان، عصام (2018) دور القطاع المصرفي في تمويل قطاع الاسكان الفلسطيني الواقع والتحديات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
2. أبو غدة، حسن عبدالغني (2014) عقد الاستصناع وأهميته في النشاط الإقتصادي المعاصر، مجلة الوعي الإسلامي، 51، (584) ، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، 41-43.
3. أتور، ابراهيم (2011) إدارة المخاطر في الأسواق المالية، مجلة جسر التنمية، 10 (105)، الكويت. 2-13.
4. ابراهيم، على يونس (2010) مقومات تطبيق الخيارات المالية لإدارة مخاطر الاستثمارات المالية بالتطبيق على البنوك التجارية العامة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 34 (1)، مصر، 45-116.
5. بباس، منيرة (2017) التوريق بين الواقع العملي والتكليف الشرعي: دراسة حالة ماليزيا، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 4 (1) جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 359-379.
6. بحوصي، مجدوب، عريس، عمار (2017) منتجات الهندسة المالية الإسلامية بين خلق المخاطر وإدارتها، المؤتمر العلمي الدولي الأول: التحوط وإدارة الخطر بالصناعة المالية الإسلامية، مركز السنايل للبحث وتطوير الموارد البشرية ومركز بيان للهندسة المالية الإسلامية بالسودان. 307-330.
7. بسيسو، فؤد (1990) الاقتصاد العربي في عهد الانتداب البريطاني (1920-1948)، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، بيروت.
8. بسيسو، فؤاد (2005) مرتكزات أساسية لتفعيل دور القطاع المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
9. بن تيمية، أحمد (1978) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط1.

10. بوداب، سهام (2017) صناعة الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات. **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، (8)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - مخبر المالية، المحاسبة، 534-549.
11. بن عمارة، نوال (2011) صكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية (السوق المالية الإسلامية الدولية-البحرين)، **مجلة الباحث**، (9)، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
12. البنك الإسلامي العربي (2020) تاريخ الدخول 2020/1/8 <http://aib.ps/aboutus/aib-logo>.
13. البنك الإسلامي الفلسطيني (2020) تاريخ الدخول 2020/1/8 <https://islamicbank.ps>.
14. بهلول، لطيفة، وصيفاوي، حكيمة (2018) أهمية منتجات الهندسة المالية الإسلامية في السوق المالي الماليزي ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر. **مجلة دفاتر اقتصادية**، 9 (16)، جامعة عاشور زيان الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مارس/جمادي الثانية، 180-205.
15. بوشن، زينب (2015) الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في البنوك دراسة حالة البنك الفرنسي bnp Paribas، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر.
16. بونقاب، مختار (2016) دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة حالة بنك البركة الجزائري. **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، (5)، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 45-58.
17. التميمي، راشد (2012) **الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
18. الجبوري، على (2013) **توظيف الخيارات المالية للأغراض التحوط والمضاربة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، العراق.
19. جدي، ساسية (2015) دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.

20. جودة، محمد (2016) مدى ملائمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية (دراسة ميدانية تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
21. جودي، أحلام (2015) دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير عمل البنوك الإسلامية دراسة حالة ماليزيا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
22. الجورية، أسامة (2009) صكوك الاستثمار ودورها في الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدعوة الجامعي، بيروت، لبنان.
23. حبش، محمد (2011) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة: تطبيقات عملية، ط3، عمان، الأردن.
24. حسن، محمد (2016) انعكاسات تطبيق مدخل الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 7 (3)، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، 908-948.
25. حسن، عباس فؤاد (2016) قراءات حول المشتقات المالية : عقود المستقبلات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 24 (1)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية، 6 - 10.
26. حسن، عباس فؤاد (2018) أثر تداول عقود المبادلات في أسواق المشتقات المالية للفترة من 2000-2016م، مجلة أمارياك، 9، (28)، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 143 - 158.
27. حميدان، تقي الدين، وبلعيد، لطفي (2016) دور الهندسة المالية في تطوير منتجات المصارف المالية الإسلامية، دراسة عينة منتجات مالية إسلامية مبتكرة لبعض المؤسسات المالية الإسلامية خلال الفترة 2010-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر.
28. الحوراني، ياسر عبدالكريم (2015) الاستثمار في عقود المشتقات المالية من منظور إسلامي، مؤتمرات للبحوث والدراسات-سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 30 (4)، جامعة مؤتمرات، الأردن، 107 - 142.
29. خصاونة، محمد قاسم (2011) أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.

30. الخضيرات، محسن أحمد (2005) **البنوك الإسلامية**، ط2، ايترك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
31. خميسي، بن رجم (2009) **المنتجات المالية المشتقة: أدوات مستحدثة لتغطية المخاطر أم لصناعتها؟، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، 20-21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر.
32. ثابت، ثابت حسان (2018) **الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق الناشئة، مدخل لتقييم أدوات الهندسة المالية الإسلامية للأسواق العراقية باستخدام أسلوب المنطق المضرب، جامعة جيهان، أربيل، العراق.**
33. دية، عبدالمجيد عبدالله عبدالمجيد (2012) **نحو نموذج إسلامي لصكوك الإجارة في الإجارة المنتهية بالتملك، مؤتمّر للبحوث والدراسات-سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 27 (5)، جامعة مؤتمّة، 251-267.
34. رسلان، محمد (2012) **الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني مجلة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الإنسانية، 14(2)، جامعة الأزهر، غزة.**
35. زميم، العجيلي ساسي (2016) **استراتيجيات الهندسة المالية الإسلامية في التحوط وإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية : دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 4 (2) ، جامعة مصراتة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 101-128.**
36. السيوسي، سعيد (2018) **نظام التوريد كمصدر من مصادر التمويل في الاقتصاد الحديث: دراسة وصفية تحليلية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، (8)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 560-587.**
37. سفيان، الشارف، بو حفص، حاكمي، وداودي، ميمونة (2017) **دور منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تنشيط فعالية البنوك الإسلامية. المؤتمر العلمي الدولي الأول: التحوط وإدارة الخطر بالصناعة المالية الإسلامية، مركز السنابل للبحث وتطوير الموارد البشرية ومركز بيان للهندسة المالية الإسلامية بالسودان، عمان، 359-371.**
38. سلطة النقد الفلسطينية (2019) **تاريخ الدخول 2019/10/5**
<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=322&language=ar-EG>
39. سلطة النقد الفلسطينية (2020) **تاريخ الدخول 2020/1/10**
<http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=322&language=ar-EG>

40. السبهاني، عبد الجبار (2009) الهندسة المالية الإسلامية وصناعة التحوط، <http://faculty.yu.edu.jo/SABHANY/default.aspx?pg=b4f000b6-659c-4f77-b53c-8eb217f021fa>.
41. السويلم، إبراهيم سامي (2006) صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، السعودية.
42. الشاطبي، إبراهيم بن موسى المالكي (د.ت) الموافقات في أصول الفقه، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: عبد الله دراز.
43. شاهين، على (2006) دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، غزة.
44. شبير، محمد (2015) دور أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري في القطاع المصرفي الفلسطيني دراسة حالة- بنك فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
45. الشرفاء، سلوى (2008) دور المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
46. الشريف، عمر (2014) الصناديق الاستثمارية الإسلامية في الأردن.. التقنين والرقابة، المؤتمر الدولي الأول حول: المالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، يومي 6-7 أغسطس 2014.
47. صافي، وليد، والبكري، أنس (2012) الأسواق المالية والدولية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الجزائر.
48. طنش، خلود، والزعبي، هيام (2018) المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة ودورها في تطوير العمل المصرفي الإسلامي: منتج "اقرأ لتمويل التعلم" البنك الإسلامي الأردني أنموذجاً.
49. الضرير، الصديق محمد (2009) الغرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات العلماء البارزين رقم (4).
50. العارضي، جليل كاظم مدلول (2013) توظيف استراتيجيات المستقبلات لأغراض التحوط والمضاربة : دراسة استشرافية في شركات قطاع التأمين العراقي الخاص، مجلة دراسات إدارية، 6 (11)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 144-194.

51. عبد الجبار، سرمد (2017) دور الهندسة المالية في تطوير المصارف الإسلامية. *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 13 (53)، جامعة كربلاء، العراق، 250-269.
52. عبد الحي، محمد (2014) استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.
53. عبد القادر، السيد متولي (2010) *الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير*، دار الفكر، عمان، الأردن.
54. عبد المالك، مهري، وسمايلي، نوفل (2017) آليات الهندسة المالية في إدارة مخاطر معاملات الصكوك الإسلامية. *مجلة دراسات وأبحاث*، (29)، جامعة الجلفة، 223-238.
55. عثمان، فاضل (2019) البعد الاستراتيجي للهندسة المالية وانعكاسها على إدارة الأرباح في الشركات دراسة استطلاعية على عينة من شركات اقليم كردستان - العراق، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 11 (25)، جامعة الأنبار، العراق، 422-444.
56. عجور، حنين (2017) دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة - البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
57. عدنان، السيد (2010) *الأزمة العالمية*، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
58. عطية، أحمد صالح (2003) مشاكل المراجعة في أسواق المال، الدار الجامعية، الاسكندرية.
59. العنزي، سعود، والسرطاوي، محمد (2013) صكوك المراجعة، *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*، 8 (1)، جامعة آل البيت، 211-235.
60. العنزي، مرضي (2015) *فقه الهندسة المالية الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية*، ط1، دار كنوز إشبيلية، الرياض.
61. عوايجية، حياة (2017) تطور عقود المشتقات المالية بالسوق المالي للأوراق المالية للكويت، *مجلة رؤى اقتصادية*، 7، ع2، جامعة الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 73 - 86.
62. غنيم، حسن عطا (2005) *المشتقات المالية، ملتقى حول تنظيم وإدارة بورصات الأوراق المالية العربية لخدمة التنمية، ورشة عمل (إدارة أسعار الصرف) بشرم الشيخ*، مصر، 16-10 مارس، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

63. قرف، محمد كريم (2011) الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، **الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل**، جامعة غرداية، 24-23.
64. قندوز، عبد الكريم (2007) صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر.
65. قندوز، عبد الكريم (2008) **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، ط1، مؤسسة الرسالة، دمشق.
66. كوديد، سفيان (2015) تمويل الإجارة المنتهية بالتملك في البنوك الإسلامية، **مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، (25)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2-26.
67. لوكريز، سميرة (2015) **الصكوك الإسلامية الأداة البديلة لتمويل عجز الميزانية/ دراسة حالة صكوك المضاربة، مقالات في الاقتصاد الإسلامي**، (38)، الإمارات.
68. ماس (2014) **تطور القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
69. مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، جدة، 1992، **القرار رقم (7/6/65)**.
70. محمد، سعد، ومحمد، رائد (2015) دور الهندسة المالية في تمويل رأس المال العامل في المصارف الإسلامية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس، العراق، 379-398.
71. مصرف الصفا (2020) تاريخ الدخول 2020/1/8، <https://www.safabank.ps>.
72. مصطفى، سراج (2014) عقد الإجارة المنتهية بالتملك، **مجلة المال والاقتصاد**، 2014 (75)، بنك فيصل الإسلامي السوداني، 46-48.
73. مهدي، ابراهيم محمد (2007) إدارة المخاطر المالية التأمينية باستخدام المشتقات المالية إطار تحليلي، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، 31 (1)، مصر، 29-48.
74. مهيدات، محمود فهد (2010) **المضاربات الوهمية السوقية ودورها في الأزمة المالية: عقود الخيارات مثلاً، المؤتمر العلمي الدولي - الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي**، المعهد العالمي للفكرة الإسلامي - الأردن، 255-283.
75. النجار، هاشم (2017) تأملات فكرية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية. **مجلة الاقتصادي الخليجي**، (32)، جامعة البصرة، العراق، 83-118.

76. النجار، إخلاص باقر (2008) قراءة في مفردات الهندسة المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية، 5 (21)، جامعة البصرة، العراق.
77. هلال، شحادة (2007) إصلاح الجهاز المصرفي، بداية نحو الخصخصة، مجلة اتحاد المصارف العربية، (285)، اتحاد المصارف العربية، القاهرة.
78. هوساوي، سلمى بنت محمد بن صالح (2013) الإجارة المنتهية بالتملك، مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، (40)، جامعة القاهرة - كلية دار العلوم - مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 385-420.
79. هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (2010) التمويل بالهامش. الإدارة العامة للبحث والتطوير، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
80. نزال، عبد الله، والهمشري، ياسر (2011) محددات الهندسة المالية الرئيسية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، (7) مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح، الأردن، 22-43.
81. يوسف، توفيق عبد الرحيم (2010) الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
82. يوسف، سعاد، ومخلوفي، عبد السلام (2017) دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية. مجلة البشائر الاقتصادية، 3، (8)، جامعة طاهري محمد، بشار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 118-131.
83. يوسف، مها (2018) أثر عمليات التوريد المصرفي على إدارة مخاطر السيولة، أعمال المؤتمر الدولي الثاني: إدارة المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية، مج 1، جامعة جنوب الوادي، مصر، 361-388.
84. يونس، خيراني (2016) المشاركة المتناقصة: تجربة ماليزيا، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، 1 (3)، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، 82-93.

المراجع الأجنبية:

1. Abdel Hakim , Hisham & Hussein, Ghazzanfar (2019) The use of financial engineering tools in hedging and speculation and its impact on the profitability of the establishment – an analytical study in the Bank of TD Bank, **Journal of Administration and Economics**, Issue: 118 P: 97-114.

2. Abu mounes, Raed Nasri (2018) Engineering rules for Islamic financial products. An analytical study, **JOURNAL OF SHARIA AND LAW STUDIES**, 43 (1) UNIVERSITY OF JORDAN, AMMAN, 77-98.
3. Dang, Duy Minh (2011) "Modeling Multi – Factor Financial Derivatives by Apartal Differential Equation Approach with Effluent implementation on Graphics processing units.
4. Thakkar, Falguni Mitesh (2017) Financial engineering: Factors leading to it's growth in Indian financial market. **National Journal of Multidisciplinary Research and Development** ,ISSN: 2455-9040 Volume 2; Issue 3; Page No. 38-41.
5. Frank J. Fabozzi, (2009). Financial Risk Management. John Wiley & Sons, **Inc. Hoboken**, New Jersey, P417.
6. Hassan, Kabir, & Mahlknecht, Michael. (2011). Islamic Capital Markets: Products and Strategies. **John Wiley & Sons Ltd. West Sussex**, United Kingdom.
7. Ibraheem, Hoda Ahmed (2013) " Mechanisms of Financial Engineering as New Alternatives. " Full Text Available Academic Journal Researchers World: **International Refereed Research Journal, Journal of Arts**, Science & Commerce., Vol. 4 Issue 3 .
8. Harsha, Jariwala (2011) Product Innovations through Financial Engineering. **GFJMR** Vol. 3 July–December, 2011.
9. Melloul Anass, Chaik Saif Eddine,Oujgha Reda (2017) Financial Engineering and Islamic Banks' contribution to economic development Empirical evidence from countries' experiences, **Economic Alternatives**, Issue 1, pp. 89-102.
10. Najatulla S. (2004), "Islamic Financial: Current Legal and Regulatory Issues". **A paper presented at the sixth Harvard University Forum on Islamic Finance**, May 8-9, 2004.

11. Neftci S. (2008): Principles of Financial Engineering. Second edition, Academic Press Publisher, **MA**, USA.
12. Perry H. Beaumont, (2004), Financial Engineering Principles: A Unified Theory for Financial Product Analysis and Valuation, John Wiley & **Sons, Inc., Hoboken**, New Jersey.
13. Usmani, M. T. (2002). An Introduction to Islamic Finance. The Hague: Kluwer Law International.
14. Coskun,Yener (2013) "Financial engineering and engineering of financial regulation: Guidance for compliance and risk management " , Source: **Journal of Securities Operations & Custody** Volume 6 Issue.

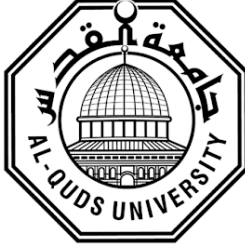
الملاحق

- الملحق رقم (1): قائمة بأسماء المحكمين.
الملحق رقم (2): الاستبانة بصورتها النهائية.

ملحق رقم (1)
قائمة بأسماء المحكمين

الجامعة	الاسم	م
القدس المفتوحة	د. صبري مشتهي	1.
الجامعة الإسلامية	د. سمير صافي	2.
جامعة فلسطين	د. محمد عوض	3.
القدس أبو ديس	د. تهاني جفال	4.
الجامعة الإسلامية	د. خالد الحسيني	5.

ملحق رقم (2) استبانة الدراسة بصورتها النهائية



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

استبانة

أخي الكريم /أختي الكريمة...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد.

إن التقدم العلمي لا يمكن تحقيقه الا من خلال ربط الجوانب النظرية بالجوانب التطبيقية، وحيث أن الباحث يقوم بإجراء دراسة بعنوان " مقومات تطبيق ادوات الهندسة المالية في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية: المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين" وذلك لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في تخصص بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، من جامعة القدس وبصفتكم من أفراد عينة البحث يرجى من سيادتكم تعبئة الاستبانة المرفقة علماً بأن تعاونكم الفعال سيكون له أبلغ الأثر في الحصول على أفضل النتائج. وأود أن أحيط سيادتكم علماً بأن كل ما تدلونه من آراء أو بيانات ستكون موضع اهتمام الباحث ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. وأنتهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن شكري وتقديري لتعبئة هذه الاستبانة، متمنياً أن يتم قراءة العبارات بعناية ووضع علامة (x) في الخانة التي تعبر عن مدى موافقتكم عليها.

وتقبلوا جزيل الشكر

الباحث: محمد علي الجولاني

E-Mail: julani123@ hotmail.com

Mobile: 0592777526

أولاً: البيانات الشخصية:

اختر الاجابة المناسبة بوضع علامة (x)

1. الجنس			
☐ أنثي		☐ ذكر	
2. العمر			
☐ أقل من 30 عام	☐ 30-40 أقل من 50 عام	☐ 40-50 أقل من 50 عام	☐ 50 عام فأكثر
3. المؤهل العلمي			
☐ دبلوم فأقل	☐ بكالوريوس	☐ ماجستير فأعلى	
4. سنوات الخدمة			
☐ 1-5 عام	☐ 6-10 عام	☐ 11-15 عام	☐ 16 عام فأكثر
5. المسمى الوظيفي			
.....			
6. المصرف			
الإسلامي العربي		الإسلامي الفلسطيني	
الصف			

ثانياً: متغيرات الدراسة:

يرجي الإجابة عن الفقرات التالية حيث أن رقم (1) تعبر عن أدنى درجات عدم الموافقة و(10) تعبر عن أعلى درجات الموافقة.

درجة الإجابة من 10-1	العبارة	
المحور الأول: مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية		
	1. يتوافر لدى المصرف خطة استراتيجية واضحة.	
	2. يتوافر لدى المصرف استراتيجية واضحة لعمليات التطوير.	
	3. يتوفر لدى المصرف دليل واضح عن سياسات وأهداف الهندسة المالية.	
	4. تضع الإدارة العليا للبنك عمليات تطوير أدوات الهندسة المالية في سلم أولوياتها.	
	5. يحرص المصرف على الاطلاع على تجارب الآخرين فيما يتعلق بتطوير أدوات الهندسة المالية.	
	6. يتوفر إدارة مصرفية قادرة على القيام بمهامها من تخطيط وتنظيم وذات بعد فقهي ومالي بالمعاملات الإسلامية	
	7. يوجد لدى المصرف نظام رقابي ذو كفاءة لتطبيق أدوات الهندسة المالية	
	8. تتبنى الإدارة العليا للبنك أدوات الهندسة المالية وتعمل على تحسينها باستمرار.	
	9. تسعى إدارة المصرف بشكل دائم لتطوير أدوات الهندسة المالية وقياس نجاحها.	
المحور الثاني: مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية.		
	1. يعمل المصرف على تطوير نظام فعال للمعلومات المحاسبية يساعده في تحقيق أهدافه وفقاً لاحتياجات السوق	
	2. يعالج نظام المعلومات المحاسبية المستخدم البيانات بسرعة كافية لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة وفي الوقت المناسب.	
	3. يتصف نظام المعلومات المحاسبية في المصرف بالمرونة العالية بما يتلاءم مع التغيرات الطارئة في المصرف.	
	4. يتوفر في المصرف الأدوات والبرمجيات الحديثة اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	
	5. تتوفر في المصرف البنية التحتية اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	
	6. يمتلك المصرف قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة عن أدوات الهندسة المالية	
	7. يلائم نظام المعلومات المحاسبية في المصرف المستخدمين الداخليين والخارجيين لهذا النظام.	

درجة الإجابة من 10-1	العبارة	
	يتوافر لدى المصرف المقومات المادية لنظم المعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	8.
	يتوافر لدى المصرف المقومات البشرية لنظم المعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	9.
المحور الثالث: مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية		
	يمتلك المصرف موارد بشرية ذات كفاءات عالية في مجال الهندسة المالية.	1.
	تعمل إدارة المصرف على رفع كفاءة العنصر البشري في مواكبة تطبيق أدوات الهندسة المالية لتصبح مؤهلة في مجالات فقه المعاملات الإسلامية.	2.
	يتم تدريب الكوادر البشرية على المستويات المختلفة بشكل مستمر في مجال الهندسة المالية.	3.
	تتوافر خطة تدريبية تغطي الجوانب التي يحتاج إليها الكادر البشري للتعامل أدوات الهندسة المالية.	4.
	يتم الاستفادة من خبرات الآخرين في مجال الهندسة المالية.	5.
	تقوم الإدارة العليا للبنك بالاستعانة بالجهات الاستشارية والخبراء لتقديم المشورة في مجال تطبيق أدوات الهندسة المالية.	6.
	يقوم المصرف بابتعاث موظفيه في دورات خارجية للاطلاع على التطورات الحديثة في مجال الهندسة المالية.	7.
	يتم تقييم العاملين في مجال الهندسة المالية بشكل دوري.	8.
المحور الرابع: مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية		
	تعد أدوات الهندسة المالية من المفاهيم الحديث غير المعروفة وغير المطبق بشكل جيد في المصرف.	1.
	إدارة المصرف على دراية بالمقومات اللازمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية.	2.
	تعي إدارة المصرف أهمية تطبيق أدوات الهندسة المالية في تطوير العمل المصرفي.	3.
	تدرك إدارة المصرف بأن تطبيق أدوات الهندسة المالية في إطار الخدمات التي تقدمها هي لغرض تسهيل أعمال المصرف وتلبية متطلبات واحتياجات العملاء.	4.
	تسعى إدارة المصرف لتطبيق أدوات الهندسة المالية تلبية لاحتياجات العملاء.	5.
	تتوافر المهارات الكافية لدى موظفي المصرف للتعامل مع أحدث التطورات في مجال الهندسة المالية.	6.
	هناك استعداد لدى إدارة المصرف لمواكبة التغيير الحاصل في مجال تطبيق أدوات الهندسة المالية.	7.

درجة الإجابة من 10-1	العبرة	
	تطبيق أدوات الهندسة المالية في المصرف يعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف.	8.
	هناك توجه لدى الادارة العليا في المصرف للاستفادة من كافة التطورات في مجال الهندسة المالية من خلال التواصل مع الآخرين والمشاركة في عقد المؤتمرات العلمية.	9.
المحور الخامس: مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية		
	يتم التعامل بشكل كافي لضمان امن وسرية وخصوصية المعلومات باعتبارها أساس تطبيق وتطوير الهندسة المالية.	1.
	يوجد خصوصية في التعامل مع المعلومات المتعلقة بأدوات الهندسة المالية.	2.
	تتوافر لدى المصرف برامج لحماية البيانات المنقولة عبر الانترنت ومنع الاتصالات الضارة بأدوات الهندسة المالية.	3.
	يوجد أنظمة تشفير وترميز ذات تقنيات متطورة خاصة مع تعاظم جرائم الكمبيوتر والانترنت والاعتداءات على البيانات والمعلومات.	4.
	تتوافر أنظمة متقدمة للوقاية والتدقيق الإلكتروني والإنذار المبكر .	5.
	يتم عملية صيانة دورية لأنظمة أمان الشبكات وأنظمة المعلومات في المصرف.	6.
	تتوافر وسائل الحماية التقنية كجدران النار (Firewall) (برامج تعمل كوسيط لحماية قواعد البيانات من الاختراقات) وكلمات السر ووسائل التعريف البيولوجية والتشفير وغيرها.	7.
	تتوافر قواعد إجرائية تلائم التطورات التقنية لمكافحة جرائم الحاسوب المعاصرة، مما يعزز ويطور عمليات تطبيق أدوات الهندسة المالية.	8.
	يتم استخدام الوسائط المعتمدة على نظم الكمبيوتر والانترنت وسائر وسائط الاتصال اللاسلكية باعتبارها أكثر أماناً من الوسائط التقليدية والادلة الكتابية أو المادية.	9.

فهرس الجداول

55	جدول (1-2) يوضح عدد المصارف وفروعها خلال الفترة 1925-1945
59	ويوضح جدول (2.2) المصارف العاملة في فلسطين وعدد فروعها
62	جدول (3.2): عدد فروع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين
80	جدول (1.3): توزيع عينة الدراسة حسب العمر
80	جدول (2.3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي
81	جدول (3.3): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة
81	جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي
82	جدول (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب المصرف
83	جدول (6-3) يوضح درجات المقياس المستخدم في الاستبانة
85	جدول (7.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة
88	جدول (8.3) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة
88	جدول (9.3) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة
89	جدول (10.3) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي
91	جدول (1.4) يوضح المحك المعتمد في الدراسة
92	جدول (2.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لجميع فقرات الاستبانة
	جدول (3.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لكل فقرة من فقرات مجال
93	"مدى توافر نظام إداري سليم لتطبيق أدوات الهندسة المالية"
	جدول (4.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لكل فقرة من فقرات مجال
96	"مدى توافر نظام فعال للمعلومات المحاسبية لتطبيق أدوات الهندسة المالية"
	جدول (5.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لكل فقرة من فقرات مجال
99	"مدى توافر الكفاءات والخبرات الملائمة لتطبيق أدوات الهندسة المالية"
	جدول (6.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لكل فقرة من فقرات مجال
102	"مدى توافر الوعي والإدراك لتطبيق أدوات الهندسة المالية"
	جدول (7.4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار t لكل فقرة من فقرات مجال
105	"مدى توافر وسائل الحماية والأمان لتطبيق أدوات الهندسة المالية"
108	جدول (8.4): نتائج اختبار (One Way - ANOVA) - العمر
109	جدول (9.4): نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين حسب - المؤهل العلمي
110	جدول (10.4): نتائج اختبار "التباين الأحادي" - سنوات الخدمة
111	جدول (11.4): نتائج اختبار "التباين الأحادي" - المسمى الوظيفي

فهرس المحتويات

0.....	الإهداء
أ.....	الإقرار:
ب.....	شكر وتقدير
ت.....	المصطلحات:
ث.....	الملخص:
ج.....	Abstract
1.....	الفصل الأول: خلفية الدراسة.
1.....	1.1 مقدمة:
3.....	2.1 مشكلة الدراسة.
3.....	3.1 أسئلة الدراسة:
4.....	4.1 أهمية الدراسة:
5.....	5.1 أهداف الدراسة:
5.....	6.1 فرضيات الدراسة:
6.....	8.1 حدود الدراسة.
7.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.
7.....	1.2 مقدمة.
9.....	2.2 المبحث الأول: مفهوم الهندسة المالية ومنتجاتها.
9.....	1.2.2 تمهيد
9.....	2.2.2 مفهوم الهندسة المالية
11.....	3.2.2 نشأة وتطور الهندسة المالية الإسلامية
13.....	4.2.2 أهمية الهندسة المالية الإسلامية
15.....	5.2.2 أهداف الهندسة المالية الإسلامية
17.....	6.2.2 متطلبات وأسس الهندسة المالية
18.....	7.2.2 خصائص الهندسة المالية الإسلامية
21.....	8.2.2 أنواع أدوات الهندسة المالية الإسلامية
30.....	9.2.2 المشتقات المالية الإسلامية
47.....	10.2.2 استراتيجيات التعامل بأدوات الهندسة المالية:
50.....	11.2.2 استراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة.
54.....	1.3.2 تمهيد
55.....	2.3.2 نشأة وتطور الجهاز المصرفي الفلسطيني

60	3.3.2 خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني
61	4.3.2 نبذة عن المصارف الإسلامية في فلسطين:
61	1.4.3.2 نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين:
62	2.4.3.2 المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين:
65	4.2 المبحث الثالث: الدراسات السابقة:
65	1.4.2 تمهيد
65	2.4.2 الدراسات العربية:
71	2.4.2 الدراسات الأجنبية:
75	التعقيب على الدراسات السابقة
77	خاتمة:
78	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها
78	1.3 المقدمة:
78	2.3 منهج الدراسة:
79	4.3 مجتمع وعينة الدراسة:
80	2.4 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية
82	5.3 أداة الدراسة:
83	6.3 خطوات بناء الاستبانة
84	7.3 صدق الاستبانة:
88	8.3 ثبات الاستبانة Reliability
89	9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:
91	الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
91	1.4 مقدمة
91	3.4 المحك المعتمد في الدراسة:
92	4.4 اختبار فرضيات الدراسة:
113	الفصل الخامس: ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات
113	1.5 المقدمة:
113	2.5 نتائج الدراسة:
114	3.5 توصيات الدراسة:
115	4.5 الدراسات المقترحة:
116	المصادر والمراجع
	فهرس الجداول
	فهرس المحتويات